



الاٰمٰة كتبۃ

سلسلة دورية تصدر كل شهرين عن مركز البحوث والدراسات - قطر

السنة الثلاثون

ربيع الأول ١٤٣١ هـ

العدد: ١٣٦

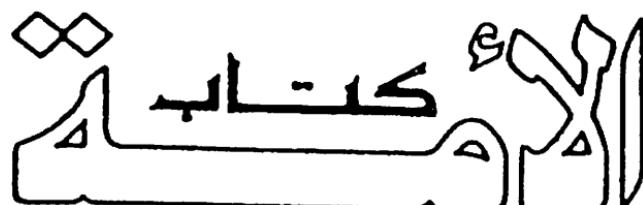
الآثار الاجتماعية للتوصي العمراني المدينة الخليجية أنموذجاً



د. عبد الله بن ناصر السدحان

عبد الله بن ناصر بن عبد الله السدحان

- * من مواليد المملكة العربية السعودية.
- * يحمل درجة الدكتوراه في علم الاجتماع.
- * عضو مجلس إدارة الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية.
- * عضو فريق (الاستراتيجية الوطنية للإنماء الاجتماعي).
- * شارك في مناقشة عدد من رسائل الماجستير والدكتوراه.
- * محكم معتمد في عدد من المراكز العلمية والبحثية.
- * له العديد من البحوث والمؤلفات وأوراق العمل.



سلسلة دورية تصدر كل شهرين عن مركز البحوث والدراسات - قطر
ص.ب: ٨٩٣ الدوحة - قطر

من شروط النشر في السلسلة

- أن يهتم البحث بمعالجة قضايا الحياة المعاصرة، ومشكلاتها، ويسهم بالتحصين الثقافي، وتحقيق الشهد الحضاري، وترشيد الأمة، في ضوء القيم الإسلامية.
- أن يتسم بالأصالة، والإحاطة، والموضوعية، والمنهجية.
- أن يشكل إضافة جديدة، وألا يكون سبق نشره.
- أن يُوثق علمياً، بذكر المصادر، والمراجع، التي اعتمدها الباحث مع ذكر رقم الآيات القرآنية، وأسماء السور، وتاريخ الأحاديث.
- أن يتعد عن إثارة مواطن الخلاف المذهبي، والسياسي، ويؤكّد على عوامل الوحدة والاتفاق.
- يفضل إرسال صورة عن البحث، لأن المشروعات التي ترسل لا تعاد، ولا تسترد، سواء اعتمدت أم لم تعتمد.
- ترسل السيرة الذاتية لصاحب البحث.
- تقدم مكافأة مالية مناسبة.

هذا الكتاب .. تحور حول إشكالية بدأت تأخذ أبعاداً خطيرة، إلى حد بعيد، وهي الهجرة من الريف إلى المدينة ومن البداوة إلى الحضارة وما يترب عليها من مخاطر وسلبيات؛ إنه يشكل صوت النذير ويقرع جرس الإنذار، ويقدم بعضاً من الآثار السلبية لهذا الاغتراب ونماذج لهذا القطع في الأرض، ويشير إلى ضرورة ما يسمى (التحضر)، وانفلات الذمام، والخروج عن الانضباط والتخطيط، الذي قد ينتهي إلى الاستلاب الاجتماعي ويستدعي خبرات (آخر) وينتهي إلى الاحتلال الحضاري والعماري، الذي يؤذن بالخراب العميم واتهاء الحياة على الأرض.

وفي مثل هذه الحال التي عليها الأمة الآن من التبعثر والعشوائية والغشائية نحتاج إلى العزمية الصادقة وأخذ الكتاب بقوة، نحتاج إلى إدراك وإخلاص؛ نية وعزيمة، إمكان واستقامة، فكر وفعل؛ نحتاج إلى إعادة تشكيل وتفعيل المؤسسات الاجتماعية، التي أنتجت المجتمع الأول، والقيم التي ضبطت مسیرته، والأخلاق التي حكمت علاقته، ليبعث الحياة فيها من جديد.

كم نحن بحاجة إلى إعادة النظر بوظيفة المسجد الجامع، سفينة الإنقاذ، بكل معانيها وأبعادها ليتحول المسجد إلى رئة اجتماعية تساهم في إعادة النسيج الاجتماعي، وإحياء حقوق الأئمة بكل متطلباتها، تشيع قيم الحب والإحسان والعنف والإيثار والرحمة والتعاون والتعارف، ولن يصبح المسجد الملاذ الأمين من هذا الاغتراب، ويعيد لحمة الأمة، ويبعث الروح في المعان وأحكام الشرعية، ليستشعر المسلم أنها دين من الدين.

لذلك فإن استرداد رسالة المسجد الجامع، وإدراك أبعادها، واختبار جدواها، وتطوير وسائلها قد تكون من أهم الأمور، التي بها نكون أو لا نكون.



موقعنا على الإنترنت: www.sheikhali-waqfiah.org.qa

www.Islam.gov.qa

البريد الإلكتروني : [E. Mail:M_Dirasat@Islam.gov.qa](mailto:M_Dirasat@Islam.gov.qa)

الآثار الاجتماعية للتواضع العمراني
المدينة الخليجية أنموذجاً

د. عبد الله بن ناصر السدحان

الطبعة الأولى
ربيع الأول ١٤٣١ هـ
شباط (فبراير) - آذار (مارس) م ٢٠١٠

عبد الله بن ناصر السدحان
الآثار الاجتماعية للتوسيع العمراني .. المدينة الخليجية أنموذجاً.
الدوحة: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، م ٢٠١٠.
٢٠١٦ ص، ٢٠ سم - (كتاب الأمة، ١٣٦)
رقم الإيداع بدار الكتب القطرية: ١٦٢ لسنة ٢٠١٠
الرقم الدولي (ردمك): ٩٩٩٢١-٧٧٦-٠٠-٨
ب. السلسلة أ. العنوان

حقوق الطبع محفوظة
لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
دولة قطر

موقعنا على الإنترنت : www.sheikhali-waqfiah.org.qa
www.Islam.gov.qa

البريد الإلكتروني: E. Mail: M_Dirasat@Islam.gov.qa

ما ينشر في هذه السلسلة يعبر عن رأي مؤلفيها

يقول تعالى:

﴿... قَالَ يَقُومٌ أَعْبَدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِهِ وَهُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَأَسْتَعْمِرُكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّيْ قَرِيبٌ مُحِبٌ﴾

(هود: ٦١)



كتاب الآمة

سلسلة دورية تصدر كل شهرين عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - قطر

تهدف إلى:

- * العودة بالامة إلى الكتاب والسنّة، ومعالجة أسباب الغلو والتتشدد.
- * تأصيل الرؤية الشرعية للقضايا والمشكلات المعاصرة.
- * تجديد أمر الدين، ونفي نوائب السوء.
- * إحياء مفهوم فروع الكفاية، وبيان أهمية التخصص.
- * التعريف بأهم مقومات النهوض، ومعالجة أزمة الحضارة.
- * إعادة تشكيل العقل المسلم في ضوء معرفة الوحي.
- * إبراز دور الطائفة القائمة على الحق.

مضى عليها أكثر من عشرين عاماً



تقديم

عمر عبيد حسنة

الحمد لله، الذي جعل التفاهم والتعاون والتعايش والتسامح هو سبيل بناء الحضارة الإنسانية، وغاية التنوع البشري، وعلة الاجتماع وال عمران، ووسيلة الفقه الحضاري وتحقيق التقوى والكرامة الإنسانية، التي تشكل السياج السليم للنسيج الاجتماعي بعيداً عن النزعات العنصرية، فقال تعالى: ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَرَّةٍ وَأَنْتُمْ وَجَعَلْنَاكُمْ شَعُورًا وَبَالَّا لِتَعَارِفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ إِنْذَ اللَّهَ أَنْفَقْنَكُمْ﴾ (الحجرات: ١٣).

فمعيار الكرامة الإنسانية في الرؤية الإسلامية، الذي يرتكز إلى التقوى هو العاصم الحقيقي من كل ألوان الصراع القائم على الجنس والعنصر واللون والجغرافيا والمكانة الاجتماعية والطبقية، الموصى إلى السلام والتحقق بالإنسانية السعيدة والمجتمع الآمن.

والصلة والسلام على رسول الإنسانية جموع، يقول تعالى: ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ (الأعراف: ١٥٨)، الذي

جسد القيم الإسلامية الإنسانية في مجتمع النبوة، ليكون أثراً ملحوظاً للاقتداء في التعاون والتفاهم والتعايش والتسامح، وأقام المؤسسات الاجتماعية وفي مقدمتها عقد المآذنة بين المهاجرين والأنصار وبناء المسجد، محور الحياة والنشاط الاجتماعي، وكتابة الوثيقة التي مثلت عقداً اجتماعياً ودستور التعايش والتسامح في المدينة، عاصمة المسلمين الأولى.

وبعد:

فهذا «كتاب الأمة» السادس والثلاثون بعد المائة: «الآثار الاجتماعية للتلوّع العمري.. المدينة الخليجية أثراً ملحوظاً» للدكتور عبد الله بن ناصر السدحان في سلسلة «كتاب الأمة»، التي تصدرها إدارة البحوث والدراسات في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة قطر، في محاولتها الدائبة لاسترداد الوعي، وبيان أبعاد الرؤية الإسلامية للكون والحياة والحضارة والإنسان، هدفها وركائزها، وتقدم نماذج من الاعتبار والتدبر في القراءتين، في كون الله المنظور وكتاب الله المسطور، للحياة المعاصرة، بفلسفتها ورؤاها وإناجها، على الأصعدة المتعددة.

إن هذا التدبر يجعل الإنسان قادراً على القراءة بأيجادية صحيحة للحياة والأحياء، ويمكنه من أن يحدد مكانه، ويقدر فاعليته بدقة، ويدرك أبعاد رسالته في واقع الحياة، في ضوء استطاعته، آخذًا في الاعتبار الإمكانيات المتاحة والظروف المحيطة، مستصحباً المنهج السنّي في التغيير وحسن التقدير، بعيداً عن المجازفات والشعارات الكبيرة وقمع طبول الحرب، دون إعداد

واستعداد، وشعارات الحماس والعبثة، دون دراية وتحطيم، الأمر الذي لم يورثنا إلا مزيداً من التخلف والتراجع الحضاري وتبصير عدونا بنا، وتعريفه بجوانب ضعفنا، وإثارة عنصريته وتعصبه وأحقاده.

وفي تقديرنا أن تلك الحال ما تزال تحكم حركتنا؛ لأننا ما نزال في مرحلة التخلف والوهن الحضاري وحياة القصعة، ندع ما يقع ضمن استطاعتنا من اكتشاف دوائر الخير والتوعية فيها إلى التطاول إلى ما لا نستطيع؛ التطاول إلى القضايا الكبيرة ظناً منا أنها تحل و تعالج بالشعارات والصراخ والحماس وسماكة الحناجر وضخامة الأصوات، وقرع الطبول، واستمرار الندب، فتُهدر بذلك إمكاناتنا، ويُضلّ علينا، وقد نظن أننا نحسن صنعاً؛ حالنا كحال من افتقد بوصلة المدavia فاختلطت عليه الأمور وتحديد الجهات فمشي مكبأ على وجهه.

والحزن حقاً أنه لم يبق لنا من الإيمان، إلا من رحم الله، إلا التلفظ بالشهادتين وممارسة عادات تحت مسمى العادات.

ولعل أول الطريق إلى تغيير الحال يبدأ من الإحاطة بعلم بأنفسنا وإمكاناتنا، وتحديد مواطن الخلل فينا، ومن ثم الإحاطة بعلم الواقع من حولنا؛ ونقصد بالواقع الحال، التي عليها الأمة المسلمة الآن وحال خصومها وأعدائها والظروف التي تحيط بها.

وليس ذلك فقط، وإنما اكتشاف نقاط التفاوض والالتفاء والمشاركة في ما بين معطيات الرؤية الإسلامية ونتائج الحضارة المعاصرة، التي تحيط بنا من

كل جانب، بعين متخصصة بصيرة، والتعرف الدقيق على أن الحضارة المعاصرة ليست شرًا مطلقاً ولا خيراً مطلقاً، وإنما هي من هذا وذاك، والعاقل هو القادر على التمييز، العارف ماذا يأخذ وماذا يدع، المدرك لدوره في هذا الواقع ورسالته في الحياة والمجتمع وما يتطلبه ذلك من آليات وخطط وأعمار وآجال وحتى أجيال.

ذلك أن الحضارة الإسلامية، التي توقفت شرائينها عن التدفق ونسغها عن الامتداد والعطاء والقيام بوظيفة الاستخلاف والعمaran من قرون عديدة، الأمر الذي يعني التراجع الحضاري، وفسح المجال لامتداد الآخر في فراغنا، لا يمكن أن تخترق تلك الفجوة الحضارية بساعات وأيام وسنين، كما لا ينفع معها التعامل بالبكاء على أطلال الماضي وامتداد الاقتدار بإنجازاته لمعالجة مركب النقص في كثير من الأحيان، وبذلك يتحول النواح على الماضي من دافع ومحرك ورافع ومحرض حضاري إلى مانع وعميق ومعطل ومكرس للعجز ومخرب للوعي ومؤد إلى الغيوبية الحضارية ووهم العافية.

ولا مندوحة من الاعتراف بأننا على حالٍ متخلفة لا نحسد عليها، حيث تحيط بنا أنحطاؤنا، وتحاصرنا معاصينا من كل جانب، الأمر الذي أسقطنا في ارتكان حضارة (الآخر)؛ وليس ذلك فقط، وإنما في استمرار اتساع الفجوة الحضارية التي تزداد كل يوم، بل كل ساعة تقريباً بيننا وبين (الآخر)، لدرجة من الهوان أصبحنا معها ميدان تجارب ووسيلة إيصال لنمو وتقدير (الآخر).

ولا تقتصر هذه الإصابات على أصحاب الشأن السياسي، الذي نكاد نحمله عادة كل الأوزار لإعفاء أنفسنا، وإنما باستطاعتنا القول: إن أصحاب الشأن الديني والشأن التربوي والشأن الثقافي ليس أحسن حالاً وأقل مسؤولية من أصحاب الشأن السياسي في هذا الجانب، إن لم نقل: إن الشأن السياسي إنما هو ثمرة ونتيجة للخلل والإصابات الخطيرة في تلك الجوانب جميعاً.

والناظر في حال الأمة على الأصعدة المختلفة، الديغرافية والاقتصادية والسياسية والتربية واللغوية، قد لا يجد في الواقع المعيش ما يتناسب إلى مرجعيتها أو يشير إلى تواصلها الحضاري، حيث تقيم حاضرها على أصول وقيم حضارة أخرى؛ لقد انتهينا إلى الحالة الذي ذكرها القرآن من التقطّع في الأرض، سياسياً واجتماعياً ولغوياً، حيث تقطعت الأمة أمّا: ﴿وَقَطَعْنَا مِنْهُمْ أَرْضًا فَلَمْ يَرْجِعُوهُمْ إِلَى أَرْضِهِمْ فَمَنْ يَعْمَلُ بِهِ مِنْ كُلِّ ذَلِكَ﴾ (الأعراف: ١٦٨).

إن ملامح واقع الأمة اليوم، بشكل عام، يشير إلى أن هذا الواقع جاء ثمرة ونتيجة لحضارات غازية وثقافات مهيمنة تكاد تأتي على مقومات الأمة جميعاً بحيث باتت تغيب معها قسمات هوية الأمة وتاريخها وتواصلها الحضاري. لقد تجاوز الحال، التي نحن عليها، عملية التبادل الثقافي والمعاري والشراكة الحضارية الموهومة، الحال الطبيعية بين الأمم والشعوب والحضارات، إلى الاستلاب الحضاري والتنميط ضمن سياقات الحضارة

الغالبة، وذلك على الأصعدة المتعددة، السياسية والثقافية والتربوية والتعليمية واللغوية والسياسة السكانية والفنون العمرانية؛ لقد تحولنا إلى أرقام معطلة المعنى الفاعلية، لدرجة أصبحت معها تلك الأبعاد أو هذا الحال من التنميط أشبه بعقود إذعان تسليباً إرادتنا وتعطلاً اختيارنا في كل مجالات الحياة وحركتها.

وقد يكون أحد وجوه الإشكالية أنه بعد أن تقطعت الأمة أنها تقطعت ثقافتها، ومُرْقِت رقة أفكارها، وهجّرت لغتها، وعجمت ألسنتها، وتغيرت مرجعيتها، واهتررت كلّيّاً، واحتلّت أولوياتها، وأصبحت كلّ أمة من هذه الأمم شظية تعيش حبيسة مرحلة معينة من الماضي تتقولب فيها (!) لقد سقطت في فخاخ ذلك الماضي وفتهنّت ومشكلاته، وهي ما تزال تقيم المعارك ولا تقدّمها بغير عدو حقيقي، وتغرق في النظارات الجزئية، التي تعمّيها عن رؤية المشكلات الأساس بشكل صحيح وتحول دون القدرة على التحقق بالرؤية الشاملة، التي تمكّن من رؤية الحاضر، وتستصحب عبرة الماضي، التي تتحقق لها العبور وصناعة المستقبل السليم.

فهل يحقّ لنا أن نقول: إن ذلك بسبب افتقارنا للمعيار ودليل المدعاية ووسيلة الاقناع؟ أم نقول: لقد اختلطت علينا الأمور، وعَمِّيت علينا الأشياء، إلى درجة أصبحنا معها نُقَدَّسُ المدنس وندَّسَ المقدس، ونقبل الضار ونرفض النافع المفيد؟ وهل السبب في ذلك متجهات الحضارة وسياساتها وثقافتها وفضائلها؟ وهل هذا هو الذي شل إرادتنا وعطل ذهنينا

وأخرجنا من مرجعيتنا فتحولنا إلى زبائن أغبياء لا نحسن حتى التقليد
والمحاكاة، لا تلامذة أذكياء متعلمين؟

إن الحضارة المعاصرة بآلتها وجزرها تحيط بنا من كل جانب،
كما أسلفنا، في البيت، والشارع، والمركب، والمشرب، والملبس، والمدرسة،
والنادي، والجامعة، والمسرح، والمعرض، والمكتبة، والدائرة، وطرز البناء
والعمaran، تحاول تميظنا وقولبنا وفقاً لمقاييسها حتى ولو كنا مختلف عنها
قيماً، وتاريخاً، وعادات، وتقاليد، وموروثات حضارية، ومعادلات
اجتماعية، وعمر حضاري؛ إنها تمارس التخلية، بمعنى التفريغ، من كل
ما مختلف عنها، وتحشد لذلك العلماء والخبراء من كل اختصاص، وتحاول
الإمساك بعقل النخب السياسية والثقافية والتربوية والفكرية، تجندتها في
محاولة لخرب بيوتنا بأيدينا؛ لقد أصبحنا، وإلى حد بعيد، مثل رجع الصدى
لها، على كل المستويات، حتى ولو كنا نقاد إلى حتفنا بظلها.

لقد بدأت الإصابات تترى وتتوالى علينا، في السياسة والثقافة والتربية
والتعليم والسياسات السكانية وطرز البناء والعمaran، وتوثق بمعاهدات دولية
تمثل بالنسبة لنا ارتكاناً وعقود إذعان؛ لقد تحورت معظم السياسات
المستهدفة حول الأسرة، في محاولة لإيقاد الصراع بين أفرادها، والدعوة
والإغراء بالتمرد والصراع على قيمها تحت شعارات «الحرية الشخصية»
وفلسفات «صراع الأجيال» والحق في «حرية الاختيار»، ومواجهة التمييز
ضد المرأة، والحد من الاغتصاب الجنسي، حتى في نطاق الحياة الزوجية،

والمطالبة بالحقوق المتساوية في الإرث والسفر والإقامة والقوامة، وذلك شأن كل الفلسفات التي تدعو إلى الخلاص من سلطة الآباء وإسقاط مجتمعات الأبوة بطلاق؛ وليس ذلك فقط وإنما يقاد الصراع أيضاً بين الرجل والمرأة، ومحاولة إلغاء الفوارق العضوية والنفسية والتخصصية والوظائف الاجتماعية، والدخول إلى أخص الخصوصيات، والتدخل في العلاقات الزوجية بأدق دقائقها، الأمر الذي أدى إلى تفكك الأسرة في عالمنا الإسلامي، التي كانت ولا تزال تعتبر الحصن الأخير للتربية والخلق والثقافة والعادات.

لقد وضع الفلسفات للتحول من الأسرة الممتدة، بكل عطائهما وروابطها ونسيجها الاجتماعي وما تتحققه من التوارث الاجتماعي والت manus بين الأجيال، إلى الأسرة النووية، التي تقتصر على الأب والأم والأولاد، التي تقطعت معها الأوصال، وقضى فيها على صلات الأرحام، وأدت إلى تمزق النسيج الاجتماعي للأمة، والعبث بقيمها وتاريخها.

وبالإمكان القول: إن ذلك كان سبلاً إلى عملية تدمير كامل للحياة الاجتماعية، بكل أبنيتها، بما في ذلك الأسرة النووية، ويمكن لنا بنظرة بسيطة ومستعجلة أن نبصر المصير الذي انتهت إليه الأسرة النووية من التباعد والتفكك والصراع بين الأزواج والزوجات والأبناء والبنات؛ ولو طرحت سؤالاً: كم من الأسر النووية المعاصرة استطاعت الصمود والامتداد؟ لأجابتنا معدلات الطلاق بما يُلمسنا والغاوين؛ ولو عقدنا مقارنة بسيطة بين أسرنا السعيدة في التاريخ الإسلامي وماذا أنجبت وأنتجت من العلماء والقادة

والأبطال وأسرنا التعيسة المعاصرة وماذا تنتج من المأزومين والأنهزاميين والمغرورين والفاشدين بشكل عام، لعرفنا ببساطة إلى أين نسير، وماذا يحمل لنا المستقبل(!) لكن يؤسفنا أن نقول: إن العاقل يعتبر بغیره وخطأ نفسه والأحمق من يكون عبّرة لغيره.

إن أسرتنا المعاصرة فقدت الروح الجماعية، التي تربى العواطف، وتقوى الأواصر، وتدرب على التعاون والإيثار والوفاء والإخلاص والحب والرحمة واحترام الكبير والعطف على الصغير.

لقد أصبح أفراد معظم أسرنا المعاصرة أشبّه بنزلاء الفنادق، لكل غرفته وطعامه ومنامه واهتمامه ومارسته لشأنه الشخصي، حتى ولو جمعتهم أحياناً غرفة أو مجلس واحد؛ فالتلفزيون لبعضهم هو أمّه وأبّوه وأخوه وأخته، وحديثه وأنسيه فهو مشلود إليه، يعيش بجسمه فقط في الأسرة؛ ومنهم من ينكفئ على الكمبيوتر يحاكي من يريد ويستدعي ما يريد؛ ومنهم من يغرق في بحر الانترنت بكل أطيافه ومخاطرها؛ ومنهم من قد يمضي وقته كله خارج المنزل ويعود منهكاً إلى فراشه وكأن لا علاقة له بغيره؛ وكثير من النساء المتحضرات المتحررات يغادرن البيوت إلى وظائف منهكة قد لا تمت إلى وظيفتها الاجتماعية والعضوية بحسب، فتكسب دريمات بخسّة قد تدفعها إلى التمرد والانكفاء وعدم الانسجام الأسري، ومحاولة الاستقلالية الخادعة، دون استشعار لأهمية دورها في التربية، وكأن تربية الأولاد والسهير على الأسرة عبّراً من العبث وليس عملاً(!)

وحتى بعض المتدينات، لسن أحسن حالاً، من الواتي بدأن يخسرن باسم الدعوة والنشاط الديني، حتى ولو كان ذلك على حساب الزوج والأولاد وسعادة الأسرة وتأمين متطلباتها والقيام باستحقاقاتها، وكأن رعاية الزوج وتربية الأولاد وغرس الفضائل والرعاية الصحية وبناء العواطف وتنمية الأوصاف الأسرية في البيت ليست من الدعوة إلى الله (!) لكن المشكلة تصبح أكثر تعقيداً وأشد خللاً إذا لم تدرك المرأة أبعاد مهمتها في الأسرة والدور المنوط بها، فيصبح مكانتها في البيت ذا إشارة سلبية ويشكل عبئاً عليها وعلى أسرتها، وبذلك تخسرها الأسرة وتخسرها الأمة.. وهكذا يستغرقنا الاعوجاج حتى في فهمنا لقيمها الدينية وتطبيقاتها على الواقع.

وليس ذلك فقط، وإنما بالإمكان القول: إن نمط وطرز العمران وشكل البناء وهندسته المقلدة لحضارة (الآخر) ضاغط وداعف إلى تفكيك الأسرة واختصار حجمها، والوصول إلى الأسرة التورية، والانخلال من الأسرة الممتدة؛ وليس ذلك فقط أيضاً وإنما يمثل ضاغطاً ودافعاً لأفراد الأسرة، وخاصة المرأة، للخروج إلى الشوارع والجمعيات والشرفات والأسواق والمطاعم.

لقد كان طراز البناء ثمرة واستجابة للرؤية الشرعية، بكل استحقاقاتها وأبعادها وحدودها الشرعية، في الخل والحرمة؛ كان معواناً للأسرة على الاضطلاع برسالتها، ومكملاً ومساعداً على الالتزام بأخلاقها..

كان طراز البناء وفن المعمار قائماً على الستر والراحة والتمتع؛ كان يسهل النظر في الكون، والاتصال بالسماء، والتأمل في آلاء الله؛ كانت البيوت (الدور) تتمتع بفسحة سماوية، وتحتوي على حديقة ملوءة بالزهور والأشجار المثمرة، محاطة بغرف ومرتفقات من دورين تأخذ المرأة فيها حقها من المتعة والحرية وكأنها في غرفة نومها، فجاءت الأنماط الحديثة تحاصر المرأة، تحجبها عن السماء وتحبسها في غرفة كأنها السجن أو العلة تضغط عليها، وتدفعها دفعاً للخروج إلى الشرفات والحدائق، الأمر الذي قد لا يمكنها كل خروجة من ارتداء اللباس الساتر، الذي تساهل فيه شيئاً فشيئاً، هذا إضافة إلى ما يحمله هذا الخروج من استكمال المظاهر واللباس والتزيين والمفاخرة (!) لقد انقلبت الآية، فخرجت الزينة إلى الشوارع، وتحولت البيوت إلى مستودعات لأدوات زينة الشوارع، فالشارع محل الزينة والبيت مخزنها، هذا إضافة إلى ما يحمل تقابل الأبنية والتواجد من كشف للعورات وانكشاف يتطلب من المرأة المسلمة أن تكون في بيتها بكامل لباسها وكأنها في الشارع، الأمر الذي سوف لا يستقيم ولا يمتد، حيث لا بد أن يخرجها شيئاً فشيئاً.

والعلة ليس فقط في طراز ونمط البناء، الذي يقطع الإنسان عن الاتصال بالسماء وينكس رأسه إلى الأرض، وإنما بالتدخل أيضاً بتكون الأسرة ومحاولة استيراد سياسيات سكانية عجيبة وغريبة على ديننا ومجتمعنا واقعنا الديمغرافي؛ سياسات تتناسب مع حضارة العمران وطرز البناء المستوردة أيضاً، تدخل

علينا متذرعة بثوب العلم والمعرفة ومستصحبة التجارب والدراسات الرعية عن خطورة الزواج المبكر والذي باتت تحشد له الدراسات الوهمية حتى ولو صادم الفطرة، وفتح المجال أمام الرذيلة والعلاقات المشبوهة، من مثل أهمية تنظيم النسل والمباعدة بين الولادات بدل أن يقولوا تحديد النسل، وهو الفوارق بين الجنسين، واحتراز مصطلح جديد (الجندن) حتى يصدق على الذكر والأثنى، دون معرفة الجنس، وإشاعة وتفشي الزواج خارج نطاق الأسرة، وتشريع قوانين الحماية له، والتقنين لزواج المثليين،... وإلى آخر هذه القائمة الدنسة.

إن هدم الأسرة المتعددة، وتقطيع صلات الأرحام، وإلغاء الذكرة الأسرية والتوارث الاجتماعي المتواصل بين الأجيال، ومحاولة تجاوز التقاليد والأعراف بدعوى الاقتصار على الأسرة النووية، في فلسفة للحياة الاجتماعية، والرؤىية الحضارية الاجتماعية، وإقامة العمران وتخطيط البيوت والمدن وطراز الأبنية في ضوئها، شكلٌ في الحقيقة بداية الطريق لإلغاء الأسرة كلياً، سواءً في ذلك المتعددة والنووية معاً.

لقد أصبحت الحياة الاجتماعية تعني -فيما تعني- أزواجاً بلا زوجات، وزوجات بلا أزواج، وأباءً بلا أبناء، وأبناءً بلا آباء، وزواج متعة وصدقة، وزواجاً خارج إطار الزوجية، وزواجاً بشرط عدم الإنجاب، وزواجاً مثلياً.. لقد انتهت الأسرة في الحضارة المهيمنة بكل أشكالها، فهل ندرك غيابات ومرامي تلك الفلسفات قبل فوات الأوان؟

يأتي ذلك كله في الوقت الذي تشكو فيه بلادنا، وخاصة مجتمعات الخليج، من قلة السكان الأصليين وخطورة غلبة الوافدين إليها من كل أنحاء الأرض.

والمؤسف، أشد الأسف، ما يمارسه بعض الخبراء القادمين من الخارج، الذين يسرقون أموالنا في الهار ويعبثون بحياتنا: ﴿وَدُولًا لَّوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءٌ﴾ (النساء: ٨٩) من تقديم واقتراح خبرات عجيبة وغريبة، من تطبيق قوانين وسياسات المجتمعات الأخرى، التي تشكو من التخلف وزيادة السكان وقلة الموارد وضيق الأماكن، يأتوا بهذه الخبرات ليطبقوها على مجتمعات تختلف في طبيعتها وعقيدتها وتاريخها وإمكاناتها..... إلخ.

وما أزال أذكر أننا كنا في بعض بلداننا العربية الإسلامية نناقش قضية التربية والتعليم والأبنية المدرسية ومتطلباتها من التوسيع وأهمية التخطيط لهذه الأبنية بشكل موازٍ لنمو الطلبة وبمعدلات مدرسته، فاقتصر أحد المشاركيـن، وقد يكون من الخبراء(!) أن يجعل الدوام في المباني الموجودة على ثلاث دفعات، فتصبح المدرسة تستوعب ما تستوعبه ثلاثة مدارس؛ ولما حاولنا مناقشة ما يتربـب على ذلك من سلبيات ضياع الأوقات والتتسـكع في الطرقات، وزحمة الشوارع، وانعكـاس ذلك على البيئة ووسائل النقل، وانتهاـص حق الطالب من المعرفة، كان جوابـه (المقنـع) طبعـاً بأنـ في دولة الصين خمس دفعـات تتـتابع في المبني الواحد.. وهكـذا تم المقارـنات الحـزنة بين بلد يـبلغ عدد سـكانـه المليـار إنسـان وبلـد لما يـصل عـدد سـكانـه إلى المليـون أو بـعض المليـون(!) فـكيف يمكنـ أن نـطبق تلك القـوانـين التي جـاءـت ثـرة

لκثافة سكانية معينة على بلد يشكو الفقر السكاني؟ وهكذا مع الأسف تدار الأمور وتوضع الخطط (!)

وقد تكون الإشكالية كلها في أننا نستورد المشكلات، التي تعانى منها المجتمعات الأخرى، ونفترض وجودها عندنا، وبالتالي نسرر استيراد الحلول والخبراء لمعالجة المشكلات المفترضة أو الموهومة، ونضيئ بذلك أموالنا وأوقاتنا ومجتمعاتنا ولا نواجه المشكلات الحقيقية التي تعانى منها.

فالسياسات السكانية المستوردة، واستراتيجيات التنمية، ودراسات ومعاهدات التمييز ضد المرأة، ودراسات معالجة ظواهر العنف الأسري، وتأليب أفراد الأسرة على بعضهم تحت شعارات وسميات خادعة، وتسليط أفراد الأسرة بعضهم على بعض بدأ يُنذر بنتائج خطيرة هنا وهناك، وهذا يمكن أن يشكل اللامح الجديدة المعاصرة والقادمة لبلاد العالم الإسلامي عامة:

﴿وَهُوَ كَيْثِرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرَدُوكُمْ مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِنْدِ أَنفُسِهِمْ مِّنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْأَعْوَّذُ﴾ (البقرة: ٩٠).

وهذا الرد والإخراج من الدين لم يعد بالوسائل المباشرة، التي قد تحدث عكس مفعولها فتؤدي إلى استشعار التحدي والاستفزاز وتعمل على تجميع القوة والنفرة إلى المواجهة، وإنما تحول إلى ألوان أخرى من التسلل واستخدام القوى الناعمة المتداولة بثوب العلم؛ تحملها إلى العالم الإسلامي المتختلف والعاجز والمؤهل لتقبل كل شيء دون فحص أو اختبار؛ ولو كان مؤهلاً للفحص والاختبار والبصارة الحقيقية لما يأخذ وما يدع لما كان

متخلفاً وعجزاً، لذلك أصبح ملأ لنفايات الحضارات والثقافات الأخرى، تحت شعارات المشاركة والمحوار والتفاعل والتفاهم والعلمة. والإشكالية الاجتماعية قد تكون أكثر وضوحاً في دول الخليج والجزء العربية، مهبط الوحي، حيث كانت الأسرة بما تمثل من التقاليد الاجتماعية السليمة والمؤسسات الاجتماعية والتوارث الاجتماعي والروابط الاجتماعية تشكل المحسن الأخير للأمة المسلمة.

لقد بدأ يصلها هذا الوباء الاجتماعي، وإن كانت المناعة والاستجابة ما تزال تختلف من مكان إلى آخر، فالتفكك الأسري بدأ نذرها، والعزوف عن الزواج أصبح ظاهرة، وزيادة معدلات الطلاق صار مرعباً، والتحول إلى الأسرة النووية وتقطيع الأوصال الاجتماعية يسير بسرعة رعية.

والأخطر من ذلك كله المشكلة الديمografية، الألغام الاجتماعية أو الألغام البشرية التي تزرع بزيادة الوافدين وتنقص سكان البلد الأصليين، حيث بلغت نسبة الوافدين من جنسيات مختلفة ما يقارب ٨٠٪ من السكان في بعض بلدان الخليج، بعادتهم ولغتهم ومشاكلهم وجراحتهم، حتى بات يصدق فيما قول المتنبي:

ترى الفتى العربي فيها غريب الوجه واليد واللسان

ذلك أن المشكلة الاقتصادية هي الأهون على كل حال، أما المشكلات الاجتماعية والثقافية والأمنية والحساسية فهي أشبه بالألغام الموقوتة، التي بدأت تنفجر هنا وهناك.

لقد بدأت المدينة الخليجية تفتقد هويتها وملامحها وقسماتها إلى حد بعيد، فإذا نظرت إلى طراز البناء، أو نظرت إلى سخن الوجوه في الشوارع والدواوير، أو نظرت إلى طرز اللباس والمأكولات والمشرب فيصعب عليك تحديد الجغرافيا التي تعيش فيها.

وبعد:

فإن الكتاب الذي نقدمه محور حول إشكالية بدأت تأخذ أبعاداً خطيرة، إلى حد بعيد، وهي الهجرة من الريف إلى المدينة ومن البداوة إلى الحضارة وما يترب عليها من مخاطر وسلبيات؛ إنه يشكل صوت التذير ويقرع جرس الإنذار، ويقدم بعضاً من الآثار السلبية لهذا الاغتراب ونماذج لهذا التقطيع في الأرض، ويشير إلى ضرورة ما يسمى (التحضر)، وانفلات الذمام، والخروج عن الانضباط والتخطيط، الذي قد يتنهى إلى الاستلاب الاجتماعي ويستدعي خبرات (الآخر) ويتنهى إلى الاختلال الحضاري والعمري.

إن ظاهرة الهجرة الكبيرة من البداية إلى الحاضرة، أو من حياة البداوة إلى حياة الحضارة في المدن، وما يترب عليها من آثار سلبية وعمران عشوائي غير متجانس، وتبعر اجتماعي، وتطاول في البنيان من رعاية الشاة، على الرغم من كل الاختلالات المدنية والمعمارية والاجتماعية، التي يورثها، يعتبر من بعض الوجوه مؤشراً ودليلًا وعلامة على اقتراب الساعة حيث يقول الرسول ﷺ لحريل، عليه السلام: «أخبرني عن

أَمَارَتْهَا»، قال: «... أَنْ تُوَى الْحُفَّةَ الْعَرَأَةَ الْعَالَةَ رِعَاءَ الشَّاءِ يَتَطَاوِلُونَ فِي الْبُيَانِ» (آخر جه مسلم)، ذلك أن هذا الاختلال الاجتماعي والعمري مؤذن بالخراب العميم، وانتهاء الحياة على الأرض.

وقضية أخرى قد يكون من المفيد أن نشير هنا إليها وهي أن تفكير المدن والأحياء وإعادة تنسيقها باسم التنظيم قد يقصد في كثير من الأحيان إلى بعثة تمسكها، والقضاء على تجاذبها وتعارف أهلها، الذي كان يحول دون انتشار أي غريب أو اختفاء أية جريمة.

إن هذا التفكير هو بلا شك أحد أهداف أنظمة الاستبداد السياسي ومتطلبات الأجهزة الأمنية حتى يسهل زرع أزمة الثقة وتحقيق إمكانية السيطرة عليها وتسلیط بعض السكان على بعض؛ كما أنه أحد أهداف الاستبعاد وأنظمة الهيمنة الدولية، التي تسعى اليوم إلى تفكير الدول وخلخلة المجتمعات بإثارة العنصرية والإثنية والقومية والطائفية، حيث قد لا يوجد بلد مسلم اليوم إلا ويعاني من هذا التدخل وهذه التشتكيات المرسومة القادمة.

إن المدن والأحياء وأنماط البناء والعمارة كانت أشبه بمحضون وقلاء تحمي أهلها، وتمتن الأواصر بينهم، وتحمي أعراضهم وأخلاقهم وأمنهم؛ فهي كإلهاب للجسد الواحد، أما الآن في الأنماط العمرانية الجديدة فلا يعرف أحداً أحداً، ويقى كل أحد مصدراً للشك والريبة والتجسس على الآخر!

وفي تقديرِي أنه لا بد في ضوء ذلك من التفكير بإعادة النظر في تشكيل المؤسسات الاجتماعية، وبناء رسالتها، وعدم الاكتفاء بالتشخيص، دقيقاً كان أو غير ذلك.

وقد يكون بدء الإحساس بإشكالية ما ظاهرة إيجابية تمهد الطريق لوعيها وإدراك مخاطرها، هذا الإدراك الذي يمثل بحد ذاته المعرض والمحرك المتحدي والمستفز لاستشعار الخطر ومن ثم تلمس سبيل الخروج قبل أن تحول الظواهر إلى كوارث، لكن الخطورة، كل الخطورة، أن تبقى الأمة عند عتبة الإحساس والشكوى والتاؤه والتبرم، حتى يصبح ذلك، بحد ذاته، عملاً بدل أن يدفع للعمل.

ولعلنا نقول هنا: إن العقود المطابولة، التي تمر بنا وتحمل لنا المشكلات اقتصرت في كثير من الأحيان، عند إعلامينا ومفكرينا وخطبائنا... إلخ، عند حدود التشخيص للمشكلة، هذا إن كان التشخيص صحيحاً ودقيقاً، وأعتبر ذلك عملاً دون القدرة على التجاوز ووضع الحلول الناجعة للإصابات الواقعية، وما تزال تزداد فيما دفقات الحماس والتوصيب والانفعال، وترتفع نيرة الخطاب، إلى درجة قد تدفعنا إلى بعض الممارسات الطائشة وغير المدروسة والمأمونة، التي لا تزيد حياتنا إلا خجالاً، وواعقنا إلا تعقيداً.

وفي الحال التي عليها الأمة الآن من الاستلال العماني والديموغرافي، والاغتراب الفكري، والتفكك الأسري، وبدء غياب المشروعيات الكبرى ومعانٍ الوحدة الجامحة والتفاعل الصحيح تحتاج إلى العزمية الصادقة وأخذ

الكتاب بقوه، نحتاج إلى إدراك وإخلاص؛ نية وعزيمة، إيمان واستقامة، فكر و فعل؛ نحتاج إلى إعادة تشكيل وتفعيل المؤسسات الاجتماعية التي أنتجت المجتمع الأول، والقيم التي ضبطت مسيرته، والأخلاق التي حكمت علاقته، ليبعث الحياة فيها من جديد.

كم نحن بحاجة في هذا الاغتراب الاجتماعي والاحتلال الديموغرافي والتنميـط العمـري، حيث تُحارب بالـحـرـرـ والـبـشـرـ لـنـخـرـعـ عنـ قـيـمـناـ، كـمـ نـحـنـ بـحـاجـةـ إـلـىـ إـعـادـةـ النـظـرـ بـوـظـيـفـةـ الـمـسـجـدـ الجـامـعـ، سـفـيـنةـ الإنـقـاذـ، بـكـلـ مـعـانـيـهاـ وـأـبعـادـهاـ لـيـتـحـولـ الـمـسـجـدـ إـلـىـ رـئـةـ اـجـتمـاعـيـةـ تـسـاـهـمـ فيـ إـعـادـةـ النـسـيـجـ الـاجـتمـاعـيـ، وـإـحـيـاءـ حـقـوقـ الـأـخـوـةـ بـكـلـ مـتـطلـبـاـنـاـ، تـشـيـعـ قـيمـ الـحـبـةـ وـالـإـحـسـانـ وـالـعـفـوـ وـالـإـيثـارـ وـالـرـحـمـةـ وـالـتـعاـونـ وـالـتـارـفـ.

لقد وُجد المسجد ليشكل حلاً للالتقاء والعبادة والجماعـةـ، وـالـتـعرـفـ عـلـىـ أـفـرـادـ الـجـمـاعـةـ وـمـشـكـلـاـتـهـ وـحـاجـاتـهـ، وـتـحـقـيقـ التـكـافـلـ الـاجـتمـاعـيـ بـكـلـ مـعـانـيـهـ.

إن المسجد اليوم، مع الأسف، أخذ يتحول من بناء جماعة متلاحمة متماسكة متضامنة إلى ضم مجموعة أفراد يصطفون ويفترقون، وقد لا يعرف بعضهم مجرد اسم (الآخر)؛ عُطلت وظيفته، إلى حد بعيد، وقلص وهمش دوره، ولم يعد المسلم يشعر بفارق عملـيـ كبير بين صـلاتـهـ منـفـرـاـ وـصـلاتـهـ فيـ جـمـاعـةـ، حيث الدافع للجماعـةـ فـضـلـهـاـ وـثـواـهـاـ عـنـدـ اللهـ فقطـ، أـمـاـ وـظـيـفـةـ الـمـسـجـدـ الـاجـتمـاعـيـ فـتـكـادـ تـغـيـبـ تماماـ(!)

والخلل الوحيد العودة إلى عِمارَة المساجد، واستعادة كُل المَعاني الغائبة، واسترجاع دورها، ليصبح المسجد الملاذ الأمين من هذا الاغتراب، ويعيد لحمة الأُمّة، ويُعثِّر الروح في المعاني والأحكام الشرعية، ليستشعر المسلم أنها دين من الدين.

فضَّلات الرَّحْمَن، وكل الآداب والأحكام التي تشرعها، وتحضُّ عليها، وحقوق الأخوة، وأحكام الأُسرة والزواج، ونظام النِّفقات، وأحكام الإرث، والعلاقات بالكبار واحترامهم، والعطاف على الصغار ورحمتهم... إلى آخر منظومة هذه القيم الاجتماعية، التي تشكل المانع من الذوبان، والدافع إلى التمسك، وتربط ذلك بأمر الدين هي السبيل إلى الحماية والمواجهة واستعادة العافية، أما التهاؤن بما تحت أي ظرف من الظروف أو فلسفة من الفلسفات فذلك يعني الحالقة، التي تذهب بروح الأُمّة.

لذلك فإن استرداد رسالة المسجد الجامع، وإدراك أبعادها، واختبار جدواها، وتطور وسائلها قد تكون من أهم الأمور، التي بما نكون أو لا نكون.

وَاللهُ الأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ.

تمهيد

الحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله.. وبعد، فإن ظاهرة التحضر تُعدُّ من الظواهر القديمة في العالم، وكانت أشكال التحضر تتناسب مع واقع تلك العصور، حيث حاول الإنسان العيش في المدن منذآلاف السنين؛ ولقد ظهرت في بداية الأمر القرى ثمَّ تطورت إلى قرى كبيرة ثمَّ مدن ومرَاكز حضرية.. كما تُعدُّ ظاهرة اتساع المدن ظاهرة عالمية وليس خاصَّة بمنطقة دون أخرى، إلا أن عملية التحضر في الخليج العربي تتصف بخصائص جعلتها تختلف عن غيرها، إذ تعيش المدن في الخليج العربي عهداً مختلفاً من النمو، من حيث السرعة المائلة التي يمر بها هذا النمو عمرانياً، إذ تضاعف نموُّ الكثير من المدن الخليجية في العقود الماضيين بشكل ملفتٌ واضحٌ للعيان، حيث يستطيع الزائر لأي مدينة خلنجية أن يلحظ الفرق التمديدي للمدينة خلال فترة وجيزة قد لا تتجاوز السنوات.

ويمكن القول: إن دول الخليج العربي شهدت تحولات مهمة تزامنت مع اكتشاف النفط ومن ثمَّ تزايد عائداته، حيث كان هو الشريان المغذي لعمليات التحول في المنطقة بشكل عام، مما أدى إلى نهضة اقتصادية وعمرانية وبشرية شاملة، فضلاً عن التزايد في عدد السكان الناجمة عن الزيادة الطبيعية

وعن موجات المجرة من الريف ومن الباادية إلى المدينة الخليجية لاعتبارات عدة أبرزها البحث عن عمل أو التعليم، وكل ذلك أدى إلى دفع عملية التحضر بشكل سريع وعشوائي أحياناً وإن كانت هذه السرعة تتباين من دولة إلى أخرى.

وهذا التسريع في عملية التحضر أفرز تغيرات أخرى مصاحبة في البناء الاجتماعي للمجتمعات الخليجية، معنى أنها بدأت تؤثر في طبيعة العلاقات التي تنشأ بين الأفراد في الأسرة الواحدة، وبين الفرد والمجتمع، وبين الجماعات فيما بينها، وبالتالي تزعزع الكثير من القيم، والعادات، والمفاهيم لتلك المجتمعات، ويصاحب ذلك ظهور قيم ومفاهيم جديدة لها تواكب أحياناً مع هذه التغيرات وتصادم معها أحياناً أخرى، نتيجة لتلك التغيرات السريعة والعشوائية، مما يولد عدة صعوبات ومشكلات اقتصادية، واجتماعية، وبيئية، وإدارية، في بنية المدينة الخليجية، وحيثما تزول روح الترابط، والتكميل، والتنسيق المتوازية في كل عمل سليم بين نمو المجتمعات من جانب ونمو العمران من جانب آخر. إلا أنه مما يلاحظ ندرة الدراسات الاجتماعية التي ترصد مثل هذه التغيرات الاجتماعية التي مرت بها منطقة الخليج جراء هذه الصفرة التفصية، وهذا ما يشير إليه أحد المختصين بقوله: «هناك ظواهر أخرى حدثت في مجتمعات المدن الخليجية، ولم نجد من الباحثين الاجتماعيين، أو غيرهم قد تطرق ذا بأي تحييل. أو بحث، يستخلص لنا هذه القوانين التي سرت تعامل أبناء هذه المنطقة مع هذه

الظواهر والتغيرات، وهل هي نفس الظواهر والتغيرات التي سرت المجتمع العربي في ليبيا، أو في الجزائر أيضاً، وهما بلدان نفطيان، أم هناك اختلافات؟ إن هذا الجانب من تطور المجتمع، لا يزال كنزاً غارقاً يتطلب الكثير من المهتمين، والباحثين للتنقيب عنه»^(١).

إن ردود الأفعال التي تقوم بها المجتمعات جراء التغيرات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية المتواصلة التي تصيب المجتمعات بشكل عام تختلف آثارها بحسب قدرة هذه المجتمعات على التعامل مع تلك التغيرات بصورة عملية وبقدرة فائقة على استيعابها بشكل حضاري.. وما يعزز قوة أي مجتمع للتعامل مع هذه التغيرات هو مدى وجود رصيد حضاري وثقافي وعقدي قوي يمتلكه أفراد المجتمع وعمومه ليكون هو المرجعية في التعامل مع هذه التغيرات الجديدة، وهذا ما يميز المجتمع الخليجي إلى حد كبير، وذلك لما يتصف به من تمسك بدينه الإسلامي، وعاداته العربية الأصيلة، وهذا ما يجعل التعامل مع هذه التغيرات وتلقّيها بشكل حضاري ومن ثم صورها في صورة متزنة تواءم إلى حد كبير مع قيم المجتمع وعاداته العربية الأصيلة مسألة لا تبدو صعبة بشكل كبير خاصة إذا كان هناك استعداد علمي

(١) إبراهيم بشمي، تعقيب على بحث (العمارة السكنية وعلاقتها بسلوك الفرد والمجتمع)، ضمن (دعم دور الأسرة في مجتمع متغير)، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، البحرين، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعملية، العدد ٢٨، ١٩٩٤، ص ٦٤٢.

وعملی مسبق لهذه العملية برمتها، وتنسيق مبرمچ بين التخصصات العمرانية والاجتماعية^(١).

وفي العقد الأخير من القرن شهدت المدن الخليجية عملية تحولية كبيرة اتصفـتـ بـعـظـهـرـيـنـ أـسـاسـيـنـ:ـ أوـلـهـماـ دـيمـوـغـرـافـيـاـ،ـ ويـتـمـثـلـ فـيـ تـزاـيدـ عـدـدـ سـكـانـ هـذـهـ المـدـنـ الـخـلـيجـيـةـ بـشـكـلـ كـبـيرـ وـسـرـيعـ جـداـ^(٢)ـ،ـ وـذـلـكـ نـتـيـجـةـ عـوـامـلـ عـدـدـةـ مـتـرـابـطـةـ وـمـتـدـاخـلـةـ،ـ تـنـجـ عنـ ذـلـكـ المـظـهـرـ الثـانـيـ منـ مـظـاهـرـ التـحـولـ الـكـبـرـيـ،ـ وـهـوـ التـوـسـعـ فـيـ بـنـيـةـ الـمـدـنـ ذاتـهاـ وـمـدـدهـاـ رـأـيـاـ فـيـ بـعـضـ الـدـوـلـ الـخـلـيجـيـةـ

(١) لعل مما تحسن الإشارة إليه هو السبق العلمي الذي حازه عالم الاجتماع المسلم (عبد الرحمن بن خلون) في حديثه عن ظاهرة التحضر، وكيف تتم هذه العملية، وكيف يتشكل الوجه الحضاري لأي مجتمع، ووضعه للعديد من القواعد الاجتماعية والقوانين المجتمعية التي تحكم هذه الظاهرة، وذلك قبل أكثر من ستة قرون؛ يتضح ذلك في العديد من المواقع والفصوص التي عقدناها في مقدمته للحديث عن ظاهرة التحضر تحديداً، وإن كان يسميها باسم الحضارة لما يقابلها وهي البداءة، سابقاً في ذلك تنتيريات المختصين في علم الاجتماع الحضري، بل هناك من يرى أن كثيراً من أفكار ابن خلون الواردة في مقدمته تتطبق على كثير من مدننا المعاصرة. انظر: عبد الرزاق بن حمود الزهراني، ابن خلون ونشأة المدن: دراسة في علم الاجتماع الحضري، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، العدد الخامس، ١٤٢١هـ، ص ٤٢-٥٠٥-٥٠٥ ولعل الله يقيض لهذا الجانب من مقدمة ابن خلون من المختصين الاجتماعيين من ينبعي لتحليله، ويفرد بموقف خاص ومفصل.

(٢) على سبيل المثال قفز عدد سكان مدينة الرياض من حوالي (٤٠٠،٠٠٠) نسمة عام ١٤١٣هـ/١٩٩٢م إلى حوالي (٤٠٠،٠٠٠) نسمة في عام (٤٢٥هـ/٢٠٠٤م). أي زيادة قدرها قرابة مليون ونصف مليون نسمة خلال عقد واحد من الزمن تقريباً، انظر: وزارة الاقتصاد والتخطيط: مصلحة الإحصاءات العامة، النتائج الأولية للتلعـدادـ العـالـمـ لـلـسـكـانـ وـالـمـساـكـنـ،ـ الـمـلـكـةـ الـعـرـبـيـةـ السـعـوـدـيـةـ،ـ الـرـيـاضـ،ـ النـتـائـجـ التـفـصـيلـيـةـ ص ٣٧ـ.ـ وـكـذـلـكـ:ـ وزـارـةـ التـخطـيطـ:ـ مـصـلـحةـ الـإـحـصـاءـاتـ الـعـالـمـةـ،ـ النـتـائـجـ التـفـصـيلـيـةـ للـتـلـعـدادـ الـعـالـمـ لـلـسـكـانـ وـالـمـساـكـنـ،ـ الـمـلـكـةـ،ـ الـرـيـاضـ،ـ ١٤٢٥هــ/ـ ١٩٩٢مـ،ـ ص ١٩ـ.

وأفقياً في بعضها الآخر بحسب الإمكانيات المكانية والقدرات الفنية لـكل مدينة من المدن الخليجية، وهذه التحولات ظاهرة للعيان ومشاهدة لـكل ساكن أو زائر لها، إلا أن هناك مظاهر تحول لا يراها إلا القلة من المختصين ويستشرفون شكلها القادم، وهي التحولات الاجتماعية التي لا تأخذ شكلها النهائي أو البارز للعيان إلا بعد عقود من الزمن، وإن كان الناس في المدينة يتعايشون معها وقد يتأثرون بها ويعاملون معها ولكن آثارها بشكل عام تحتاج إلى تحبيش القدرات العلمية للتعامل معها بشكل عقلاني وتقليل أثرها إلى الحد الأدنى منه.

وفي هذه الدراسة سيكون الحديث عن ظاهرة اجتماعية تصاحب عادة مع التوسيع العمراني، والتعدد الأفقي، والرأسي لأي مدينة معاصرة، ومحور هذه الظاهرة يدور حول العلاقات الاجتماعية بين الناس، أفرادهم وبمجموعاتهم، في ظل هذا الباعد المكاني بين الأفراد في المدينة الواحدة من جانب وبين الباعد الاجتماعي من جانب آخر بين سكان المدينة الواحدة، بغض النظر عن طبيعة القرابة أو الحميمية التي تنشأ بينهم، سواء كانت دائمة أو مؤقتة، ففي ظل التنامي العمراني الملحوظ للمدينة الخليجية وتزايد عدد سكانها بعد أن كانت هذه المدن صغيرة نسبياً وسكانها لم يفدوا عليها بعد من الأرياف والبواقي واستقرار الكثير من السكان في المدينة إذ أصبحت في فترة وجيزة مركز جذب قوي للسكان من الداخل وكذلك من الخارج، وتجتمع هذه المجموعات البشرية بكل ما تحمله من ثقافات وقيم وعادات

موروثة، أفرز العديد من الآثار والمشكلات الاجتماعية، كما أوجد شكلًا جديداً آخر من طبيعة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والأفراد، وبين الأفراد والجماعات في المدينة الواحدة.

وгин الحديث عن هذه الظاهرة لابد من الإشارة إلى جانب مهم في هذا الموضوع، فقد كان من أسباب هذه الظاهرة الاجتماعية، المصاحبة لتوسيع المدن، طبيعة تخطيط الأحياء السكنية، حيث غاب عن المخطط - وللأسف - البعد الإنساني العام للحي السكني، فلم يستطع الوصول به إلى بيئة مواتية لازدهار النشاط البشري وتحقيق التفاعل الاجتماعي بين سكان الحي الواحد، وهذا ما حدا بعض أمانات المدن الكبرى في بعض الدول الخليجية إلى إعادة النظر في تصميم الأحياء بشكل جذري لإضفاء الروح الاجتماعي على التخطيط العمراني للحي، وما ذلك إلا شعور من المخططين أن هناك ثمة ثغرة اجتماعية في نسيج المجتمع أو جدتها التخطيط السابق، الذي غاب عن باله البعد الإنساني والجانب الاجتماعي وهو ينطوي للأحياء الجديدة في المدن في أثناء توسيعها في العقود السابقة^(١).

(١) على سبيل المثال نجد الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض نظمت ندوتين ويصاحبهما مسابقتين عالميتين خاصة بتصميم المساكن والأحياء السكنية. الأولى كانت بعنوان (تصميم المسكن السعودي) في عام ٢٠٠٤هـ/٢٠٠٤م. والثانية كانت بعنوان (الحي السكني أكثر من مجرد مساكن) في عام ٢٠٠٧هـ/٢٠٠٧م، وصاحب هذه الندوة مسابقة لتصميم الأحياء السكنية تحت شعار (الحي السكني .. سكن وحياة) وجمعها في مدينة الرياض، وشارك في المسابقتين (٢٣٨) متسابق من مختلف بلدان العالم، وكان البعد الأظاهر في المشاركات إضفاء الجانب الاجتماعي على البناء المادي لخطيط الحي السكني.

وما يسهل الحديث عن هذه الظاهرة الاجتماعية على مستوى المدن الخليجية بدرجة متناقصة من الاختلافات بينها هو أن منطقة الخليج العربي والجزء العربية بشكل عام تُعد كياناً جغرافياً واحداً، وبخاصة أنها تمتلك جذوراً تاريخية وحضارية مشتركة، وخصوصاً اجتماعية وثقافية متماثلة أو متقاربة إلى حد كبير، فقد كانت القبائل والعشائر والعائلات على صلات وروابط متميزة، ولا تزال كذلك، كما أن النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية لدول المنطقة وشعوبها متشابهة نسبياً وبشكل كبير، إضافة إلى أن مصالحها، ومصيرها، ومستقبلها السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والجغرافي مرتبطة بمدى النجاح الذي يمكن تحقيقه فيما بينها بأقصى درجات التنسيق والتكميل على كل الأصعدة فيما بينها.

لقد كان الاهتمام بالإنسان في الدول الخليجية كبيراً باعتباره الركيزة لأي تنمية ونخضة شاملة، فلا يتصور نخضة حضارية بدون الركيزة الأساسية وهي الإنسان؛ وتحقيق بناء الإنسان الخليجي بشكل متكمال يتطلب رعايته الرعاية الشاملة ذات الأبعاد الثلاثة الأساسية وهي: تعليمه ليكون متسلحاً بالعلم الصحيح القائم على النهج القريم؛ والركيزة الثانية تحقيق صحة بدنية وعقلية له لكي يتمكن من المساعدة في نخضة وطنه ومنافسة الدول المتقدمة بقوّة؛ والركيزة الثالثة تقديم الرعاية الاجتماعية إليه بشكل متكمال، بدءاً من مولده وحتى عجزه أو وفاته.

ومن المعلوم أن هناك العديد من المقاييس التي ينظر إليها حين رصد تطور أيٌّ من المجتمعات، إضافة إلى التعرف على مدى تناغم عدد من المجتمعات، التجاورة أو المنضوية تحت مظلة واحدة، ومن هذه المقاييس مستوى التعليم، والصحة، والرعاية الاجتماعية، ومدى قربها أو بعدها وتنافرها وبخاذلها لبعضها بعضاً، ولكن كان الحديث في هذه الدراسة سيترك في المجال الاجتماعي، إلا أنه لا يمكن عزل أحدها عن الآخر، فكل واحد منها يؤثر في الآخر تأثيراً مباشراً وغير مباشر، ويزداد قوة وضفافاً بقدر نظرتنا لها وليس حسب واقعها، فالحديث عن الجانب الاجتماعي من باب تحديد مجال الدراسة ومنعه من التشتت وإلا فلا يمكن بحال تصور أحد هذه الحالات دون الآخر.

ومن هنا تأتي هذه الدراسة لإلقاء الضوء على جانب من جوانب المجتمع الخليجي من خلال التعرف على العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع الواحد في المدينة الخليجية، ومحاولة إعادة ترتيبها وتشييطها وصوّلـاً إلى تحقيق المزيد من الترابط والتكاتف، فإنه على الرغم من وجود العديد من الدراسات التي تناولت الدول الخليجية مجتمعـاً إلا أن الملاحظ على أغلب تلك الكتابات والدراسات تركيزها على الجانب التاريخي والسياسي والاقتصادي، ثم يأتي التركيز على الجانب العلمي والثقافي في المرتبة الثانية من حيث الاهتمام والتدوين والرصد، فالدراسات الاجتماعية عن المجتمع الخليجي أبان فترة التحولات الكبرى التي مرّ وما يزال يمر بها المجتمع

الخليجي قليلة جداً، وذلك قبل أن يصل إلى مرحلة تتصف إلى حد كبير بالاستقرار السياسي والاقتصادي.

إن المتخصص يجد صعوبة في رسم صورة اجتماعية للمجتمع الخليجي في المراحل التاريخية السابقة، وهي الفترة السابقة لاكتشاف النفط والمرحلة التي تلت ذلك مباشرة سوى ما يجده من خلال بعض الدراسات التي حاولت رسم ملامح الحياة الاجتماعية في كل دولة بشكل منفرد - وهي قليلة - أو في كتب الرحالة الذين زاروا بعض المناطق في الخليج، حيث يغلب على دراسات الرحالة التركيز على الوصف الجغرافي والأرض وتاريخ المنطقة، أو بعض العادات^(١)؛ من ذلك كله يمكن القول: إن الجانب الاجتماعي من التاريخ الخليجي لا يزال ينتظر تلك الالتفاتة من المختصين، فتاريخ المنطقة لا يزال في حاجة إلى دراسات كثيرة يركز فيها على الجوانب الاجتماعية شريطة أن تكون ذات حدود زمنية ومكانية محدودة.

وتحاول هذه الدراسة الإجابة عن تساؤل رئيس يتمثل في السؤال الآتي: ما الآثار الاجتماعية الناجمة عن التوسيع العمراني في مدن الخليج؟ ومن ثم التساؤلات الفرعية المنبثقة عنه، وهي:
- ما طبيعة العلاقة بين أفراد المجتمع قبل التوسيع العمراني؟
وما خصائص هذا المجتمع؟

(١) عبد الله بن ناصر السدحان، الترويج في المجتمع السعودي في عهد الملك عبد العزيز، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، سلسلة كتاب الدارة، الكتاب الرابع عشر، ١٤٢٨هـ، ص ٩.

- ما مظاهر التوسيع العمراني في دول الخليج العربي؟
 - ما الآثار الاجتماعية الناشئة من التوسيع العمراني؟
 - ما طبيعة العلاقات الاجتماعية في ظل التوسيع العمراني؟
 - ما الحلول العملية لتجاوز تلك الآثار والمشكلات الاجتماعية الناشئة من التوسيع العمراني في المدينة الخليجية؟
- كما تتبّع أهمية هذه الدراسة كونها تمثل جزءاً من دراسة المجتمع الخليجي في تلك المرحلة الزمنية التي تتسّم بالنقص الشديد في الدراسات الاجتماعية عنه، وطبيعته وخصائصه، وستتم هذه الدراسة وفق المحاور الآتية:
- أولاً: المجتمع الخليجي من خلال:
- واقع المجتمع في تلك الفترة وخصائصه.
 - العلاقات بين أفراد المجتمع وكيف كانت.
- ثانياً: مظاهر التوسيع العمراني في دول الخليج العربي.
- ثالثاً: الآثار الاجتماعية الناشئة عن التوسيع العمراني.
- رابعاً: العلاقات الاجتماعية في ظل التوسيع العمراني.
- خامساً: مقترن عملي لتجاوز المشكلات الاجتماعية الناشئة عن التوسيع العمراني.

والله الموفق.

أولاً: المجتمع الخليجي

خصائصه وواقعه

مدخل:

إن علاقات أفراد المجتمع تتكون عبر عدد من الوظائف والأدوار الاجتماعية، التي يقوم بها أفراد المجتمع الواحد في عمليات متراقبة ومكملة بعضها بعضاً لتتوحد في محصلة فتائية يطلق عليها البناء الاجتماعي، ومن المفيد في هذا المجال تصور المجتمع كبناء اجتماعي يتالف من أنساق، وكل نسق يحوي أفراداً يشغلون مركزاً اجتماعياً داخل النسق، ولهم مكانة اجتماعية على مستوى المجتمع ككل، كما يقومون بأدوار تتلاءم مع مراكزهم ومكاناتهم، حيث يساعد ذلك كثيراً في تحليل العلاقات الاجتماعية وتصور مساراها، كما يتربّط على تلك العلاقات نشوء قيم ومعايير معينة تحدد الأدوار التي يجب على كل فرد أن ين الصاع لها ويتقيّد بها، وبخاصة أن هذه العلاقات ليست جامدة، بل هي متغيرة من وقت لآخر، وتختلف سرعة التغيير ودرجته من حين لآخر.

وتعدد الأنساق الاجتماعية التي تكون محطة اهتمام الباحثين المختصين في دراسة أي مجتمع من المجتمعات، وذلك لأن النسق

الاجتماعي في أبسط تعريفه هو: وحدة اجتماعية تؤدي وظيفة، أو هو مجموعة معينة من التفاعلات بين الأشخاص الذين بينهم صلات متبادلة^(١). ويأتي النسق الأسري أحد هذه الأنساق في المجتمع الخليجي المرتبط مع الأنساق الأخرى، ويشمله ما يشمل الجوانب الاجتماعية الأخرى في مجتمع تلك الفترة من ضعف في التغطية العلمية له، دراسة وتحليلًا، وتحاول هذه الدراسة أن تكشف جانباً من جوانب المجتمع الخليجي فيما بعد مرحلة التوسيع العمري وأثر ذلك على الحياة الاجتماعية.

اتصف الواقع الاجتماعي في دول الخليج في بدايات القرن الرابع عشر المجري بالضعف العام متاثراً بمحاذيف الجوانب العلمية والصحية والثقافية والمادية التي كانت سائدة، وقد كان لطبيعة المنطقة الصحراوية والعزلة التي تعيشها بعض دوله الأثر الكبير في هذه الحالة، مع تفاوت لا يخفى بين الدول الخليجية آنذاك، إضافة إلى انشغال أهلها بالبحث عن الرزق، والانتقال من مكان إلى آخر في البيئات الرعوية أو الغوص والبحث عن اللؤلؤ، وعدم الاستقرار السياسي في بعض المناطق، وما نتج عن ذلك من ترد في الأحوال الاقتصادية إثر ما كان من اضطرابات سياسية.

ولكن كانت الواقع السياسية والاقتصادية أو التعليمية يمكن رصدها بالتاريخ الزمني المحدد فمما لا يمكن تحديده زمنياً التحولات الاجتماعية،

(١) محمد بن إبراهيم السيف، المدخل إلى دراسة المجتمع السعودي (الرياض: دار الخريجي، ١٤١٨هـ) ص ٣٣.

فالتحير الاجتماعي يحتاج إلى عقود من الزمن حتى تتضح هذه التحولات في المجتمع، إلا أنه يمكننا القول: إن تاريخ اكتشاف البترول في دول الخليج يعتبر بداية تغير اجتماعي حقيقي، فالتحولات البشرية حول هذا المورد الاقتصادي الجديد يمثل منطلق كل حضارة وتنمية، فكان نشأة بعض المراكز الحضارية هنا وهناك وبشكل كبير و مختلف مما سبق، ليبدأ منها التحول الاجتماعي في المجتمع الخليجي انطلاقاً من نشوء المراكز الحضرية والمدن بتشكيلها الحالي.

و قبل الحديث عن الأوضاع الاجتماعية في دول الخليج لا بد من الإشارة إلى أن هناك عوامل اجتماعية كثيرة تعتبر حقائق مشتركة تعين على دراسة أي مجتمع وبالتالي معرفة وضعه، ونظمه وتقاليده وطباعه، ومن أبرزها عقيدة المجتمع التي يدين بها، فهي التي تحول أفراد المجتمع ينتظمون في مجموعة مترابطة، ثم اللغة على أساس أنها وسيلة مهمة لوضع قواعد مشتركة للتفاهم بين أفراد المجتمع وصياغة ثقافته في منظومة واحدة.

إن ما يمتاز به المجتمع الخليجي عقيدته الإسلامية، وهي دين جميع أفراد الشعب، ثم لغته العربية الموحدة. ولقد أثر هذان العاملان بشكل يَّـن واضح في جميع مناحي حياة المجتمع، كما سررـ، ولقد كان المجتمع ينقسم إلى قسمين أساسين مع تداخل بينهما، والقسمان هما: بادية وحاضرة، فالبادية تعتمد على الترحـال، ويحيـبون الصحراء بحثـاً عن الماء والكلأ، غالباً

ما كانت حياتهم غير مستقرة، وهذا أثر بدوره على جوانب عدّة في حياتهم، بخلاف الحاضرة الذين فضّلوا عيش الاستقرار فبنوا البيوت وأنشأوا التجمعات المدنية في القرى والبلدان، وعملوا في الزراعة والتجارة أو الغوص والبحث عن اللؤلؤ، فضلاً عن حفاظتهم على قدر معين من الثقافة والتعليم، ومن هنا نجد أن كلاً من القسمين يعتمد على الآخر، ويعزّي كل منهما الآخر باحتياجاته.

كما أثر التباين الجغرافي بين دول الخليج في اختلاف الحرف والمهن، والأدوار الاجتماعية للأفراد في كل منطقة، فالمناطق الساحلية منها عرف عنها ما اشتهرت به من افتتاح على العالم من خلال استقبالها للسفن التجارية والقوافل التجارية، وأصبحت مناطق جذب سكاني، في حين نجد المناطق الداخلية انتشرت بينهم الزراعة والرعي والتجارة على أنها حرفه رئيسة، وهكذا فكل منطقة لها تميزها الحرفي والمهني الخاص بها، مما يترتب عليه رسم الصورة الاجتماعية للحياة اليومية لأفراد المجتمع بناء على هذا التفاوت الجغرافي والتباين الاقتصادي والمهني، وما يترتب على ذلك من اختلاف في بقية مناحي الحياة اليومية ومنها العلاقات التبادلية بين أفراد المجتمع الواحد.

ويمكن القول: إن الحياة السكنية لأفراد المجتمع كان يغلب عليها البساطة في مظاهرها العمرانية بدءاً من البناء وحتى الأثاث المنزلي،

فلقد كانت طريقة البناء متماشية مع ظروف العصر وخاماته، فالمباني طينية أو حجرية يراعي فيها أن تكون ساترة من الخارج مفتوحة على صحن الدار من الداخل، ويغلب على مجموع البناء في القرية أو المدينة الجانب العسكري، وذلك بوضع سور للبلدة يحميها من أي عدو من خارجي أو حصون تحيط بها، وهذا كان قبل الاستقرار السياسي لدول المنطقة، كما انعكس النمط العمراني السائد سابقاً على الجوانب الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وبخاصة العلاقات القرابية في الجيرة، والترابط الاجتماعي بشكل عام بين أفراد المجتمع.

أما ما يتعلق بالحالة المادية لأفراد المجتمع وللدول آنذاك فقد كانت ضعيفة بشكل عام سوى ما وجد من طبقة التجار الذين يعملون في مجال البيع والشراء في بعض المجتمعات حتى بدأ تدفق النفط في المنطقة بكثيرات تجارية، ومنذ ذلك التاريخ، أصبح للدول مورد مالي ثابت يتامى بازدياد، وهذا المورد المالي هو المحرك الرئيس لاقتصاد الدول، وهو أحد العوامل الرئيسية في النهضة التي عاشتها المنطقة، وأثر بدوره في الجوانب الاجتماعية، وهذا التحسن النسبي في الجانب الاقتصادي على مستوى الدولة وعموم المجتمع يُعدُّ عنصراً مهماً فيما نحن بصدده في هذه الدراسة حيث يترتب عليه التأثير في الحياة العمرانية والاجتماعية تبعاً لذلك.

أ- خصائص المجتمع الخليجي:

من خلال الاستعراض السابق عن المجتمع الخليجي بشكل عام، يمكن إبراد أبرز معالم المجتمع آنذاك على النحو الآتي:

١ - هناك عوامل اجتماعية كثيرة يعدها علماء الاجتماع حقائق مشتركة تعين على فهم أي مجتمع وبخاصة في مجال معرفة نظمه وتقاليده وطبياعه، ومن أبرز هذه الحقائق الدين، فهو الذي يجعل أفراد المجتمع يتنظمون في مجموعة متراقبة، ثم اللغة على أساس أنها وسيلة مهمة لوضع قواعد مشتركة للتفاهم بين أفراد المجتمع وصياغة ثقافته في منظومة واحدة^(١)، وما يمتاز به المجتمع الخليجي عقيدته الإسلامية، وتُعد منطقة الخليج من المناطق النادرة في العالم التي يعتقد جميع سكانها ديناً واحداً وهو الإسلام بنسبة (٩٠%) تقريباً؛ وهذه الوحدة الدينية في الواقع هي نقطة القوة الكبرى في بناء الوطن وتماسك المجتمعات، كما أن اللغة العربية هي اللغة الوحيدة والرسمية في المنطقة؛ ومن هنا بقيت لغة المجتمع هي اللغة العربية صافية سليمة النسيج، وصارت وسيلة واضحة للتفاهم بين السكان ونقل أفكارهم وترابطهم والتعبير عن آمالهم وطموحاتهم، ويزداد المعنى السياسي وضوحاً لميزة اللغة عند مقارنة مساحة منطقة كبيرة

(١) عبد الله بن ناصر السدحان، مرجع سابق، ص .٥٩

مثل منطقة الخليج بنظيراتها من المناطق الأخرى التي يمثل فيها تعدد اللغات واللهجات أحد الفتاوى المفجرة للقلائل والنزاعات الداخلية، ولقد أثر هذان العاملان - الدين الواحد واللغة الواحدة - بشكل كبير في بُعد حياة المجتمع الخليجي وكانا عاملين قوين لترابط المجتمع وتماسكه.

٢- تأثير الدين الإسلامي في جميع مناحي الحياة في المجتمع وانصباب المجتمع بصفة التدين العام في تلك الفترة ومايزال - ولله الحمد - إلا أنه في تلك الفترة كان أظهر، وبخاصة أن الإسلام يمثل العامل الأول الذي انبثق منه المجتمع وساهم في استقراره، فالدين الإسلامي ساهم في صهر كافة شرائحه في بوتقة واحدة، كما ساعد على القبول الجماعي لمئويات وقرارات السلطة نحو قضايا التنمية، كما أن مجريات الأمور الخاصة وال العامة تقاطع بشكل واضح مع مواعيد وأوقات وفترات أداء الواجبات الدينية من الصلوات والصوم والحج، كما أن عادات الملبس والمأكل والمشرب وكذلك مراسيم الزواج والمناسبات العامة لا يمكن فهمها بعيداً عن المعاني والمقاصد الدينية... فثقافة المجتمع ذات الطابع الديني والإسلامي تعكس بشكل واضح على تفاعلات الناس في حياتهم اليومية^(١)، الأمر الذي يؤكد أن العمليات

(١) عبد الله بن حسين الخليفة، الثواب والمتغيرات في المجتمع السعودي، ضمن بحوث مؤتمر المملكة العربية السعودية في مائة عام، الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة (الرياض: دارة الملك عبد العزيز ، ١٤٢٨هـ - ٤٨١م).

الصغرى للحياة اليومية في المجتمع الخليجي قد تحددت وتشكلت في ضوء البناء الديني للمجتمع.. وعلى كل حال فهذا المظهر العام للمجتمع ينطبق تماماً على العلاقات التبادلية بين أفراد المجتمع الواحد بطبيعة الحال، فلا يمكن تصور تلك العلاقة أن تتم بعيداً عن هذا المظهر العام المتدين للمجتمع، وحيث الإسلام على الجيرة والإحسان للجار والتزاور والتهادي فيما بينهم، إضافة إلى صلة الرحم والتكاتف بين أفراد المجتمع بشكل عام، إضافة إلى شيوخ قيم التراحم والتواط من منطلق حديث المصطفى ﷺ الذي يرويه البخاري، أن النبي ﷺ قال: «**الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبَيْانِ يَشُدُّ بَعْضَهُ بَعْضًا ثُمَّ شَبَكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ**»^(١).

-٣- مما يلاحظ في الفترة السابقة لاكتشاف النفط هو غلبة الحياة البدوية على عامة السكان، ويقسم الكتاب الاجتماعيون المجتمع في تلك المرحلة إلى فئات، منها عدة فئات أخذت أسماءها من واقعها الاقتصادي كالبدو الرعاة العاملين في الرعي، والبدو أشباه الرعاة، وهم رعاة وجناءة محصول عند نضوجه، والحضر القرويين الذين يعيشون في القرى ويعملون في زراعة الأرضي، والحضر الذين يعيشون في المدن وأشباه المدن ويعملون في التجارة والحرف، ومن المؤكد بحكم طبيعة الحال أن البدو أكثر

(١) محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري (الرياض: دار السلام، ١٤٢١ـ)
باب تعاون المؤمنين بعضهم ببعض، حديث رقم ٥٥٦٧.

عدهاً من الحضر^(١)، وذلك قبل أن تشهد البوادي حركة نزوح أشبه ما تكون بالتفريغ السكاني منها إلى مناطق إنتاج النفط والتجمعات الحضرية الرئيسة، في حين يجد هناك من لا يفرق كثيراً بين فئات مجتمع تلك الفترة، فالسكان يتّمون إلى مجتمع مزدوج وخلط من البداوة المتأثرة بالبيئة الحضرية، وبيئة حضرية متأثرة إلى حد ما بالبداوة ولم تكن حضرية محضة تتصف بخصائص الحياة الحضرية، وعلى كل حال فالصفة الغالبة على المجتمع بعمومه أو غالبيته في الفترة السابقة أنه أقرب إلى الحياة البدوية من الحياة الحضرية أو من التحضر، وهذه الصفة للسكان لها تبعات عدّة من الناحية الاقتصادية ومن ثم من الناحية الاجتماعية والتواصل بين السكان وطريقة المعيشة والاعتماد المتبادل، فحياة البدية أكثر بعداً عن حياة الترف أو حتى الميل إلى الترف، لذا يجد ابن خلدون يقرر «أن البدو هم المقتضرون على الضروري في أحواهم العاجزون عما فوقها، وأن الحضر المعتون بحاجات الترف والكمال في أحواهم وعوائدهم، ولاشك أن الضروري أقدم من

(١) على سبيل المثال يقدر بعض الدارسين أن نسبة البدو في بداية القرن الرابع عشر الهجري في الجزيرة العربية تصل إلى (%٧٠) من إجمالي السكان، ونسبة سكان المناطق الحضرية لا تتجاوز (%١٠)، في حين يمثل سكان القرى والأرياف ما نسبته (%٦٢٠). انظر: إبراهيم بن محمد المنصور آل عبد الله، التغير الاجتماعي في المملكة العربية السعودية: دراسة وصفية تحليلية لمسيرة التغيير الاجتماعي، مجلة جامعة الإمام، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، العدد ٢٤، شوال ١٤١٩هـ، ص ٥٦٦.

المحاجي والكمالي وسابق عليه؛ ولأن الضروري أصل والكمالي فرع ناشئ عنه فالبدو أصل المدن والحضر وسابق عليهم؛ لأن أول مطالب الإنسان الضروري ولا ينتهي إلى الكمال والتوف إلا إذا كان الضروري حاصلاً^(١). وهذا القانون الاجتماعي الذي يقدمه عالم الاجتماع ابن خلدون يمكن تصوره على واقع فئات كثيرة من المجتمع الخليجي قبل وكذلك في أثناء بدايات اكتشاف النفط، فالبداوة غالبة عليهم والتحضر فيهم قليل، لذا كان الواقع يفرض وجود الترابط بشكل كبير بين أفراد المجتمع بحكم الاحتياج للبعض من جانب ولاعتبارات اجتماعية وأمنية من جانب آخر.

٤- انشغال أفراد المجتمع بطلب الرزق وتتأمين ضروريات المعيشة، وغلبة الحياة الجادة عليه، وبما أن الغالب على ممارسات المجتمع العمل في الزراعة أو الرعي أو التجارة أو الفوض فقد كان أفراد كل أسرة بمجموعهم يكرسون جل وقتهم للعمل، فتتكاثف جهودهم للمهمة الأساسية وهي تأمين الرزق^(٢)، فقد أملت طبيعة الحياة القاسية وقلة الموارد الاقتصادية والتقاليد الاجتماعية المحافظة قبل اكتشاف النفط على الفرد، سواء كان رجلاً أو امرأة شاباً أم طفلاً أن يكرس جل وقته للعمل المنتج من أجل تأمين ضروريات المعيشة له ولأسرته... ونفع عن نظام العمل

(١) عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تحقيق: محمد الأسكندراني

(بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٢٥ هـ) ص ١٢٣.

(٢) عبد الله بن ناصر السدحان، مرجع سابق، ص ٦٧.

وأهمها كاملاً أفراد الأسرة في العمل اليومي عدم توفر وقت فراغ يمكن من مزاولة هوايات أو نشاطات متميزة... مما نتج عنه قلة اهتمام السكان بمزاولة الهوايات الفردية أو الجماعية في مختلف نواحي الترفيه، فقد كان من المعتاد أن ينام الفرد بعد أداء صلاة العشاء بقليل؛ لأن عليه أن يبدأ يوم عمله الجديد بعد صلاة الفجر مباشرة^(١). وهذا الانشغال الحياتي أو جد نوعاً من الترابط الاجتماعي فرضته الحاجة للتكامل ونقص الإمكانيات والموارد مما يستدعي استكمالها من الآخرين، مما يوجد ذلك الترابط المنشود بين أفراد المجتمع.

ب- واقع المجتمع الخليجي:

يمكن تصور واقع المجتمع الخليجي من خلال الإطلاع على أحدث الإحصاءات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة، وهي على كل حال مستقاة من الدول نفسها في الغالب، فيوضح الجدول الآتي خصائص المجتمع الخليجي وكيف تطور، وذلك من خلال التطورات العمرية للسكان في الدول عبر عدد من المتغيرات والمؤشرات على النحو الآتي^(٢):

(١) عبد الله بن ناصر السبيعي، اكتشاف النفط وأثره على الحياة الاجتماعية في المنطقة الشرقية (بدون ناشر، ١٤٠٧هـ) ص ١٦٩.

(٢) الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٦م، نيويورك، ٢٠٠٦م، ص ٢٩٧.

جدول رقم (١)

تطور السكان وفناهم في دول الخليج

الدولة	إجمالي السكان بالملايين			نسبة السكان دون ١٥ سنة	نسبة الذين أعمارهم ٦٥ سنة وأكثر
	م٢٠١٥	م٢٠٠٤	م٢٠١٥		
المملكة العربية السعودية	٧,٣	٢٤	٣٠,٤	%٣٧,٨	%٣٢,٣
الإمارات العربية المتحدة	٠,٥	٤,٣	٥,٦	%٢٢,٤	%١٩,٨
دولة الكويت	١	٢,٦	٣,٤	%٢٤,٥	%٢٢,٢
ملكة البحرين	٠,٣	٠,٧	٠,٩	%٢٧,٥	%٢١,٧
قطر	٠,٢	٠,٨	١	%٢٢,٢	%٢١,٨
سلطنة عمان	٠,٩	٢,٥	٣,٢	%٣٤,٩	%٣٠,٦
جميع دول الخليج العربي	١٠,٢	٣٤,٩	٤٤,٥	%٢٨,٢	%٢٤,٩
الدول العربية	١٤٤,٦	٣١٠,٥	٣٨٦	%٣٥,٨	%٣٢,٥
العالم	٤٠٧٣	٦٣٨٩	٧٢١٩	%٢٨,٥	%٢٥,٩

ومن الواضح القفرة الكبيرة في عدد السكان على مستوى جميع دول العالم والعالم العربي وكذلك الدول الخليجية بمفردها وبمجموعها الكلي؛ فبعد أن كان عدد السكان يصل في الدول الخليجية إلى قرابة العشرة ملايين

في عام ١٩٧٥م، ارتفع عدد السكان إلى قرابة الخمسة والثلاثين مليوناً في عام ٢٠٠٤م، ويتوقع أن يصل عددهم إلى قرابة الخمسة وأربعين مليوناً بعد عشر سنوات تقريباً من الآن، أي في عام ٢٠١٥م.

وبناء على تقديرات علم السكان فسيكون في مقابل التزايد في عدد السكان في دول الخليج تباين في النسب بين فئات المجتمع العمرية، فسيتناقص عدد السكان الذين تقل أعمارهم عن الخامسة عشر على مستوى دول الخليج بشكل عام خلال السنوات العشر القادمة، وإن كان هناك تفاوت بين الدول ذاكراً، ويقابل ذلك بطبيعة الحال تزايد في إعداد كبار السن بين المجتمعات الخليجية بشكل عام، وهذه وتلك مؤشرات إلى احتمالية طول عمر السكان مما يحتم ضرورة الاستعداد لطول العمر بين السكان والاستعانة بوسائل عملية للتعايش معها، وإيجاد آليات للتواصل بين الأجيال الشابة والأجيال كبيرة السن، ولا يتوقف الأمر عند هذا الأمر فحسب بل أن طبيعة ومكان سكن هؤلاء اختلفت عبر المراحل الثلاث من حيث السكن في الريف أو المدن، وسيتبين ذلك جلياً في الجزء التالي من الدراسة.

ولعله من المناسب إبراز عدد من الخصائص التي كانت الأسرة الخليجية تتسم بها بشكل عام، فذلك مما يسهل تصور الآثار الاجتماعية التي حدثت جراء التوسيع العمراني للمدينة الخليجية، فمن ذلك^(١):

(١) بالختصار وتصرف من: مصطفى حجازي، التخطيط الاجتماعي لرصد وتلبية احتياجات الأسرة بين الأسس العلمية والتطبيقات العملية، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، البحرين، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعملية، العدد ٢٧، ١٩٩٤م، ص ٣٢.

- كانت الأسرة مستقرة اجتماعياً ونفسياً - بوجه عام - على الرغم من الظروف الصعبة وقسوة الحياة المادية، فلم يكن هناك مجال حاد للطموحات المقلقة والمبيبة لصور الصراع المعاصر.
- كانت الأنماط السلوكية في داخلها تتسم نسبياً بالاستقرار، حيث إنها كانت تتنمي مجتمع متجانس إلى حد ما، ومن شأن هذا التجانس وطبيعته تحقيق التوافق والتآزر وكافة صور التعاون التي تحدث شعوراً بالأمن الاجتماعي.
- كان النظام الغالب على الأسر هو نظام الأسر المتمدة، وكانت السلطة تعتبر مطلقة لرب الأسرة، الذي غالباً ما يكون الحد.
- كانت وسائل الترفيه المتتبعة في هذه الأسر يغلب عليها الطابع الشعبي، وكانت تؤدي بصور بسيطة وغير متكلفة، ويشترك فيها جميع أفراد الأسرة، وكذلك معظم أفراد الحي كل حسب عمره الزمني.
- لم تعرف الأسر في ذلك الوقت صوراً من الإسراف والبالغة في الكماليات والاهتمام بالظاهر، بل لم يكن هناك دوافع حقيقة للتفاخر أو المباهاة.
- كان مسكن غالبية الأسر من المساكن البسيطة، سواء من حيث البناء أو الأثاث، علاوة على أن الأدوات المستخدمة في داخله تتغير من الأدوات الضرورية البسيطة لأداء متطلبات الحياة.

ثانياً: مظاهر التوسع العمراني في دول الخليج العربي

إن ظاهرة التركيز الحضري تكاد تكون عامة في المجتمعات العربية، فقد توسيع المدينة العربية توسيعاً هائلاً في العقود الأخيرة، وهي لم تكف عن التغير قبل هذا التاريخ، غير أن العشرين عاماً الأخيرة شهدت تغييراً ملحوظاً في ملامحها.. ويمكن توزيع السكان بين الريف والحضر، وتصنيف المجتمعات العربية إلى ثلاثة مجموعات، الأولى: دول تزيد فيها نسبة سكان الحضر عن الريف، وبفارق ملموس وصلت إلى مثلين أو ثلاثة أمثال في بعض الدول العربية، ومن بين دول هذه المجموعة الدول الخليجية في المرتبة الأولى، إضافة إلى الأردن، ولibia، وتونس؛ ومجموعة أخرى تزيد فيها نسبة سكان المجتمعات الريفية عن الحضرية زيادة ملموسة تصل إلى ما بين مثلين وثلاثة أمثال، وتكاد تكون اليمن هي النموذج الأكثروضوحاً في هذه المجموعة، وتأتي الصومال وجيبوتي وموريتانيا وجزر القمر ضمن هذه المجموعة كذلك؛ والمجموعة الثالثة تقارب فيها نسب

سكان الريف والحضر، مع بعض الفروق اليسيرة جداً ومن هذه الدول سوريا والمغرب^(١).

وبناء على ذلك، فإن مستويات التحضر بدول مجلس التعاون الخليجي من أعلى المستويات، ويمكن تفسير هذه النسبة العالية بعاملين رئيسين سبقت الإشارة لهما، وهما: العمالة الوافدة، والنزوح والهجرة من الأرياف والبادية إلى المدن^(٢)، وإن كان هناك من يرى أنه يمكن تصنيف المدن الخليجية من حيث توسعها إلى ثلاثة أصناف رئيسة على النحو الآتي:

- ١ - مدن تقليدية توسيعها بسبب التوسع العام في الاقتصاد وليس بسبب الصناعة النفطية مباشرة، ومن ذلك مدن مثل مدينة الرياض وجدة، أما الرياض فقد توسيع لأنها أصبحت العاصمة السياسية ومركز جذب للمستوطنات البدوية الخبيطة بها، وأما مدينة جدة فل تكون موقعها مدخلًا للحرمين الشريفين وكميناء تجاري للمملكة العربية السعودية.
- ٢ - مدن تقليدية توسيعها بسبب تأثير النفط مباشرة، وهذا النوع يشمل غالبية المدن الكبرى المطلة على الخليج العربي مثل مدينة الكويت،

(١) مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، التقرير الاجتماعي العربي (القاهرة: مطبوع جامعة الدول العربية ، ٢٠٠١م) ص ٥١.

(٢) صالح بن علي الهذلول ومحمد عبد الرحمن، التأثيرات المتباينة بين النمو السكاني والتنمية الحضرية: استنتاجات وتوجهات لدول مجلس التعاون الخليجي، في ندوة (الانهيار السكاني في المدن العربية وتحديات القرن الواحد والعشرين) المعهد العربي لإنشاء المدن، الكويت، ٢٠٠٠م، ص ٣٦٩.

والدوحة، والمنامة، وأبو ظبي، ودبي، ومسقط، فهذه المدن كانت موجودة ورئيسية ولكن مع إمكانات حضرية محدودة؛ أما مع اقتصاديات النفط وال الحاجة الماسة لاستقرار إعداد متزايدة من العمال والخبراء والعاملين في قطاع صناعة النفط فقد أدى ذلك إلى التوسع في التخطيط العمراني واتساع رقعة تلك المدن.

٣- مدن جديدة تم استحداثها بسبب صناعة النفط أو للتقليل من الازدحام أو معدلات التحضر العالية في المدن التقليدية الأخرى النامية، ومن أمثل هذه المدن: الخبر والظهران والدمام والخفجي ورأس تنورة والجبيل في السعودية وكذلك مدينة عيسى في البحرين^(١).

وعلى كل حال فإنه يمكن وضع العديد من المدن الخليجية في الصدارة من حيث حجم التوسع العمراني والسكاني بين العديد من المدن العربية، وكذلك شكل العمارة ومن ثم الملامح، حتى إن زائرها في مطلع الشهابيات الميلادية قد لا يتعرف اليوم بسهولة على شوارعها وبنائها.. وفي بعض مدن الخليج العربي كان هذا التوسع مطلباً ملحاً لترسيخ شكل الدولة الحديثة ومتطلباتها، وقد تشاركت الدول والقطاع الخاص وبخاصة تجار الأراضي في إحداث هذه التغيرات التي كان لها أثر واضح على العلاقات الاجتماعية لسكان المدن، إضافة إلى ظهور مشكلات اجتماعية أخرى لسكان المدن.

(١) جريل، ن. س، التحضر في الجزيرة العربية، ترجمة: أبو بكر أحمد باقادير (جدة: مكتبة الجسر، ١٩٩٠م) ص ٤٩-٦٤.

إن النظر لهذه الظاهرة في الجزيرة العربية والدول الخليجية يلحظ أن هذه المنطقة قد عاشت لفترة طويلة من الزمن حياة بسيطة قوامها الريف والصحراء وظللت بعيدة عن حياة المدينة والتحضر بأبعاده المختلفة، ولكن هذا التغير حدث تباعاً لما حبا الله عز وجل به هذه المنطقة من أمن واستقرار مقترب ننمو اقتصادي متلاحق بدأ ذروته بعد ارتفاع أسعار النفط في منتصف السبعينيات الميلادية، وقد أثر هذا كله على معيشة السكان وحياتهم، فازدادت الهجرة نحو مراكز الاستيطان - المدن - حيث فرص العمل المتوفرة والخدمات الميسرة وبريق المدينة الخالب مقارنة بقسوة الصحراء وبطء حياة الريف مما حقق نمواً مطرداً للمدن بمستوياتها المختلفة، وتراجعاً ملحوظاً لمعدلات البداوة وحياة الريف، وليس هذا فحسب بل إن التطور الاقتصادي والنمو غير ملامح بعض القرى والمستوطنات الريفية الكبيرة فجعل منها مدنًا صغرى أو متوسطة الحجم، وعلى العكس من ذلك تلاشت مكانة كثير من التجمعات السكانية الريفية الصغرى بشكل مطرد مما كان له الأثر في تغيير معلم المشهدين الحضري والريفي في المنطقة^(١).

(١) رمزي بن أحمد الزهراني، توزع المدن السعودية، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ٣٤، العدد ١، مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، دولة الكويت،

ويشير أحد المختصين إلى إمكانية تحديد عدد من المخصائص لشكل التحضر الذي تم في المدينة الخليجية، من خلال مجموعة من السمات المشتركة إلى حد كبير، ومن ذلك:

- تزايد عدد السكان وتتنوعهم، فهم مزيج من الأصول والإثنيات.
- غربة سكانية أنتجت غربة مادية عن المحيط والبيئة مما أنتج غربة عاطفية.
- تطور سكني سريع نتج عنه إسراف في التخطيط العمراني، يتصف بعمارتها المائلة والضخمة وطابعها التجاري.
- اضطراب سلوكي، خاصة لدى فئة الشباب، وخروج عن المألوف، واهتزاز السلطة داخل الأسرة، وتراجع بعض القيم الأسرية، ومراحمة جهات أخرى للأسرة في التربية.
- المعاناة داخل المدينة الحضرية الخليجية المشابهة لمعاناة المدن الكبرى في العالم الصناعي مثل: التلوث، الضجيج، الازدحام، أزمة السكن، اختناق المرور.
- انتهت بعض المدن إلى أن تصبح مدنًا باهتة بلا ملامح ولا شخصية، ولا تميز^(١).

(١) رجاء مكي طبارة، عصر المدن الحديثة وأثره على بيئة الأسرة والمجتمع والمدينة، ضمن ندوة (الأسرة والمدينة والتحولات الاجتماعية بين التقنية والتحديث)، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، البحرين، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعملية، العدد ٣٦، ١٤١٩ـ١٣٢ ص.

إن من أبرز مظاهر التوسيع العمراني في المدن الخليجية هو تزايد عدد سكانها بشكل مطرد، وأحياناً أخرى في صورة قفزات إحصائية ملفتة، وهناك أسباب لذلك، منها ما هو داخلي كتزايد نسبة النمو الطبيعي بين السكان أو الهجرة الداخلية، وهذه تمثل العامل الأكبر في هذه الزيادات، فعلى سبيل المثال يمثل النازحون من الريف إلى مدينة الرياض ثلثي حجم النمو لسكانها خلال خمس سنوات فقط (١٩٩١-١٩٩٦م)^(١)؛ ومنها ما هو خارجي مثل تزايد القادمين إليها من خارج الدولة بعقود العمل أو للبحث عن عمل أو للسياحة والتسوق كما في بعض المدن الخليجية.

ويوضح الجدول الآتي تزايد عدد السكان في المدينة الخليجية من خال رصد إحصائي لثلاثة عقود سابقة وتوقع للعقد القادم من خلال التعرف على تطور سكان المناطق الحضرية في دول الخليج^(٢):

(١) متוך الفالح، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢م، ص ٦١.

(٢) الأمم المتحدة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سابق، ص ٢٩٧. وكذلك: متوك الفالح، مرجع سابق، ص ٥٦.

جدول رقم (٢)

تطور نسبة سكان المناطق الحضرية في دول الخليج

الدولة	سكان المناطق الحضرية في دول الخليج العربي بالنسبة إلى جملة السكان			
	م ٢٠١٥	م ٢٠٠٤	م ١٩٧٥	م ١٩٥٠
المملكة العربية السعودية	% ٨٣,٢	% ٨٠,٨	% ٥٨,٤	% ٩
الإمارات العربية المتحدة	% ٧٧,٤	% ٧٦,٧	% ٨٣,٦	% ٢٥
دولة الكويت	% ٩٨,٥	% ٩٨,٣	% ٨٩,٤	% ٥١
ملكة البحرين	% ٩٨,٢	% ٩٦,٢	% ٨٥	% ٧١
قطر	% ٩٦,٢	% ٩٥,٣	% ٨٨,٩	% ٥٠
سلطنة عمان	% ٧٢,٣	% ٧١,٥	% ٣٤,١	% ٣
جميع دول الخليج العربي	% ٨٧,٦	% ٨٦,٥	% ٧٣,٢	% ٣٤,٨

وكم يتضح من الجدول النقلة الكبيرة جداً في تحضر سكان دول الخليج العربي، فبعد أن كانت نسبة سكان المناطق الحضرية في عام ١٩٥٠ تصل إلى حدود ثلث السكان فقط، نجد أن النسبة أخذت في التزايد بشكل كبير جداً - يصل إلى قرابة (٨٦,٥%) من جملة السكان، ويتوقع لها التزايد في الأعوام العتة القادمة، وإن كانت نسبة التزايد لن تكون كبيرة، وذلك

بسبب استقرار الوضع إلى حد كبير في المدن الخليجية. وعلى كل حال فإن المقصود من تزايد نسبة سكان المناطق الحضرية هو ما يقابله من تناقص في سكان الريف والمناطق المحيطة بالمدن، فهو نمو في المدن على حساب الريف والمناطق المحيطة به، ومن هنا فقد يحدث أن تنمو المدن دون أن يكون هناك تزايد في التحضر نتيجة لتزايد النمو كذلك في سكان الأرياف وبشكل يتاسب طردياً مع التزايد في سكان المدن، وبالتالي لا يقال إن هناك تزايداً في التحضر على الرغم من تزايد عدد سكان المدن وبشكل كبير، كما في دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية^(١). وهذا بطبيعة الحال ما لم يحدث في الدول الخليجية وفي مدها، فقد كان التوسيع حضرياً بمعنى الكلمة، من حيث تزايد سكان المدن على حساب سكان الريف والبواقي.

ولاشك أن أسباب ذلك التزايد في عدد السكان في المدن الخليجية بشكل عام يعود إلى جملة من الأسباب يمكن إيجازها في الجوانب الآتية، مع ملاحظة أن تزايد عدد السكان يستلزم بالضرورة توسيع المدن وغورها:

أ - العوامل الاقتصادية والتحسين في المستوى المعيشي للسكان، بعد اكتشاف البترول وتوجه الدول الخليجية إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية

(١) رشود بن محمد الخريف، التحضر في المملكة العربية السعودية: دراسة في تعريف المدن وتوزيعها الحجمي ومعدلات نموها السكاني، مركز البحث، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض، ٤١٩٥هـ، ص ١١.

لمواطنيها، فضلاً عن اتجاه خطط التنمية الوطنية لكل دولة نحو التصنيع، الأمر الذي يعطي التنمية طابعاً حضرياً وليس ريفياً، وهذا أدى إلى النزوح إلى المدن والاستقرار فيها.

ب - الخسار ما يسمى بالأسرة المتعددة، والمقصود بها سكن الابن بعد زواجه مع أية، وكذلك بقية الإخوة الذكور، حيث تضم الأسرة الوالدين، والأبناء وزوجاتهم وأبناء الأبناء، ويزداد ظاهرة الأسرة النووية، وهي استقلال الأبناء مع زوجاتهم وأبنائهم في مساكن مستقلة بعيدة عن والديهم، خلاف الوضع سابق، مما يعني تفتت الأسرة، وهذا يتطلب المزيد من المساكن، وبالتالي التوسيع في المدينة كنتيجة طبيعية لذلك الطلب المتزايد على المساكن المستقلة.

ج - التقاليد المجتمعية وأنماط السكن، وهي قد تكون السبب الرئيس، فالموطن الخليجي بشكل عام يميل إلى السكن المستقل، فنجد أنه يحرص على السكنى في بناء مستقلة، وعدم الرغبة في الإقامة في شقة ضمن عمارة، ويحرص على ذلك أشد الحرص ما لم يوجد خلاف ذلك، لذلك كان هذا العامل الاجتماعي سبباً من أسباب توسيع المد بشكل كبير، وذلك نتيجة لتشييد المساكن في أطراف المدن هرباً من ارتفاع الأسعار داخل الكتلة السكنية^(١).

(١) رشود بن محمد الخريف، مرجع سابق، ص ٥٦.

د- سياسات الدول والاتجاهات العامة نحو إغاء المدن من خلال توفير المساكن للمواطنين في المدن ومنح الأراضي وما يستتبع ذلك من تقليل قروض ميسرة من قبل الحكومات للمواطنين لبناء المسكن في معظم الدول الخليجية، فضلاً عن المشروعات الإسكانية والمجمعات السكنية التي تقيمها الدولة لبعض منسوبيها من العسكريين أو بعض القطاعات الحكومية. وقد أدى التوسيع في سياسة منح الأرضي للسكن، ومنح القروض الميسرة للمواطنين إلى انحسار الأرضي الصالحة للسكن داخل المدن، مما استدعى التمدد الأفقي في أطراف المدن ومنح الأرضي للمواطنين، وهذا بطبيعة الحال أدى إلى التوسيع الجغرافي للمدينة، وبخاصة أن التوسيع في ذلك «النفع» كان من نصيب المدن الكبرى على حساب المدن الصغرى، أو الأرياف.

هـ- سياسات بعض الدول في عدم تنوع التنمية وشمولها لختلف مناطق الدولة، فيكون التركيز على المدن الكبرى في المشاريع التنموية الكبرى كالمستشفيات والجامعات، والمدن الصناعية، وإهمال الأطراف، أو المناطق الريفية، مما أدى بالضرورة إلى تبع المواطنين لهذه المشاريع للاستفادة منها، سواء في العمل أو من الخدمات التي تقدمها، وهذا أدى بدوره إلى تزايد الهجرة الداخلية إلى المدينة.

و- تواصل الهجرة من الريف أو من الباادية إلى المدينة بمحنة عن فرص العمل أو مواصلة الدراسة؛ ففي المدينة توفر الفرص الوظيفية بسبب النهضة

التي تعيشها المدينة الخليجية جملة من الأسباب الاقتصادية، وقد تكون هذه المиграة إلى المدينة مؤقتة في بدايتها لأي سبب من الأسباب المذكورة آنفًا، لكنها تطول، وقد تستمر طوال حياة المواطن. وقد أثبتت بعض الدراسات أنه كلما طالت مدة المиграة قل احتمال عودة المهاجرين إلى مواطنهم الأصلي^(١).

ز - العمالة الأجنبية الوافدة والتي ترافقت مع النهضة العمرانية والاقتصادية التي عاشتها المدن الخليجية في عملية محورية تبادلية، أي عملية قدوم العمالة ومساهمتها في زيادة عدد السكان وبالتالي توسيع المدينة من جهة وغلو المدينة لأسباب داخلية من جهة أخرى، يصاحب مع ذلك استقرار بعض هذه العمالة وتوطنها مع مرور الزمن، وليس ذلك فحسب، بل دعوة غيرهم من بلدانهم الأصلية ليجدوا حذوهم لما يتوفّر من فرص عمل قد لا تكون موجودة في بلدانهم الأصلية.

ح - الزيادة الطبيعية للسكان، وقد لا يكون لها الأثر الأكبر في الزيادة ولكن لها دور لا يمكن تجاهله وبخاصة أن النمو في الدول الخليجية يُعد من المعدلات المرتفعة على مستوى العالم بشكل عام.

(١) إبراهيم بن محمد العبيدي وعبد الإله بن سعيد، اتجاهات طلاب الجامعات نحو العمل في المدن والقرى السعودية، مركز أبحاث مكافحة الجريمة، وزارة الداخلية، الرياض، ص ٨٨.

طـ- محدودية المساحة الجغرافية لبعض دول الخليج مما يجعل التركز والتوجه الحضري للمدينة الرئيسية كما في دولة الكويت وملكة البحرين ودولة قطر على سبيل المثال، حيث تمثل عواصم تلك الدول أكبر مراكز التركز السكاني والتتوسع انتلاقاً من ذلك المركز والتمدد من خلافه.

ومن هنا يمكن القول: إن تزايد السكان في المدينة يُعد المؤشر الأول والأبرز في ظاهرة التوسع في المدن الخليجية، فالانتقال من الريف إلى الحضر يعني التوجه إلى المدينة والاستقرار بها، والدراسات تظهر أنه كلما طالت مدة بقاء المهاجر تناقصت رغبته في العودة إلى بلده الأصلي بشكل واضح. وسنة بعد أخرى تزداد الأعداد المهاجرة أو المستقرة جراء الهجرة إلى المدينة، مما يتطلب إنشاء الجديد من المساكن لاستيعاب هذه الأعداد القادمة، ومن هنا فإن لم تبادر الحكومات بإنشاء المباني وتنظيمها فإنه سيخرج في المدينة ما يسمى بالأحياء العشوائية ومدن الصفيح في الأطراف ل تستوعب المهاجرين الجدد، الذين يستقرون في الأحياء العشوائية أو مدن الصفيح في أطراف المدن^(١)، فالعديد من الدراسات الميدانية تؤكد أن غالبية المهاجرين

(١) من باب المقارنة، فإنه يوجد حول مدينة القاهرة وحدها (٢٨) ثمان وعشرين منطقة عشوائية يقيم فيها نحو ستة ملايين نسمة وهو لاء يمتدون ما نسبته (٦٠,٥٪) تقريباً من سكان مدينة القاهرة. انظر: محمد ياسر شبل الخواجة، الفئات الهمائشية والتجمعي المستدامة في مصر: دراسة اجتماعية تحليلية، مجلة شؤون اجتماعية، جمعية الاجتماعيين والجامعة الأمريكية بالشارقة، الشارقة، السنة ٢٦، العدد ١٠١، ٢٠٠٩م، ص ١٥٢.

يسكون أطراف المدينة حال وصولهم وتحولون هذه الأطراف إلى ما يشبه القرى التي قدموا منها^(١) .. وبالإضافة إلى هذه الجموع المتزايدة من السكان التي تأتي إلى المدينة بحثاً عن فرص عمل أو الدراسة الجامعية أو العلاج، هناك علاقة بين هذه الاحتياجات للسكان ونمو أي مدينة من المدن، وإن كان مكمن الخطورة الأكبر يتمثل في وجود هذه الأحياء العشوائية حول المدن، حيث تفتقر إلى الخدمات، والمرافق وتحول بمدورة الوقت إلى جيوب للفقر، فضلاً عن تقيتها لبيئة المناسبة للجريمة، وانتشار المخدرات، وتصنيع الشعور وترويجها، وانحراف الأحداث والفتيات، وانتشار الأمية، والفساد الأخلاقي المتولد جراء الظروف السكنية والبيئة والثقافية السائدة في تلك الأحياء العشوائية، مع ضرورة الحذر من ربط تلك الانحرافات بالفقر وحسب، فهو عامل من العوامل يعزز بتوافر البيئة والظروف السيئة.

إن الاستمرار في تضخم المدينة الخليجية سيجعلنا نرى مجتمعات مختلفة السمات، وتسيطر عليها مشكلات التفكك الاجتماعي، حيث لا يرى الأخ أخاه ولا يعرف الجار جاره وتبرز مشكلات التوسيع العمراني المعروفة من

(١) نور محمد أبو بكر باقader العمودي، الهجرة الريفية الحضرية: دراسة في تكيف المهاجرين إلى مدينة جده، (بيروت: دار المنتخب العربي، ١٤١٤ـ) ص ٥٨

الازدحامات المميتة والتلوث البيئي والبصري والسمعي والجوي بأذواقها، وقد تعجز السلطات آنذاك عن التحكم فيها، إضافة إلى مشكلات عدم القدرة على توفير البنية التحتية ومتطلبات الحياة الأساسية من خدمات المياه والكهرباء والاتصالات والصرف الصحي.. وهذا الأمر ليس بالجديد على العالم، فقد ظهرت نذر في تجارب مدن أخرى من العالم حيث إن نمو المدن فوق طاقتها أو ما تملكته من مقومات يعتبر من أكبر وأبرز المشكلات التي تواجه المدن الكبرى في العالم.

إن ظاهرة تضخم المدن وما يستتبع ذلك من مشكلات عده ليست جديدة، بل إنها إحدى قواعد علم الاجتماع التي أكدتها العالم الفرنسي «دور كايم» في نظريته لكيفية تماست المجتمع، حيث يرى أن مجتمعات المدن تم بنوعين من المجتمعات: النوع الأول هو المجتمعات الميكانيكية: وهي المرحلة الأولى، حيث يعيش الناس ببساطة لمرحلة ما قبل المجتمع الصناعي، حيث يربطهم بعضهم ببعض التجانس والتساوي والقيم الاجتماعية وصلة الرحم (المجتمع الريفي). والنوع الثاني هو المجتمعات العضوية، وهي مجتمعات المدن وهي معقدة تمثل عصر الصناعة، وتكون مبنية على الاحتراف المهني، والاختلافات بين الناس والطبقيات، وبخزنة أنواع العمالة، واعتماد كل منهم على مهنة ووظيفة الآخر، أو الاعتماد المشترك، ويجكمها القانون والشرطة والقيود والأنظمة الاجتماعية والمدنية، التي إذا خالفها سيعاقبه.

المجتمع، وأن الناس تتجمع ليس على مبدأ التساوي بل على اختلاف المهن والأنشطة التخصصية^(١).

ولكن ما هو الحجم المعقول لمدينة ما، قبل أن تصاب بالأمراض الاجتماعية والعلل الاقتصادية المستعصية ووقف النمو أو الضمور؟ ولاشك أن المعادلة المطلوبة في ذلك هو أن يتوازى حجم الخدمات التي تقوم عليها المدينة مثل: شبكات المياه والكهرباء وشبكة الهاتف والصرف الصحي، وبنوتها وأسواقها ومرافق الترفيه، أن يتوازى كل ذلك مع عدد السكان فيها، فإن لكل من هذه الخدمات طاقة وحجمًا معقولاً، يجب أن لا يزيد عدد سكانها عنه لتكون مدينة حضارية وإلا أصبحت وبها العديد من بؤر الأمراض والعلل الاجتماعية والصحية والاقتصادية، وغدت صعبة على الإدارة، ولهذا يلحأ المخططون إلى تكوين الضواحي حول المدينة لتبقى بحجم معقول سهلة الإدارة وتعطي الفرص لمنطقة أخرى لتنمو وتتصبح مناطق حضرية جديدة ونواة لمدن جديدة تنمو بنمو عدد السكان بشكل متزن ومتوازن مع الخدمات المطلوبة لكل تجمع بشري.

(١) عبد الله الفائز، نظرة مستقبلية لمدينة الرياض عام ٢٠٢٠م، صحيفة الاقتصادية، الرياض، العدد ٤٩٠٢، الأربعاء ٢٥ صفر ١٤٢٨هـ، الموافق ٢٠٠٧/٣/١٤م.

وعلى كل حال، فإنه لا بد من التبixe إلى خطورة التوسيع
العمري الكبير دونما استعداد مسبق له أو في حالة تجاوز أي مدينة
طاقتها وحدودها

وقد حذر عالم الاجتماع (فير) قبل مائة عام من النمو
العمري غير المخطط للمدن، وأن ذلك يؤدي إلى تضاؤل إمكانية
الاستفادة من مواردها، فوق ما ينشأ من مشكلات اجتماعية وإدارية
وسياسية^(١).

(١) محمود فهمي الكردي، المدينة في العالم الثالث ... قضايا ومشكلات، في ندوة (النمو
العمري الحضري في المدينة العربية: المشاكل والحلول) المعهد العربي لإنماء
المدن، الرياض، ١٤٠٦هـ، الجزء الأول، ص٨٦.

ثالثاً: الآثار الاجتماعية الناشئة عن التوسيع العمراني

إن مما يؤسف له أن تخطيط المدن في عالمنا العربي الإسلامي انطلق منظور المدن الصناعية في العالم الغربي، وفي هذا تجنب كبير على مدننا، فما نراه في مدننا الخليجية هو مشهد مؤلم، فترى مُدناً مكتظة وشوارعاً مزدحمة، وعمراً رحلاً ينتقل من حي إلى حي جديد بما في ذلك من إهدار للموارد والوقت والجهد واستنزاف للخدمات وتمدد للشبكات والطرق بما لا طاقة لمدينة على صيانته واستيعابه، والسبب أن تخطيط المدن في الغرب نشأ في المدن الصناعية بعد الثورة الصناعية وكان أداة للحد من الآثار السيئة للصناعة على مدنهم ومجتمعهم، ووضعوا له مناهج لتحقيق الغرض، لهذا نجحوا في أنسنة الصناعة ونشأتها لتلامع حياتهم، ولكن بعض مخططاتي المدن العربية والإسلامية طبقو نفس أسس التخطيط على مدننا قبل وجود صناعات كالدول الصناعية فنجحوا في مصانع الناس، وأصبحت أخلاق سكان هذه المدن صناعية أو مصطنعة^(١)، فلا الجار يعرف جاره، ولا تنموا

(١) عبد العزيز بن عبد الله كامل، خواطر في العمران (بدون ناشر، ١٤٢٤هـ) ص ٣٩.

العلاقة بين الأطفال في الحي الواحد بشكل طبيعي، وما ذلك إلا نتيجة لسوء التخطيط من قبل بعض المختصين في تخطيط المدن في عالمنا العربي الإسلامي، وجلوئهم المباشر لاستنساخ نماذج جاهزة بمحبت في بيئه وليس بالضرورة أن تنجح في بيئه أخرى، فلكل مجتمع خصوصيته التي تتبع من عقيدته وثقافته، وتقاليده الاجتماعية المتوارثة.

إن المدينة عبارة عن أحيا سكنية متغيرة، ولا يمكن بحال من الأحوال أن نعزل أثر التخطيط العمراني للحي وتصميم شوارعه، وفراغاته، ومرافقه العامة، عن طبيعة النشاط البشري لسكنائه، فالتواصل بين سكان الحي وهذه المرافق يُبنى على طريقة تصميمها، وطبيعة التواصل بين سكان الحي أنفسهم يُبنى كذلك على تصميم موقع تلك المنازل التي يقطنونها، والمرافق العامة، والفراغات المكانية، وليس هذا فحسب، بل يتحكم شكل هذا التخطيط للحي في درجة التواصل بين سكانه، قرابةً وبعداً، حميمية، وتباعدية «فالحي السكني ليس فقط التصميم والبناء، فهو يتجاوز المادة إلى الجوانب الاجتماعية التي تجعل من المكان الذي تعيش فيه الأسرة فضاء للتقارب الاجتماعي، فأغلب الدراسات التي تتناول الحي السكني تعتبره مكاناً للتربية»^(١).

(١) مشاري بن عبد الله النعيم، معايير نقدية لتصميم الحي السكني، ضمن المسابقة العالمية للتصميم العمراني (الحي السكني: سكن وحياة)، الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، المملكة العربية السعودية، الرياض، ٢٠١٤٢٨هـ، ص ٢٨.

إن عدم مراعاة هذا الجانب الاجتماعي جعلنا نرى مدننا الخليجية تمتدد من الجنوب إلى الشمال ومن الشرق إلى الغرب عشرات الكيلومترات، وشوارعها مكتظة وتقاطعاً مزدحمة، وبهذا تكون هناك حاجة للسائقين والخدم وأكثر من سيارة للعائلة الواحدة في ظل عدم وجود وسائل نقل مناسبة، وما لاشك فيه أن مدننا لو خططت بما يلائم عاداتنا واحتياجات ثقافتنا وعائلاتنا وأولادنا لكان أجدى وأنفع ولتحققت وفورات اقتصادية كبيرة ولتحفينا من كم هائل من المشاكل الأخلاقية الاجتماعية.

إن من المجزوم به في عالم الإنسان أن النسيج العمراني للمجتمع يشكل انعكاساً طبيعياً لرقي ذلك المجتمع وأخلاقياته وقيمته ومعاملاته وشخصيته المميزة وقناعاته التي يؤمن بها، ولو حدثت فجوة بين نسيجنا العمراني ونفوسنا لما تأثرت نفوسنا، ولو عاشت نفوسنا في بيوت من غير يمقتنا لا كابت وحملت، لذلك لا عجب أن يبرز على سطح المجتمع في مدننا الخليجية عدد من الآثار الاجتماعية، وبعض هذه الآثار يمثل مشكلة حقيقة للمدينة الخليجية، كما سرني.. وعلى كل حال يمكن إهمال الجزء الرئيس منها فقط، حيث قد يطول المقام لو ذهبنا للحديث عنها كلها، لذا سistem التركيز على المهم منها والرئيس فقط لاعتبارات عدة أهمها أن ظهور هذه الآثار الاجتماعية الرئيسة سبب لآثار أو مشكلات جزئية أخرى تابعة لها ومتولدة عنها، وقد لا تظهر هذه الجزئية إلا تابعة للرئيسة الكبرى.
ومن هذه الآثار الرئيسة المصاحبة للتتوسيع في المدن عموماً والمدن الخليجية خصوصاً الآتي:

١- اختلال التركيبة الاجتماعية للسكان:

وهذا الاختلال لا يقتصر على المدينة فحسب بل يمتد كذلك إلى الأرياف والبواقي المحيطة بالمدينة، والمقصود به زيادة الذكور في المدن وقلتهم في الريف، والعكس بالنسبة للنساء، حيث تزيد نسبة النساء في الأرياف والبواقي وتقل نسبتهم في المدن نتيجة أن المиграة غالباً ما تكون من قبل الذكور، وذلك لطبيعة المجتمع المسلم في الخليج العربي حيث لا يمكن سفر المرأة أو استقرارها في المدينة بدون حرم شرعي لها، بخلاف الرجل الذي قد يكون أكثر حرية في التنقل، كما أن أعمار من يتقلون إلى المدينة من الأرياف والبواقي غالباً ما تتراوح بين (٣٥-١٥) حيث يفدون إما للدراسة أو العمل، وهذا السن هو سن الفتورة والزواج مما يولد مشكلات أخرى تتعلق بزيادة مشكلة العنوسية بين النساء في غير المدن، إضافة إلى انتشار بعض الأنواع من الجرائم المرتبطة بهذا العمر في المدينة نتيجة لطغيان هذه الفئة العمرية والجنسية على التركيبة السكانية لمجتمع المدينة، كما يلاحظ ارتفاع سن الزواج بين الذكور والإإناث في المدن أكثر منه في الريف، وهذه ظاهرة يستتبعها العديد من المشاكل الاجتماعية الأخرى، وخاصة في ظل الإغراءات التي يجدها الشاب بين يديه في المدينة مما قد ينبع عنها نوعاً من الانحراف في ظل تأخر سن الزواج.

وعلى الرغم من أن الأسرة، أو العائلة، تمثل الوحدة الاجتماعية الأساسية في الريف والحضر، وعلى الرغم مما طرأ على أدوارها من تغيرات، وإن بدت هذه التغيرات أسرع في الحضر عنها في الريف، إلا أن الأسرة الحضرية في المدينة تتصف بالصغر والنحوية مقابل الأسرة المتدة في غير المناطق الحضرية، كما أن حجم الأسرة في الريف أكبر منه في الحضر، وما يزال هناك وجود ملموس للأسرة التقليدية أو ما يسمى بالأسرة المتدة أو التي تقوم على علاقات القرابة رغم عدم السكن في مسكن واحد في الريف أكثر مما في المدينة^(١).

ولاشك أن في ذلك أثراً كبيراً على عملية الضبط الاجتماعي بشكل عام ومراعاة الوضع الأسري وأثره على تصرفات الفرد في الريف أو في المدينة. «فالعائلة المتدة ذات بناء أكثر فاعلية للحفاظ على تقاليد العائلة، والأطفال يتعرضون إلى شبكة كبيرة من علاقات القرابة، فالأقارب جاهزون في الحال لمساعدة الوالدين في مهام التنشئة الاجتماعية، كما يقومون بدور القدوة ل مختلف أنواع الأدوار التي يقوم بها الكبار، وفي أوقات الأزمات مثل موت الوالد - أو هجرته إلى المدينة - فإن قريباً آخر يمكن أن يحل محل الوالد في تلبية الحاجات الجسمية والوجدانية للطفل»^(٢). وهذه التلبية وإن

(١) مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، مرجع سابق، ص ٥٧.

(٢) جيري لي، البناء الأسري والتفاعل: تحليل مقارن، ترجمة فهد الرحمن الناصر، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ٢٠٠٦م، ص ٢٢١.

لم تكن بشكل كامل إلا أنه سيجد شيئاً من التعويض، بخلاف الطفل إذا كان في أسرة نووية في المدينة، وذلك بطبيعة الحال بشكل عام.

إن ما سبق ذكره يتناول الآثار على سكان المدينة نفسها بعد هجرتهم من القرية إلى المدينة، ولكن يجب أن تذكر أن هناك عدداً من المشكلات المرتبطة على سكان القرية أو الأرياف نفسها بعد هجرة ولـي الأمر إلى المدينة، فتغير التركيبة السكانية في العائلة الريفية يؤدي إلى إعادة توزيع الأدوار داخل الأسرة وتحمل النساء والشيوخ أعباءً إضافية كان المهاجر يقوم بها، مما يزيد من معاناة النساء، ويجعلهن يعيشن بعداً عاطفياً ونفسياً عن أزواجهن، وكذلك الأبناء حيث يغادرون من فقدان صابطهم الاجتماعي في الأسرة، وداعمهم النفسي والاجتماعي في الأسرة. لذلك «فإن شعور الأسرة بغياب كبارها وكاببيها قد يقلل من إمكانات الضبط الأسري للصغرى والرعاية الصحية والاجتماعية لأفراد الأسرة، مما يحدث إشكالات أخرى ترتبط بجنوح الأحداث والانحرافات التي يتعرض لها الشباب حين غياب موجهاتهم من الكبار»^(١). وهذا أثر من آثار التوسيع في المدينة وإن لم يكن على سكان المدينة نفسها، ولكن يقى الأثر في عموم المجتمع وعليه.

(١) محمد بن سليمان الوهيد، الهجرة من القرية إلى المدينة «دراسة تقويمية» (المملكة العربية السعودية نموذجاً)، مجلة الدار، دارة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، الرياض، العدد الثالث، السنة الثانية والثلاثون، ١٤٢٧هـ، ص ١٢٨.

والحدث السابق بطبيعة الحال يتركز فيما إذا كانت الهجرة داخلية، أي من القرية والريف إلى المدينة، ولكن يجب ألا ننسى مشكلة أخرى وهي ظاهرة الهجرة من خارج الدولة إلى داخلها من جنسيات مختلفة تحول إلى أقلية مع مرور الوقت، فليس بخاف أن هناك عدداً من الأقليات أصبحت موجودة في بعض المدن الخليجية جراء الهجرة الخارجية، وفي بعض الدراسات تقدر نسبة الزيادة من هذه الهجرة الخارجية بحوالي (٤٥٪) من نسبة السكان الأصليين، وذلك في الفترة من (١٩٨٥-١٩٩٥م)، وهذا النمو السكاني المرتفع العشوائي الناتج عن الهجرة الخارجية قادر على إحداث هزة ديمografية قوية سوف لن تتمكن الدول الخليجية من تصحيحها لفترات طويلة خاصة إذا ما علمنا أن الزيادة السنوية للمواطنين لا تبلغ سوى (٣٥٪) مقابل (٤٥٪) من غير المواطنين لنفس الفترة، وهذا يشكل تهديداً خطيراً للدولة على الصعيد demografique، وسيصحب معه نتائج اقتصادية وثقافية غير مرغوبة كالتحكم في الأنشطة الاقتصادية وممارسة الاحتكار في السوق، إضافة إلى أنه سيشكلون الأغلبية المطلقة وسيتمكنهم من فرض ثقافتهم بكل سهولة^(١).

(١) محمد إبراهيم المنصور، السكان في دول مجلس التعاون الخليجي: سياسات واحتمالات، في المؤتمر الأول لصندوق الزواج، مؤسسة صندوق الزواج، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، ١٩٩٨م، ١٤١١/١.

إن ما يؤكد خطورة هذا الأمر، ما أعلنه المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون من خلال الدراسة التحليلية التي قدمها عن أحكام (الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم) الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة عام (١٩٩٠م) ودخلت حيز التطبيق عام (٢٠٠٣م)، حيث حذرت الدراسة من أن المرحلة المقبلة قد تحمل الكثير من المفاجآت مثل المطالبة بحرية العبادة الجماعية العلنية لأي معتقد، وحرية تعلم اللغة الأصلية ضمن المناهج الدراسية الاعتيادية، وحرية بناء المعابد ومراکز دينية، وحرية إقامة جمعيات وجمعيات ثقافية مختلفة المشارب للمهاجرين، وكل ذلك بحماية من (الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم) المشار إليها آنفاً. وتأكد الدراسة أن دول المجلس قد تتعرض بسبب الخلل في تركيبتها السكانية إلى أخطار سياسية وأمنية واجتماعية إذا ما التزمت التزاماً كلياً بما تقرره تلك الاتفاقية. وتلمح الدراسة إلى ضرورة عدم تصديق الدول الخليجية عليها أو الانضمام إليها، لما تحمله في طياتها من خطر حقيقي من مختلف الجوانب الأمنية والاجتماعية والاقتصادية^(١).

(١) المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون، الدراسة التحليلية لأحكام الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، سلسلة الدراسات الاجتماعية، العدد (٥٠)، البحرين، ٢٠٠٨م.

٢- التحول في شكل الأسرة: من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية:

إن من أبرز الظواهر الاجتماعية المصاحبة للتطور الحضري، والتتوسع العمراني في الدول الخليجية تحول الأسرة من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية، وسبق الإشارة إلى أن الأسرة الممتدة يقصد بها سكن الابن بعد زواجه مع أبيه، وكذلك بقية الإخوة الذكور، حيث تضم الأسرة الوالدين، والأبناء وزوجاتهم وأبناء الأبناء، أما الأسر النووية فهي تعني استقلال الأبناء مع زوجاتهم وأبنائهم في مساكن مستقلة بعيدة عن والديهم^(١).

إن الدراسات الميدانية والإحصائية تشير إلى تنامي هذه الظاهرة، وعلى سبيل المثال كانت نسبة الأسر النووية في مدينة الرياض في عام (١٤٠٧ـ١٩٨٧م) تبلغ قرابة (٦٣٪) من جملة السكان، بينما نجد أن النسبة ارتفعت في عام (١٤٢٥ـ٢٠٠٥م) إلى (قرابة ٧٧٪)، وهذا في أقل من عشرين عاماً، وهذا يشير بوضوح إلى تنامي ظاهرة الأسر النووية، مقابل تناقص الأسر الممتدة، «فالأسرة السعودية تعرضت في سنوات النهضة الاقتصادية إلى هجرة قوية من الريف إلى الحضر، وترتب على ذلك أن انقسمت الأسرة إلى أكثر من أسرة نووية، وهذا التمزق في بنية الأسرة التقليدية أدى بدوره إلى انعكاسات سلبية على محمل وظائفها

(١) لتصصيل أكثر حول الأسرة النووية، والأسرة الممتدة وتعريفاتها العلمية يمكن الرجوع إلى: أحمد سالم الأحمر، علم اجتماع الأسرة بين التظير والواقع المتغير (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة ، ٢٠٠٤م) ص ١٧-٢٤.

ونشاطها»^(١). وهذا التزايد في نسبة الأسر النووية هو السائد والمثبت إحصائياً في عدد آخر من المدن الخليجية مثل الكويت والمنامة والدوحة^(٢). وعلى كل حال فإنه يمكن أن نعمم الحكم بذلك التزايد على جميع المدن الخليجية دونما حرج علمي لتشابه الظروف الاقتصادية، والاجتماعية فيها ومجتمعها، وإن كان هناك من الباحثين من يرى أن الأسرة الخليجية لا يمكن تصنيفها ضمن أنماط (الأسر المتدة)، سواء في الماضي أم الحاضر، ولكنها أقرب ما تكون لنمط العائلة (شبه المتدة) وليس (الأسر المتدة)^(٣)، وبخاصة في المدن. ولكن واقع الحال يدفع هذا الرأي وبقوته، إضافة إلى أنه لا مشاحة في الاصطلاح سواء كانت (متدة) أو (شبه متدة)، إلا أنه من المؤكد أن الروابط الاجتماعية بين أفراد الأسرة الواحدة قد تقلّلت بشكل كبير، يعزّزه التباعد المكاني بين أفراد الأسرة الواحدة الحاصل جراء التحضر العمري.

(١) محمد بن معجب الحامد، التماسك الأسري: نظرياته، دراساته، مقاييسه (الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٨هـ) ص ٥٩.

(٢) باقر سليمان النجار، الأسرة والتغير الاجتماعي في المرحلة الانتقالية لمجتمع الخليج العربي، ضمن (دعم دور الأسرة في مجتمع متغير)، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، البحرين، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعملية، العدد ٢٨، ١٩٩٤م، ص ٣٢-٣٥.

(٣) فهد ثاقب الثاقب، التحضر وأثره على البناء العائلي وعلاقة العائلة بالأقارب في العالم العربي: عرض وتقييم لنتائج البحث، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الكويت، المجلد ١٤، العدد ٤، ١٩٨٦م، ص ٢١٩.

إن ما لاشك فيه أن هناك حسناً للأسر النووية وكذلك لها بعض السلبيات، كما هو للأسر الممتدة، فهناك بعض «من المزايا لكل من النوعين، تقوم في مواجهتها مجموعة من جوانب القصور.. فشلة حقيقة في أنه توجد اختلافات عملية مهمة بين أنماط النظم العائلية التي تؤثر فعلاً على حياة الناس الذين يعيشون في كل نوع وعلى سلوكهم أيضاً»^(١). ولكن المقارنة العامة تظهر أن الأسر الممتدة كانت تؤدي - وما زالت - تؤدي وظائف اجتماعية، وأخلاقية، وثقافية، وتكافلية، تعجز عنها الأسرة النووية، فتوارث القيم التعاملية بين الكبير والصغير، وتعلم المواقف الاجتماعية الأسرية المختلفة، يتوافر بشكل أوضح في الأسر الممتدة، بخلاف درجة وجوده في الأسر النووية، كما كانت الأسر الممتدة تقدم الدعم الاجتماعي والنفسي والمعنوي، وحتى البدني لأفرادها من قبل بعضهم بعضاً، بخلاف الأسرة النووية، التي تعنى انعزال الأسرة في كيان اجتماعي وثقافي ونفسي وبدني خاص.

وبالجملة، فالأسرة الممتدة قناة للتواصل الثقافي، والديني، ولنقل التجارب والخبرات بين الأجيال حيث يتاح فيها للطفل التواصل مع جيلين أو أكثر، فتغتني معارفه ويتشعب عاطفياً ويتسع عالمه في مناخ يملؤه الحب ويتسع لدائرة واسعة من الأقارب يقدم بعضها لبعض الحماية والمشاركة الوداجنية والوقوف عند الشدائد سندًا قوياً.

إن بعض المختصين يرى أن تحول الأسرة الخليجية من نظام الأسرة الممتدة إلى نظام الأسرة النووية مع ما فيه من إيجابية قد تبدو ظاهراً إلا أنه

(١) جيري لي، البناء الأسري والتفاعل: تحليل مقارن، مرجع سابق، ص ٢١٩.

«حمل في طياته نقية كبرى تمثل في ارتفاع وتقليل مدى العلاقات التي كانت تتسم بها الأسرة الممتدة، وأثأر ذلك في النهاية عن إحساس بعدم الالتزام بمعايير الأسرة، فبعد أن كان الأبناء يعملون حساقهم لسلطة الأقرباء من خلال (تواجدهم) معهم أصبحت نوازفهم السلوكية أكبر من سلطة الأبوين في الأسرة النووية في الوقت الحاضر»^(١). ومع تقديرنا لوجهة النظر هذه إلا أنه مما ينبغي ملاحظته أن الأسرة النووية وإن كانت الأكثر عدداً، والأكبر نسبة بين عدد الأسر في المدن الخليجية، إلا أنها لم تنفك بشكل كبير عن منظومة الأسرة الممتدة، فالروابط وإن كانت غير موجودة مكانيًا ولكنها في جانبها الاجتماعي والثقافي، وحتى السلطة الأبوية لها حضورها القوي، فيمكن القول: إن الوضع الأسري في المدينة الخليجية شكل جديد من أشكال الأسر، فهو ليس بالأسرة النووية البحتة، وكذلك لا يدو أسرة ممتدة خالصة، فالأسرة الخليجية أسرة نووية في الظاهر، وأسرة ممتدة في الباطن، فما يزال مفهوم الأسرة الممتدة مسيطراً على الثقافة المجتمعية، من حيث المحافظة على العلاقات الأسرية بين الأفراد ولكون الأسرة في المجتمع الخليجي بشكل عام لا تزال تمثل الإطار المرجعي ووحدة الاتمام الأساسية لأفراد المجتمع^(٢).

(١) بدر عمر العمر، تعقيب على بحث (الأسرة والتغير الاجتماعي في المرحلة الانتقالية لمجتمع الخليج العربي)، ضمن (دعم دور الأسرة في مجتمع متغير)، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، البحرين، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعملية، العدد ٢٨، ١٩٩٤، ص ٦١.

(٢) بهية جواد الجشي، نظرة على احتياجات ومتطلبات الأسرة الخليجية، ضمن (دعم دور الأسرة في مجتمع متغير)، المرجع السابق، ص ٢٤٩.

٣- ضعف العلاقات البنية بين أفراد الأسرة وأفراد المجتمع:

نتيجة لبعاد أطراف المدينة إثر توسعها وكثافتها السكانية المستتبعة لظاهرة التوسيع، فضلاً عن الانشغال الكبير من قبل سكانها بمهمتهم الخاصة وانشغالات مجتمع المدينة بشكل عام بэрز إلى سطح المجتمع المدني خلل في طبيعة التفاعل الاجتماعي بين أفراد الأسرة الواحدة من جانب وبين أفراد الحي الواحد - الجيرة - من جانب آخر، فتشير كثير من البحوث الاجتماعية العربية إلى أن التفاعلات داخل الأسرة العربية طرأ عليها مجموعة من التغيرات تمثل في جوانب عدّة من أبرزها تناقص الوقت اليومي الذي يقضيه أعضاء الأسرة معاً، ويرجع ذلك إلى خروج نسب كبيرة من النساء للعمل خارج المنزل وللمشاركة في أنشطة اقتصادية واجتماعية متعددة، وانشغال نسب متزايدة من الذكور كذلك، وبخاصة أصحاب الأعمال والمشروعات ومن يعملون أعمالاً إضافية لتحقيق مزيد من الدخل لمواجهة صعوبة العيش في المدينة ومتطلباتها، أو الذين يزاولون أنشطة اقتصادية واجتماعية بعيداً عن الأسرة، ويصاحب ذلك تزايد نسب الأبناء المنخرطين في مراحل التعليم المختلفة بما يعنيه ذلك من قضاء نحو ساعات كثيرة في مؤسسات التعليم بعيداً عن الأسرة بالإضافة إلى انشغالهم بواجباتهم المدرسية التي تعزلهم عن أسرهم وقتاً كبيراً حتى وهم داخل المنزل. وما تحسن الإشارة إليه أن هذه الظاهرة، وهي ضعف العلاقة البنية بين أفراد الأسرة، احتلت المرتبة الأولى في سلم المشكلات الاجتماعية التي تواجهها الأسرة

الخليجية في هذه المرحلة، وذلك وفق نظرة الجهات المختصة بالشأن الاجتماعي في الدول الخليجية، وبرزت هذه النتيجة بعد استبيان شامل حول عدد من أبرز المشكلات التي تعتقد الجهات المعنية بالشأن الاجتماعي أنها تؤثر بشكل كبير في مستقبل الأسرة الخليجية^(١).

كما يمكن رصد حدوث تباعد واضح بين أعضاء الأسرة نتيجة تباينات مواعيد العمل والتعليم وبروز الطموحات الشخصية، مما قلل من فرص التفاعلات اليومية التي كانت تتم داخل الأسرة من خلال الفرائض الشرعية، كالصلة معًا، أو عادات يومية كتناول الطعام أو قضاء وقت الفراغ أو أداء بعض الواجبات الاجتماعية معًا، ويزداد الأمر خطورة بحدوث ما يسمى بالتفكك بين الأجيال وهو جيل الشباب من جانب وجيل كبار السن - الشيوخ - بما يمتلكه من خبرات حياتية متراكمة من جانب آخر، وبخاصة أن المجتمع الخليجي يعيش تزايداً ملحوظاً في نسبة كبار السن، إضافة إلى إقباله على تزايد أكبر في أعدادهم في العقود القادمة، كما ذكر في مبحث سابق.

لقد كانت المعايير التقليدية في المدنية الخليجية تتسم بالبساطة، كما ذكر سابقاً، كما تمتاز بالرحابة المكانية، وهذا ما فقدته

(١) خلف أحمد خلف العصفور، قضايا الأسرة والزواج في دول مجلس التعاون الخليجي، في المؤتمر الأول لصندوق الزواج، مؤسسة صندوق الزواج، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، ١٩٩٨م، الجزء الأول، ص ٣٧.

المدينة الخليجية نتيجة للتوسيع الرأسي في المدينة، فهذا الشكل من التوسيع يمثل مظهراً سلبياً للانفتاح على العالم الخارجي، فقد كان من المؤمل أن تتم الحافظة على التصاميم التقليدية، مع تطويرها بشكل يجعلها تلبى احتياجات السكان، والمكان، وتراعي العادات والتقاليد الاجتماعية المقبولة، التي تمثل قيماً أساسية في نسيج المجتمع الخليجي، وهي من الأمور التي كانت تدعم أواصر العلاقات الأسرية الواحدة، سواء كان العيش مشتركاً في منزل واحد كما في الأسر المتدة، أو حتى في التطور الذي حدث وهو نموذج ابتكر في بعض المدن الخليجية، وهو وجود الأسرة الكبيرة في جموع سكينة واحد، فالوالدان في منزل مستقل وبجواره منازل الأبناء بعد زواجهم، فهو في حقيقة الأمر استقلال مكاني ولكنه يحقق قرباً اجتماعياً بين أفراد الأسرة الواحدة إلى حد كبير، فهو شكل متطور وجديد يجمع بين العائلة المتدة والعائلة النبوية.

ومن جانب آخر يمكن القول: إن من الخصائص السلوكية، والمارسات الحضارية التاريخية للأسر العربية، الاعتماد والتكافل المتبادلان بين الأسر في محيط الجوار وعلى مستوى المجتمعات المحلية، فقد كانت مجالات هذا الاعتماد والتكافل تشمل العمل أو العون، أو الفزع، وكلها تغير عن مسميات التعاون في العمل في الدول والمشاركة في الأفراح والأتراح والمارسات والمناسبات الدينية، وكان ذلك كله تعبراً عن أنماط من التماسك والتضامن الاجتماعي على مستوى الأسرة وعلى مستوى أسر

الجوار، كما كان هذا التفاعل يساهم في إيجاد حلول لبعض المشكلات الاجتماعية والمادية لكثير من الأسر المحتاجة^(١).

غير أن معظم البحوث الاجتماعية، واللاحظات اليومية ترصد بلا عناء الخسارة كثافة و مجالات هذه التفاعلات لأسباب متعددة منها ضغوط الحياة المادية والمهنية في المدينة، وانتشار الأنماط الحضرية في البناء الرأسى ذي العمائر الشاهقة متعددة الأدوار الذي يجمع أسرًا من جهات شتى، وذات اتجاهات و ميول متباعدة، أو البناء الأفقي المستقل في شكل قصور وفيلات مستقلة و متباعدة في المسافات، فضلاً عما تسببه متابعة القنوات الفضائية وما تبثه من برامج و مثيليات وأفلام علمية على مدار الساعة من إضعاف لصلات اجتماعية مهمة كتبادل الزيارات والمحاملات بين الأسر، بل واغتراب اجتماعي داخل الأسرة الواحدة، وهذا ما تظهره بعض الدراسات الميدانية الخليجية.

ففي دراسة عن الاغتراب الأسري في الأسرة الكويتية، تشير نتائج الدراسة إلى أن علاقات التعاون والتكاتف كانت هي النمط السائد بين العائلات الكويتية وفق ما ترتكز عليه من أساق اجتماعية قائمة على ضوابط ومعايير مستمدة من الدين الإسلامي والثقافة العربية، وهي مسارات ثرية للتدفق العاطفي، والاندماج الكامل بين أفراد الأسرة، غير أنه بقدوم الحقبة النفطية حدثت تغيرات اجتماعية واقتصادية مصحوبة بارتفاع مستوى

(١) مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، مرجع سابق، ص ٦٥.

المعيشة وتغير نمط الحياة، وحل التحضر محل البداءة، وهذه التغيرات وإن كانت أثاحت فرصةً أفضل للأسرة لكنها في الوقت نفسه جعلت الحياة أكثر تعقيداً.. ومع تنامي ثورة الاستهلاك تنامت الطموحات والتطلعات وأصبح أفراد الأسرة شبه مندجين مع بدائل متعددة غير ذلك التفاعل الاجتماعي العميق الذي كان سائداً أيام الحياة البسيطة^(١).

إن مما يؤكد ما سبق ذكره هو أن بعض الأنشطة الترويحية التي يمارسها الأفراد في أوقات الفراغ تؤدي إلى تغيرات اجتماعية ذات صبغة سالبة، فمنها على سبيل المثال ما أحدثه التلفاز في أنماط الاجتماعات العائلية والأسرية، فلم تعد تجمعات الناس مع وجود التلفاز ذات طبيعة جماعية، ويعلق عالم الاجتماع السوفيتي «ريوريكوف» على هذه الظاهرة فيقول: ظهرت عادة جديدة هي استقبال الضيوف والاستمرار في مشاهدة التلفزيون، وكأن الناس لا يأتون لزيارة أصدقائهم وإنما لزيارة تلفزيونهم، فهو يوحدهم شكلياً ولكنه من الناحية السيكولوجية يفرق ويقطع الصلات بينهم. وتوارد الباحثة الكندية «ك. تاجرت» أثر هذه الظاهرة السلبية على تمسك الأسرة بقولها: إن التلفزيون لا يقرب بين أعضاء الأسرة، اللهم إلا مادياً، وهذا التجمع المادي الجسدي لا يكفي للتقارب الاجتماعي^(٢).

(١) خالد أحمد الشلال، الاغتراب الأسري وأثره في تتميمية أفراد الأسرة الكويتية، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلس العلمي، جامعة الكويت، الكويت، الرسالة، ٢٦٤، ٢٠٠٣، ص ١٠٧.

(٢) عبد الله بن ناصر السدحان، الترويج والتحصيل الدراسي (الرياض: مكتب التربية لدول الخليج العربي، ٢٠٠٤) ص ٥٩.

٤ - زيادة معدلات الجريمة في المدينة:

على الرغم من الصبغة الأمنية لهذه المشكلة، لكن لا يمكن مجال من الأحوال أن تفصلها عن منطلقاتها الاجتماعي المسبب لها، إضافة إلى الآثار الاجتماعية التي تنتج عنها إثر سجن العائل أو انحراف الأبناء.. الشواهد العلمية تظهر أن السلوك المترافق والجريمة ينتشران في المجتمعات المتحضرة أكثر من غيرها، فالجريمة تُعد ظاهرة حضرية، حيث تبين أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية في معدلات الجريمة تعزى للمدينة وتوسيعها الكبير دون تخطيط مسبق، ويعود السبب في ذلك إلى أن التطور الحضاري السريع المصاحب للتوسيع في المدن غالباً ما يرافقه نوع من الفشل في قدرة الناس سلوكياً، ونفسياً، واجتماعياً، على التوافق معه، وفي عدم التكيف مع التطورات الجديدة التكنولوجية المعقدة والمتحيرة باستمرار، إضافة إلى أن ارتفاع مستوى المدينة يرفع من مستوى المعيشة فزيادة مغريات الحياة وتتضاعف احتياجات الفرد مع تزايد وتعدد علاقاته ورغباته الاجتماعية^(١).

وهذا ما تعاني منه معظم دول العالم الثالث وعلى الأخص الدول النفعية في القفزة السريعة دون تطور تدريجي يتهيأ له الفرد لمواجهة هذه

(١) طه أحمد طه متولي، التحديات الحضرية وانعكاساتها الأمنية، ضمن أعمال ندوة (الأمن الحضري)، مركز البحوث والدراسات الشرطية، أبو ظبي، ٢٠١٤ هـ، ص ١٥.

التغيرات، إضافة إلى مواجهة زيادة المسؤوليات الاجتماعية نتيجة ضغوط المدنية الحديثة وعدم القدرة على تحملها^(١).

وبتطبيق هذه القاعدة على المدن الخليجية نجد أن المدن الخليجية بتوسيعها الكبير نتيجة استقبال إعداد كبيرة من النازحين أو المهاجرين من الأرياف والبواقي إليها ونتيجة لقدوم إعداد كبيرة من العمالة الوافدة إليها، تعيش مشكلات اجتماعية كثيرة، فهذه التحركات السكانية تقلب موازين كافة السكان بين منطقة وأخرى، كما أن عمليات انتشار القادمين الجدد في المجتمع الأصلي لا تم بصورة بسيطة دون قيام عدد من المشكلات اللاحقة، فضلاً عن أن هذه الحركات السكانية تفقد المجتمع طابع التوافق السكاني وت فقد العلاقات الاجتماعية بين إفراده طابع الاستقرار والوضوح بسبب تواصل الحركة وضعف فرص الالقاء الاجتماعي أو انعدامه، وهذا ما دعا بعض علماء الاجتماع إلى القول: إن الهجرة المستمرة إلى المدن تفقد الأفراد عناصر الولاء للجماعة وتضعف شعورهم بالانتماء، وتحرمهم من فرص تكوين علاقات اجتماعية دائمة مستقرة^(٢).

(١) جليل وديع شكور، أمراض المجتمع: الأسباب - الأصناف - التفسير (بيروت: الدار العربية للعلوم، ١٤١٨هـ) ص ٢٦؛ وكذلك ذياب موسى البدائنة، التحضر والجريمة في المجتمع العربي، في ندوة (المدينة والسكن العشوائي)، المعهد العربي لإثناء المدن، الرياض، ١٩٩٨م، ص ١٨.

(٢) عدنان الدوري، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي (الكويت: ذات السلسل) ص ٢٨٢.

ولاشك أن انعدام العلاقة الاجتماعية الحميمية بين أفراد مجتمع المدينة نتيجة لعدم الولاء وضعف الشعور بالانتماء لهذا المجتمع يطيح بمفهوم الأسرة والجيرة باعتبارهما مؤسستان مهمتين من مؤسسات الضبط الاجتماعي في المجتمع، فالعائلة الكبيرة التماسكة التي يجمعها سقف واحد ومن حولها الأقارب والمعارف التي تحيط بالفرد في المجتمع الريفي أو البدوي أو مجتمعه الأصلي يكسبه بعض الثبات في القيم والمعايير السلوكية، ولكن ذلك يتلاشى في ظل المدينة الكبيرة المتوسيعة التي تكثر فيها الأحياء الواسعة وتختلط المفاهيم بدرجة كبيرة، فذلك التغير السريع يذهب بالكثير من الحدود الضبطية للفرد، حيث يصبح دون اكترا ث كبير بردود الجماعة المحيطة به تجاه أي سلوك منحرف يسلكه أو يقوم به.

إن تصور انعدام الضبطية الاجتماعية من قبل الأسرة والجيرة، كمسبب لتزايد مستوى الجريمة على أثر توسيع المدن، يجب ألا يغيب عن البال أسباباً أخرى حقيقة مصاحبة للتتوسيع، مثل الصعوبات الإدارية والفنية والمالية الناشئة عن توسيع المدينة وعجز الحكومات المحلية أو إدارات البلديات عن توفير الخدمات الأمنية لكامل مناطق المدينة، التي يصبح توسعها أسرع من قدرة أجهزة الإدارة المحلية أو المركبة على ملاحقة هذا التوسيع، وهذا ما يمكن رؤيته بوضوح على أرض الواقع في المدن الخليجية التي تسارعت فيها وتيرة التحديث والتلوسيع بشكل مذهل نتج عنه بعض القصور في توفير خطط الأمن والحماية لجميع مناطق المدينة، هذا إذا أخذنا في الاعتبار الأحياء

العشواة التي تكون في أطراف المدينة والتي عادة ما تكون مصاحبة للنمو السريع لها، حيث تُظهر العديد من الدراسات الحضرية أن هذه الأحياء بدور تصدر للاجرام وال مجرمين في المدن الكبرى نتيجة للفقر والعوز وانعدامه الضبط الاجتماعي والأمن بشكل عام.

٥- ضعف الهوية الوطنية أو فقدانها:

تعرف الوطنية في أبسط صورها بأنها: «الدافع الذي يؤدي إلى تمسك الأفراد وتوحدهم وإلى ولائهم للوطن وتقاليده والدفاع عنه، ويكون الشعور بالوطنية منذ سنوات التنشئة الأولى ومن ارتباط الفرد في أول عهده بالبيئة المباشرة»^(١). وهناك من يرى أن المشاعر التي تتولد لدى الوطني قد لا تستند على التفكير بقدر ما تستند على استجابات العاطفة، ومن هنا فإن الهوية الوطنية يمكن النظر إليها من خلال هذا التعريف، الذي يربط الفرد ب مجتمعه الصغير لينقله إلى الولاء للمجتمع الكبير، من خلال العاطفة بالدرجة الأولى، ومن خلال الولاء لتقاليده الثقافية الخاصة والموروث الشعبي، وقبل ذلك عقيدته ودينه، والمظاهر الاجتماعية السائدة في ذلك المجتمع الذي تكون فيه التنشئة الأولى، وهذا يحتم أن يكون المجتمع المحيط بالطفل في غالبيته العظمى من يحمل هذا الشعور وهذه الثقافة وهذا الموروث.

(١) أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية (بيروت: مكتبة لبنان، ٢٠٠٤م) ص ٣٠٧

و قبل الحديث عن تأثير الهوية الوطنية بالتوسيع العمري في المجتمع الخليجي لابد من الإشارة إلى حقيقة سكانية مفادها أن من أسباب التوسيع العمري في المدينة الخليجية، وكذلك من نتائج هذا التوسيع - في الوقت نفسه - قدوم إعداد كبيرة جداً من العمالة الأجنبية من شتى بقاع الأرض، وبخاصة غير العربية وغير المسلمة، وهذه العملية ليست عملية ميكانيكية مجردة، بل هي عملية تفاعلية اجتماعية كبيرة جداً، حيث إن بعدها الاجتماعي هو الأكبر وهو الأخطر على المدى البعيد والعميق من بعدها الاقتصادي أو السياسي.

فتشير الإحصاءات إلى أرقام مخيفة لنسب العمالة الأجنبية، وبخاصة غير العربية وغير المسلمة، فنجد أن نسبهم في بعض البلدان الخليجية قد وصلت إلى ما يسمى بالخطوط الحمراء من درجة الخطورة، ففي دراسة أعدتها النائب الأول لرئيس المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة يذكر أن نسبة المواطنين بلغت مداها الأقل في تاريخ الإمارات العربية المتحدة، حيث بلغت (٤١٥,٤٪) مقابل (٨٤,٦٪) من الوافدين، تمثل الجنسية الهندية منهم (٤٢,٥٪) ونسبة العرب (١٣,٨٪) فقط، فدولة الإمارات تواجه تحدياً سافراً من قبل هذا الوجود البشري غير المتمي والذى يمثل الغالبية العظمى، فهي « تستجلب الملايين دون تفكير فيما ستؤول إليه الأمور .. وهذا الانفتاح أعطى للأخر التحرك أفقياً وأتاح له حرية تأسيس منظومة جديدة تحدد العمق التاريخي لمجتمع الإمارات، فمن خلال هذه

المنظومة فرض المهاجر وجوده ديموغرافيًّا واقتصادياً واجتماعياً وقانونياً حتى سياسياً»^(١).

ولا يقتصر الأمر على دولة الإمارات فقط بل الخليج بعمومه، حيث يمثل الوافدون ما نسبته (٣٧٪) تقريباً من سكان دول الخليج^(٢). وفي دولة الكويت يمثل غير الكويتيين ما نسبته (٦٠٪) تقريباً من حجم السكان البالغ قرابة المليونين والنصف في عام (٢٠٠٤م)^(٣). ولتوسيع حجم الخطر يكفي أن نعرف أن في المملكة العربية السعودية عام (١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م) أكثر من ستة ملايين وافد، وهو لاء يمثلون قرابة (٢٧٪) من جملة السكان^(٤)، على الرغم من الإجراءات الصارمة جداً التي تبعها حكومة المملكة العربية السعودية لتقليل نسبة الوافدين وخاصة من العمال غير المهرة، وتضييق الفجوة في النسبة بين المواطن والوافد.

وتتعاظم خطورة هذه النسب في ظل المعاهدات والاتفاقيات الدولية الخاصة بالعمال الأجنبية أو المهاجرة المقرة من الأمم المتحدة، والتي قد تلزم

(١) سعاد العريمي، دور التنشئة الاجتماعية في توطيد الانتماء الوطني، ضمن أعمال مؤتمر (علم في أسرة) (أبو ظبي: مؤسسة التنمية الأسرية، ٢٠٠٩م) ص ٢٦٨.

(٢) انظر موقع (العربية) على شبكة الانترنت (www.alarabiya.net) في تاريخ ١٧/٢/١٤٢٩هـ الموافق ٢٤/٢/٢٠٠٨م.

(٣) مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الأمانة العامة، النشرة الإحصائية، العدد الخامس عشر، ٢٠٠٦م، الرياض، ص ٤.

(٤) وزارة الاقتصاد والتخطيط: مصلحة الإحصاءات العامة، مرجع سابق، ص ٣.

في بعض بندوها بالتوطين والحصول على الجنسية الوطنية مع مرور فترة من الزمن لوجودهم في أحد البلدان، وبالتالي تحول أهل البلد الأصلي إلى أقلية نتيجة للتوسيع في استخدام تلك العمالة والتركيز على جنسيات محددة مما يتيح لها أن تكون أكثرية على حساب سكان البلد الأصليين، وهذا ما حدا بوزراء العمل في دول الخليج إلى اقتراح وضع مدة محددة لبقاء العمالة ومن ثم يغادرون ليحضر غيرهم، حتى لا يصلوا إلى مرحلة المطالبة بالبقاء والحصول على الجنسية^(١).

ولاشك أن السبب في تلك المعضلة هو تعظيم الجوانب الاقتصادية على حساب الجوانب الثقافية والاجتماعية للمجتمع، وهذا ما عمّق مشكلة الهوية الوطنية لدى المواطن الخليجي، وجعل منها أزمة حقيقة تأخذ شكل كرة الثلج المتدرجة من جبل عال، فالشعور بخطورة هذه العمالة على الهوية الوطنية ليست جديدة فقد كان هناك شيء من الجهد العلمي لإبراز هذه المشكلة على السطح العلمي والسياسي منذ أكثر من ربع قرن، حيث انعقدت ندوة بعنوان (العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي) عام

(١) لعله من المناسب التذكير هنا بالتحذير الشهير الذي أطلقه قائد شرطة دبي الفريق ضاحي خلفان عام ٢٠٠٧ م محذراً من تبعات ذلك الوضع الخطير بقوله: (أخشى أننا نبني العمارات ونفقد الإمارات). لذلك اعتبرت دولة الإمارات عام ٢٠٠٨ م عاماً للهوية الوطنية، وتبع ذلك عقد عدد من الندوات والملتقيات العلمية، والنقاشات الصحفية حولها. كما عبر رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة عن قلقه من تردي الأوضاع السكانية على نحو حول المواطنين إلى أقلية.

(١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م) بدولة الكويت^(١). ولكن السؤال المهم في هذا المجال: ماذا تمّ خلال هذه الفترة لعلاج هذا المشكلة الوطنية العريضة؟ إن تعاظم نسب العمالة الوافدة قد يؤدي إلى اغتراب حقيقي بين أفراد المجتمع، وهذا يؤدي بدوره إلى ضعف الشعور بالانتماء ويقلل من الاعتزاز بالهوية الوطنية والدفاع عنها في وقت الأزمات السياسية، «فنحن الآن نتحدث عن تغير فعلي أصحاب المدينة الخليجية، فقبل سنوات ليست بعيدة كانت المدينة الخليجية تحوي خليطاً متجانساً يعرف بعضه بعضاً، وتسود فيها شكل العائلة المتعددة التي تعيش في جوار واحد، لكن الآن المدينة الخليجية لا تحمل صفاتها المميزة، صرنا نتحدث عن مدينة تحوي كاتونات أوروبية وعربية وهندية و محلية، وفي المدن الإماراتية يتجسد الأمر بصورة أكبر حيث أصبح المواطن يعيش حالة اغتراب داخل مدينته؛ لأنّه أصبح الأقلية داخل هذا المجتمع المدني»^(٢).

(١) وهي ندوة نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت بالتعاون مع المعهد العربي للخطيب في دولة الكويت وعقدت الندوة خلال الفترة ١٥-١٨ يناير ١٩٨٣ م في دولة الكويت، ثم طبعت أبحاثها ودراساتها والتعليقات التي جرت عليها في كتاب مستقل في أكثر من (٧٠٠) صفحة، وصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية بعنوان (العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي)، وأعيد طبعه عام ٢٠٠١.

(٢) انظر مقابلة مع الدكتور: ابتسام الكتبى في تحقيق لمجلة (المجلة) بعنوان (في ظل تحديات العولمة.. الخليج يواجه أزمة هوية) في ١٣/٩/٢٠٠٧ م.

ويزداد الخطر على الهوية الوطنية عندما يصاحب مع ذلك الاهتمام باللغات الأجنبية عامة على حساب اللغة الأم للطفل، وهي اللغة العربية، كما هو ملاحظ في عدد من الدول الخليجية، من حيث إضفاء تلك المالة التقديرية لم يتعامل بها أو يتقنها؛ ومع أهمية اللغة الإنجليزية باعتبارها لغة العصر ولكن أثر ذلك على الأطفال وخاصة في تنشئتهم الأولى قد تصيب الهوية الوطنية لديهم فيقتل، سواء بقصد أم بغير قصد، من قبل المجتمع ومؤسساته الرسمية، وكذلك من قبل الوالدان. ومن المؤسف أن تأتي اللغة العربية في المرتبة الرابعة في إحدى الدول الخليجية المسلمة العربية، مما جعل معيار توظيف الأشخاص فيها هو مدى إتقانه للغة الإنجليزية حتى في القطاع الحكومي !^(١).

كما ساهم في تعزيز هذه الهوة الثقافية السماح بإنشاء العديد من المدارس الأجنبية في الدول الخليجية، فقد كانت هذه المدارس مقتصرة في بداياتها على أبناء تلك الجاليات فحسب، ولكن الأمر ازداد سوءاً عندما تم السماح حتى لأبناء الدولة نفسها بالالتحاق بهذه المدارس الأجنبية.. فالطفل الخليجي ظاهراً ولكنه في الداخل يتمثل الثقافة التي تم تدریسه بها في سنواته الأولى، وحتى إن حاولت بعض وزارات التربية في بعض الدول فرض مواد في اللغة العربية أو مواد الدين، لكن هذه المواد ليست إلا قطرة وسط

(١) مجلة (المجلة)، تحقيق بعنوان (ناظحات السحاب والعلوم تققان مدن الخليج هويتها) لندن، العدد ١، ١٤٨٦، في ٢٠٠٨/٩.

بحر ثقافي يهدى من معين ثقافة البلد واللغة التي يُدرس بها هذا الطفل في بقية الموارد، ويعيش في ظلها طوال اليوم الدراسي، فما عسى أن تفعل ساعة تُخصص للغة العربية وساعة أخرى لمدة الدين أمام عشرات الساعات من الثقافة الأجنبية؟

إن مما لا شك فيه أن أزمة الهوية الوطنية، التي تعيشها بعض المدن الخليجية ترجع لأسباب عده، أهمها الانتقال السريع جداً من مجتمعات تقليدية بسيطة إلى مجتمعات مفتوحة بشكل أكثر مما يتوقع براحته، وهذا الانفتاح تزامن مع تواصل مكثف فرضته الظروف الدولية والسياسية على المنطقة، وعزز من قوته التطور الهائل في وسائل الاتصالات، من قنوات إعلامية وإنترنت وتواصل حضاري يتمثل في السفر للخارج نتيجة للشراء السريع، الذي افهال على العديد من أفراد المجتمع إثر تزايد مداخل الدول تبعاً لارتفاع أسعار البترول على المستوى العالمي، فكل هذه المعززات جعلت المواطن الخليجي في حالة صدمة حضارية مفاجئة لم يكن على استعداد للتعامل معها أو متغيراًها أو آثارها المتمثلة فيما يتعلق بالهوية الوطنية، كما أن الدول فيما يedo لم تكن تتصور حجم النتائج التي سوف تتولد جراء هذه النقلة التي كانت مدعاة مادياً من قبل العديد من الحكومات الخليجية، التي كانت حريصة على تحقيق الرفاه الاجتماعي لمواطنيها دون حساب للآثار الاجتماعية المترتبة على العملية التنموية المادية، وهو ما يظهر الآن في أحد صوره المتمثل في ضعف الهوية الوطنية أو تناقصها التدريجي.

ولعل من الشواهد المؤلمة في هذا المجال نتيجة إحدى الدراسات الإعلامية الرائدة، التي أجريت على مدى (١٥) سنة بشكل تبعي على عينة من مشاهدي القنوات الفضائية من الجنسين في مدينة الرياض، خلال ثلاث فترات، الفترة الأولى كانت عام (١٤١٥هـ/١٩٩٥م) والثانية كانت في عام (١٤٢٠هـ/٢٠٠٥م) والثالثة في عام (١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م)^(١)، حيث خرجت بنتائج مذهلة من حيث التطور النوعي في المشاهدات، وقد كان التطور في مشاهدة البرامج الدرامية الأجنبية في الفترات الثلاث على النحو الآتي: (٣٠% - ٤٤% - ٥٧%) وهو تزايد واضح يحكي بجلاء نوعية التعلق المتامي بالثقافة الأجنبية، فالمشاهدة المستمرة والتزايدة، يستلزم منها الإعجاب بالمادة المشاهدة ومحوها ابتداءً، واستمرار التعلق في الغالب في محصلتها النهائية. ويقابل ذلك انخفاض كبير في نسبة مشاهدة البرامج الدينية. كما أظهرت الدراسة أن للقنوات الفضائية تأثيراًها المختلفة بشكل تراكمي تدريجي، ومن ذلك على سبيل المثال: الرغبة في العيش خارج أرض الوطن، وعدم الشعور بالرضا، وعدم القناعة بالمستوى المعيشي الحالي، وإن كانت الدراسة أظهرت أن أفراد العينة لديهم شعور بالخطر من تهديد القنوات

(١) عبد اللطيف بن دبيان العوفي، دواعي التعرض للقنوات الفضائية التلفزيونية المحلية والفضائية والإشباعات المتحققة منها، والأثار الناجمة عنها: دراسة ميدانية تتبعية لثلاث عينات من مدينة الرياض على مدى خمسة عشر سنة، مركز بحوث كلية الأداب، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٢٨هـ. وهذه الفترات تمثل نقلات اجتماعية في المجتمع السعودي حسب رأي الدراسة.

الفضائية للعادات والتقاليد، ولكن الغريب أن الممارسة التي يتطلبهها مدافعة هذا الخطر لم توجد بينهم في خطوات عملية، مثل التقليل من التعرض لهذه القنوات أو البرامج، بل الأمر في ازدياد، لدرجة أن القناة التي احتلت المركز الأول في تفضيل أفراد العينة لها كان بسبب تخصصها في بث أفلاماً أمريكية جديدة. كما أظهرت الدراسة انتشار مشاهدة القنوات الفضائية الأجنبية بين الشباب حتى أولئك الذين لا يتقنون اللغات الأجنبية، وأن مشاهدة القنوات المحلية أو العربية في هبوط مستمر وبشكل ملحوظ، ولا شك أن ذلك قد ينطوي على تعلق بالثقافة الغربية بشكل عام.

٦ - العزلة الاجتماعية لأفراد الأسرة:

لابد من الإشارة إلى صعوبة تحديد درجة معينة يمكن أن نقول معها: إن هذه العائلة تعيش في وضع يمكن وصفه بأنه عزلة اجتماعية بين أفرادها، وذلك استناداً إلى عدد مرات التقاء أفرادها وطبيعة هذا الالتقاء ودرجة تكراره في الأسبوع على سبيل المثال، ولكن يمكن من خلال استقراء شبكة العلاقات الاجتماعية في الأسرة الخليجية خلال العقود السابقة أن نصل إلى تحديد نسبي يوضح إن كان ثمة عزلة اجتماعية تعيشها الأسرة بين أفرادها أم لا، وعلى كل حال فإن المسوح الاجتماعية تظهر تزايد الميل نحو الانفرادية في الممارسات الحياتية المعاصرة، لاعتبارات عدة ولطبيعة الحياة العصرية في المدن، والدور الأكبر هو لتصميم المباني وتنظيم المدن، فالمتابع

لعمليات التحديث والتغير الاجتماعي في المجتمع يلحظ عدداً من الانعكاسات السلبية على الواقع المحلي، فقد تعرضت الأسرة لآثار عكسية، حيث لم يواكب حركة التنمية الاقتصادية اهتمام كاف بسبل الرعاية والتنمية الاجتماعية التي تضمن التكيف الصحيح مع معطيات التنمية^(١). وتوضح الصورة أكثر في الممارسات الترويحية، وذلك عائد إلى عدم وجود مساحات كافية تساعده على إيجاد بيئة مكانية تعمل على تحقيق الخلطة الاجتماعية لأفراد الأسرة مع قرائهم في العمر، وبخاصة أن الكثير من الممارسات الترويحية التي كانت سائدة قديماً، قبل ذلك التوسيع العمري الكبير في المدينة الخليجية، يغلب عليها الابتعاد عن النزعة الفردية بحكم طبيعة المنشط ذاته، لذا نجد أن معظم المناشط الترويحية تم بشكل جماعي تشاركي بين أفراد المجتمع، وبدرجة مميزة لدى الأطفال حيث الافتتاح كان أكبر وأوسع.

إن وجود الفراغات وشبه الساحات في الأحياء وبين المنازل وإن كانت صغيرة إلا أنها أماكن للعب أطفال الحي الواحد، الذين يزاولون فيها ألعاباً جماعية تقليدية منتظمة؛ وتعمل هذه الفراغات على تكوين بيوت احتكار اجتماعية رائعة تؤكد وظيفة من وظائف الترويح وهي إشباع الحاجات الاجتماعية للفرد، فمن المعلوم أن معظم الأنشطة الترويحية تتم بشكل جماعي، وهذا يساعد الفرد - حين مارستها - على اكتساب الروح الجماعية والتعاون والانسجام والقدرة على التكيف مع الآخرين،

(١) محمد بن معجب الحامد، مرجع سابق ، ص ٥٨.

كما تُكسب الفرد مكانة اجتماعية مقبولة لنفسه، وذلك من خلال تقبل نظم وقواعد الجماعة التي يشار إليها في المناшط الترويحية، وتؤدي تلك الفعاليات الجماعية في أثناء ممارسة الترويح إلى تكوين علاقات اجتماعية ناجحة مع الآخرين وإلى نمو اجتماعي متوازن.

إن هذه المناشط الترويحية تبني السلوك الجماعي لدى الفرد من خلال تضامنه مع الجماعة وبالتالي تزيد من اتحاد الفرد والجماعة وتكاملها مع المجتمع^(١). إلا أن وضع المدينة الخليجية الآن بتلك المباني الشاهقة ذات الأدوار المتعددة لا يمكن أن توفر تلك الفراغات المكانية، لممارسة الترويج، وخاصة للأطفال، مما يعزز من الروح الانفرادية لديهم، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل قد يمتد إلى العزلة الاجتماعية مع مرور الوقت مما يضعف من الروح الجماعية لدى الطفل ويقلل من اكتسابه للمبادرات الجماعية التي يخدم فيها المجتمع، وبخاصة مع تزايد التركيز في الوسائل الترويحية المتاحة الآن على بعد الفرد في ممارستها مثل أجهزة الألعاب الإلكترونية والإنترنت والتلفزيون، التي تمثل قمة الترويج الفردي، الاستقبالي، السلي المحس، ويعزز هذه المخاوف تزايد أوقات الفراغ لدى جميع أفراد الأسرة بحكم طبيعة العصر ومؤثرات أخرى ليس الحال هنا للحديث عنها، ولكنها تعاضد لتكون نذير خطر على بعد الجماعي والروح الجماعية لأفراد الأسرة المعاصرة في المدينة الخليجية الآن.

(١) عبد الله البنيان، والسيد شتا، تحليل اجتماعي لظاهرة الترويج وأهميتها في مجتمعنا المعاصر بالتطبيق على المجتمع السعودي في: (الترويج في المدن العربية)، المعهد العربي لإنماء المدن، الرياض، ٢٠١٤١٥هـ، ص ٢٦١.

٧- ارتفاع نسب الطلاق في المجتمع:

تشير العديد من الدراسات الاجتماعية إلى تزايد مطرد في المشكلات الزوجية والأسرية وبالتالي تزايد نسب الطلاق في المجتمع الخليجي بشكل عام مع وجود تفاوت بين دول الخليج ذاكراً في نسب الطلاق، فالإحصاءات المحلية تظهر ارتفاع النسب في المناطق الحضرية أكثر منها في الأرياف أو البوادي، فعلى سبيل المثال تزايدت الحالات، التي استقبلتها وحدة الإرشاد الاجتماعي التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية في المملكة العربية السعودية - خلال الأعوام الثلاثة (١٤٢٣هـ - ١٤٢٤هـ - ١٤٢٥هـ) بلغت (٥٧٩% - ٥١٣% - ٥١٥%) على التوالي^(١)، أما في إدارة الاستشارات الأسرية بوزارة العدل بدولة الكويت، فقد تواصل تزايد استقبال الحالات في الأعوام (١٩٩٦م، ٢٠٠٤م، ٢٠٠٠م) على النحو الآتي^(٢): (٢٧٦٥ حالة، ٣٩٣١ حالة، ٤٣٣٥ حالة) على التوالي، كما يوضح الجدول التالي نسب الطلاق في بعض دول الخليج وإن كان يظهر ثمة تناقص نسبي في الأعوام المتالية، ولكن النسبة بشكل عام تُعدُّ مرتفعة:

(١) وزارة الشؤون الاجتماعية، التقارير السنوية لوحدة الإرشاد الاجتماعي في المملكة العربية السعودية، الرياض.

(٢) وزارة العدل، إدارة الاستشارات الأسرية، البيانات الإحصائية لمراجعى إدارة الاستشارات الأسرية السنوية، الكويت.

جدول رقم (٣)

تطور معدلات الطلاق في دول الخليج العربي^(١)

% حالات الطلاق مقارنة بصكوك الزواج للأعوام			الدولة
م٢٠٠٦	م٢٠٠٥	م٢٠٠٤	
% ٢١	% ٢١	% ٢٣	المملكة العربية السعودية
% ٣٤	% ٣٧	% ٣٩	دولة الكويت
% ٢٢	% ٢٦	% ٢٨	الإمارات العربية المتحدة
% ٢٤	% ٢٣	% ٢١	ملكة البحرين
% ٢٧	% ٢٤	% ٣٢	دولة قطر
لا تتوفر أية بيانات إحصائية عنها حسب المرجع			سلطنة عمان
%٢٥,٦	%٢٦,٢	%٢٨,٦	المتوسط لجميع الدول

ولاشك أن تلك الخلافات الأسرية، التي تلقتها مراكز الاستشارات أو إدارة الاستشارات الأسرية في بعض دول الخليج العربي، وكذلك كثرة نسب الطلاق نتيجة عدة عوامل اجتماعية ونفسية واقتصادية، منها ما يرجع لشخصية الفرد صاحب المشكلة ومنها ما يرجع لازدياد ضغوط الحياة دخل المدينة ذاتها، ومرد ذلك أن الأسرة الخليجية في المدينة تعيش في شكل الأسرة التووية الصغيرة المنفردة في السكن عن أسرتها الكبيرة، فضلاً عن ضغوط

(١) مجلس التعاون لدول الخليج العربي، دول مجلس التعاون: لمحه إحصائية، الرياض، ٢٠٠٨م، ص ١٤-١٥.

المدينة الاقتصادية والاجتماعية والنفسية التي تزيد من توتر الفرد في الأسرة، والدراسات تظهر أن تلك النوعية من الأسر المنفردة أو ما يسمى بالأسر النووية المفصلة عن حرم الأسرة العائلية الكبيرة تمر بأزمات عاطفية، واجتماعية، واقتصادية أكثر بكثير من مثيلاتها من الأسر التي تعيش ضمن العائلة الممتدة، وسبب ذلك أنها قليلة التجربة ولا تملك النضج الكافي لمعالجة الأزمات والأحداث التي تتعرض لها، فضلاً عن تناقص الدعم الاجتماعي والحضري أو انعدامه بالكلية في ظل الانفراد عن الأسرة الكبيرة الممتدة^(١). ولا يعني هذا أن الأسرة النووية ليس لها إيجابيات، بل كما هو الحال في أي شكل من أشكال الوضع الاجتماعي، نجد للأسرة النووية جوانب إيجابية وأخرى سلبية، وكذلك الأسرة الممتدة. وعلى كل حال يمكن القول: إن ظاهرة الطلاق ظاهرة مدنية، أي مرتبطة بالمدينة أكثر منها ظاهرة ريفية أو قروية.

(١) انظر في ذلك عدداً من الدراسات ومنها: رابح بو دبابة، ظاهرة الطلاق، بين الأسباب والآثار، الإمارات العربية المتحدة ألمونجاً، مجلة شؤون اجتماعية، عدد ٨٥، جمعية الاجتماعيين، الشارقة، ٢٠٠٥م؛ وكذلك: أبو بكر أحمد باقader، القضايا والمشكلات الزوجية في مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، البحرين، ٢٠٠٣م؛ وكذلك: محمد بن مسفر القرني وسهير عبد الحفيظ الغالي، العلاج الأسري ومواجهة الخلافات الأسرية (الرياض: مكتبة الرشد ، ١٤٢٥هـ)؛ وكذلك: فهد عبد الرحمن الناصر، أساليب الحد من ارتفاع معدلات الطلاق في مجتمعات دول الخليج العربية، ضمن بحوث (المؤتمر الأول لصندوق الزواج)، مؤسسة صندوق الزواج، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، ١٩٩٨م، الجزء الأول، ص ٥٥.

وختاماً لكل ما سبق فإنه يمكن القول: إن تراكم مثل هذه المشكلات الاجتماعية جراء توسيع المدن، وتواлиها جعل المدورة تزداد اتساعاً بين المؤسسات الاجتماعية وفئات المجتمع، وبخاصة فئة الشباب التي تمثل أكثر من نصف المجتمع الخليجي في وقتنا المعاصر^(١)، وهذا ما يؤكد أهمية سرعة تدارك مثل هذه المشكلات وبخاصة الرئيسة منها التي تمثل حجر الراوية، وقد تكون المفتاح الأساس لتخفيف بعضها الآخر، وهي موضوع ضعف العلاقات الاجتماعية، سواء بين الجيرة أم بين الأقارب وذوي الأرحام.

-**٨- تنامي ظاهرة الخدم والمربين الأجانب في المنازل الخليجية:**
إن من حكمة الله عز وجل أن فاوت بين خلقه في الرزق والقدرات، فلا يوجد من هو مكفيٌ بنفسه عن الآخرين، ومن أجل هذا التفاوت بين البشر أصبح بعضهم في حاجة إلى ما هو مفقود عنده مما هو موجود عند غيره، فاللائق في حاجة إلى تحصيل المال الذي بواسطته يحصل على متطلبات حياته، والغنى في حاجة إلى خدمات غيره.. والضعف في حاجة إلى غيره من يساعدته في القيام بما يعجز عنه لأي سبب من الأسباب، وهذا ما يجعل الإنسان في حاجة إلى غيره، ومن هنا كان استخدام الإنسان للإنسان أمراً ضرورياً لوجود هذا التفاوت بين الناس، وعملية الإندام والخدمة مهنة قديمة جداً، وقد عرفتها غالبية المجتمعات الإنسانية واعتبرتها ضرورة اجتماعية

(١) علي بو عنقة، الشباب ومشكلاته الاجتماعية في المدن الحضرية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٧م) ص .٢٠

واقتصادية، وإن كانت تبدلت في بعض صورها وعقودها، وقد أصبحت عملية الإلخاد منظمة بشكل يتناسب والتطور الإداري في العالم، وبخاصة في المجتمعات التي جبها الله بالثروات كما في الدول الخليجية، فكان منها استقدام الأعداد الكبيرة جداً من العمالة المنزلية إلى تلك الدول بمختلف أنواعهم (خدمات، مربيات، طباخات، سائقين، حراس، مزارعين). بل وصل الأمر إلى أن أصبحت العمالة المنزلية جزءاً من تكوين معظم الأسر في المجتمع، حيث انتشرت وصارت المساكن تضم وتحوي في كثير من الأحيان وفيها غرف مخصصة للخادمة والسائق^(١).

وهذه الظاهرة تزايد بطبيعة الحال، في المدن دون الريف أو القرى، وهي ظاهرة فرضتها الحياة المدنية والانشغالات الوظيفية لأرباب الأسر من جانب، ودخول المرأة وخاصة في سوق العمل في المدينة من جانب آخر، وهذا ما تظهره الدراسات الميدانية في بعض المدن الخليجية، حيث كان هناك ارتباط مباشر بين خروج المرأة للعمل وانتشار ظاهرة العمالة المنزلية^(٢)، فالواقع الاقتصادي للأسرة في المدينة قد يتطلب انشغال الأبوين بشكل شبه دائم ، فكان لا بد من وجود هذه الخادمة أو المربية في المنزل، فكان أن

(١) إبراهيم بن محمد المنصور آل عبد الله، مرجع السابق، ص ٥٨٠.

(٢) إبراهيم بن محمد العبيدي، وعبد الله بن حسين الخليفة، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للأسر المستخدمة للعمالة النسائية المنزلية: دراسة ميدانية بمدينة الرياض، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، العدد الثاني عشر، ١٤١٥هـ، ص ٣٩٣.

تسللت هذه العمالة جزءاً من المسؤولية الأسرية بشكل مباشر، أو بشكل غير مباشر. بل أصبحت تنافس الأسرة في بعض جوانب التنشئة، «فتتحجة لجنوح الوالدين إلى حياة الدعة والترف والاتكالية على العمالة الأجنبية ذات المستوى المتدنى والمتوفرة بكثرة بدأ الأهل يديرون ظهورهم للتنشئة وحل محلهم في ذلك الخدم»^(١)، فيرز هنا ظاهرة (الخادمة المربية) في الوقت نفسه، فأساس استقدامها هو للخدمة المنزلية، ولكنها تتحول مع مرور الوقت وقلون الوالدين إلى مربية للأبناء، وما يؤسف له أن هذا هو واقع الحال لدى قطاع كبير من الأسر في المدينة الخليجية، شاءت الأسرة أم أبت، ومكمن الخطورة هنا هو أن هؤلاء الخدم حين انتقلوا إلى المجتمع لم ينتقلوا بأشخاصهم فحسب، لكنهم نقلوا معهم عادات مجتمعاتهم وتقاليد وثقافته، التي هي مغايرة تماماً للقيم والثقافة الإسلامية والعادات العربية الخليجية السائدة في المجتمع.

كما أدت «مهارة وصبر العديد من الخادمات إلى سيطرة شبه كاملة على أعمال المنزل.. ولقد أدى ذلك إلى أن تفرض الخادمات أذواقهن في الطعام وترتيب المنزل، وقد يكون أثرهن أبلغ وأعمق فيما هو غير منظور

(١) مصطفى حجازي، التنشئة الاجتماعية بين تأثير وسائل الإعلام الحديثة ودور الأسرة، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، البحرين، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعملية، العدد ٢٥، ١٩٩٤م، ص ٣٤.

أو مرئي أو ما يتعلق بالأمور التي تأخذ وقتاً طويلاً للظهور مثل تربية الأطفال وتنشئتهم^(١)، وهذا الوضع أثر كبير على مختلف أفراد الأسرة والمجتمع بشكل عام سواء في بعده الشرعي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، الذي هو مدار الحديث هنا.

إن عملية الإلحاد ليست بجديدة على البشرية، كما ذكر آنفًا، وكان الخادم أو الخادمة في السابق - في الغالب الأعم - من البيئة المخلية ومن الوسط الثقافي نفسه وتحدث لغة المجتمع نفسه. ولكن الوضع الحالي للخدم في الأسرة في المدينة الخليجية مختلف بشكل كبير جداً عن السابق، فالخادمة أو المربي أو الطباخة أو السائقين بعيدين كل البعد عن المجتمع الخليجي، فاللغة مختلفة تماماً، والديانة كذلك، حيث توجد أعداد كبيرة من الديانات المختلفة من تم استقدامهم للخدمة المنزلية، فضلاً عن التباين في المستوى الثقافي العام للطرفين، ففي إحدى الدراسات الميدانية على عدد من الدول الخليجية تبين أن ترتيب الديانة للمربيات في البيت الخليجي كان على النحو الآتي: الديانة المسيحية أولاً، ثم البوذية، ثم الهندوسية، ورابعاً تأتي الديانة الإسلامية^(٢). ولئن كانت الدراسة قدcame إلى حد ما حيث مضى عليها قرابة

(١) أبو بكر أحمد باقادر، العمالة النسائية وأثرها على تربية النساء، في سلسلة محاضرات الثقافة الأمنية للموسم الثقافي الثالث، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٤١١هـ، ص٨٠.

(٢) إبراهيم خليفة، المربيات الأجنبيات في البيت العربي الخليجي (الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج ، ١٤٠٥هـ) ص٦٣.

العشرين عاماً، لكنها لا تخلو من دلالات لا يمكن التغافل عنها؛ وفي دراسة أحدث على المجتمع القطري أظهرت الدراسة أن (٦٨,٥٪) من الخادمات يعتنقن غير الإسلام^(١). ومن هنا فكل ذلك منذر بالخطر الاجتماعي لما تتصف به هذه العمالة من تغلغل وسط الأسرة بشكل عميق وطويل الأثر، هذا إذا سلمنا من الأثر العقدي على الطفل جراء رؤيته لمريضه وهي تمارس شعائر دينية خاصة بها.. ألا يمكن أن يتعلق بها، وبخاصة إن كانت من تحسن لهذا الطفل بشكل محبب له يجعله يتعلق بها نفسياً ووجودانياً؟!
 إن وجه الخطورة الآخر من الناحية الاجتماعية والثقافية يتمثل في تعلم الطفل لغة هجينة جراء مكنته في أحضان الخادمة أو المربية فترة طويلة، فلقد وجد في إحدى الدراسات أن (٥٧٨٪) من الأطفال في المجتمع القطري يتفاهمون مع الخادمة بلغة الخادمة الأصلية، أي أن التكيف يسر في اتجاه لغة الخادمة أكثر مما يسر في اتجاه لغة الطفل^(٢). والتائج نفسها أظهرها ثالث دراسات على المجتمع الكويتي^(٣). كما أظهرت دراسة حديثة أجريت في

(١) فاروق مصطفى إسماعيل وزملاؤه، الخادمات (المربيات الأجنبيات) وتأثيرهن على التنشئة الأسرية للطفل القطري (الدوفة: مركز الوثائق للدراسات الإنسانية، جامعة قطر، ١٤١١هـ) ص ١٨٨.

(٢) فاروق مصطفى إسماعيل وزملاؤه، مرجع سابق، ص ١٩١.

(٣) عبد العزيز عبد الله الصراوي، وعبد الله غلوم الصالح، دور مؤسسات رعاية الشباب وجمعيات النفع العام في توجيهه الأسرة في المجتمع الكويتي، ضمن أوراق العمل المقدمة في مؤتمر (الأسرة في التشريعات الكويتية)، رابطة الاجتماعيين بالكويت، الكويت، ١٩٩٦م، ص ٢٦.

الملكة العربية السعودية الأثر السبيع على لغة الطفل وضعف الكلمات العربية فيها مما أثر على تحصيله الدراسي^(١).

وبالجملة، فإن وجود الخادمة في البيت الخليجي بهذا الوضع المتساهل، وبهذا الشكل غير المنضبط، ومارستها للتنشئة الاجتماعية للطفل تؤدي إلى مشاكل نفسية عميقة لدى الطفل، وذلك وفق نتائج إحدى الدراسات الميدانية في مدينة جدة، فهي تؤدي بالأطفال إلى «إعاقة نموهم الذاتي، وميلهم إلى العزلة والانطواء، وجعلهم غير متواافقين اجتماعياً، فضلاً عن نشأتهم الاتكالية وعدم تقديرهم المسؤولية لاعتبارهم التساهل وتلبية كافة احتياجاتهم من قبل الخادمات»^(٢).

ولقد أدى وجود الخادمة في المنزل إلى تنامي ظاهرة اجتماعية أخرى لها أبعادها السلبية كذلك، فقد أظهرت إحدى الدراسات الميدانية في مدينة جدة أن توافر وقت فراغ لدى ربة المنزل أوجد لها إمكانية صرف ذلك الوقت في ممارسات ترفه قد لا تكون بحاجة ماسة لها مثل تزايد فترات التسوق وحضور حفلات أو خلافه، مما يزيد بشكل غير مباشر من ابتعاد الأم عن المنزل والأبناء بصورة أو بأخرى^(٣).

(١) صالح بن إبراهيم الخضريري، المشكلات الاجتماعية للعملة المنزلية (دراسة ميدانية)، مركز بحوث كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٢٤هـ، ص ١١٦.

(٢) اعتدال عطويي، أطفالنا والخدمات: دراسة علمية لأثرهن على تلبية المرحلة الابتدائية (جدة: مطبع شركة دار العلم للطباعة والنشر، بدون تاريخ) ص ٧٣-٧٥.

(٣) أبو بكر أحمد باقادر، العمالة النسائية وأثرها على تربية النساء، مرجع سابق، ص ٨٥.

وإضافة إلى ما ذكر فلا يمكن إغفال جانب آخر، له بعده الشرعي، ولا يخلو من بعد اجتماعي مؤثر في المستقبل، وهو أن بعض الأسر تساهل في عملية الاختلاط بالخدمات، أو الخلوة والانبساط معهم، فقد نجد من الرجال من يخلو بخدمته الأجيرة، والمرأة قد تخلو بخدمتها أو سائقها، بل قد تبرز محسناتها أمامه، وكذلك الأمر بالنسبة للأولاد والبنات البالغين، وهذا مما لا يجوز شرعاً، فقد حذر المصطفى ﷺ من الخلوة، واعتبرها بداية الشر؛ لأن راعيها الشيطان، فيقول ﷺ: «أَلَا لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِسَمْرَأَةٍ إِلَّا كَانَ ثَالِثُهُمَا الشَّيْطَانُ»^(١)، ولاشك أن التعامل الشرعي في تحديد العلاقة المكانية بين الخادم والمخدوم، يجب أن يكون له اعتبار كبير في الواقع الاجتماعي للتعامل مع الخدم بشكل عام.

أما أثر تلك العمالة على المجتمع بشكل عام فلا يخفى، فهي تمارس العديد من عاداتها أو من معتقداتها في وسط المجتمع الذي تعيش فيه وكأنه شيء طبيعي، ومن ذلك: ممارسة شعائرها الدينية، شرب الخمور، أكل لحم الخنزير، الاختلاط، الممارسات الجنسية ما قبل الزواج، استقبال الأصدقاء الذكور من قبل الخدامات في منازل كفلائهن، فكل هذه الممارسات

(١) أبو عيسى الترمذى، سنن الترمذى، كتاب الفتن، باب ما جاء فى لزوم الجماعة، حدیث رقم ٢١٦٥. (الرياض: دار السلام للنشر والتوزيع، ١٤٢١هـ) وصححه الألبانى في صحيح الجامع برقم ٢٥٤٣.

لا يمكن تجاهل أثراها، وهي تمارس بشكل علني، على الوضع الاجتماعي في المجتمع الخليجي؛ كما لا يمكن غض الطرف عن خطورة استسهاها من قبل المسلمين جراء التعود عليها، لذا كان من الحكم التمسك بما قرره الإسلام وأكده أهميته من الحرص على عدم المجاهرة بالمعصية، حتى لا تتعدوها الأنفس وتحجرأ عليها.

وبالجملة، فإن واقع التوسيع العمراني فرض استقدام كل هذه العمالة مما نتج عنها من انعكاسات سلبية اجتماعية وعقدية على المجتمع الخليجي، فهي عملية متراقبة، تبدأ بالتأثير على الطفل ثم تنتقل إلى الزوجين، ثم المجتمع بأسره في حلقات متراقبة متداخلة مع بعضها بعضاً.

٩- شيوع النزعة الاستهلاكية بين أفراد المجتمع:

وهذه الظاهرة تزايد بين سكان المدن عادة، والشباب بشكل خاص، وهي ظاهرة تزامنت مع الانفتاح الاجتماعي في المدينة، ونتيجة طبيعة للمغريات المادية، والتطور الكبير في فنون الدعاية والإعلان عن منتجات ليس بالضرورة أن يكون الفرد بحاجة لها، وتزايد هذه الظاهرة في ظل توفر المال في أيدي الناس في فرات معينة، وبشكل كبير، وهو ما حدث تماماً في الدول الخليجية نتيجة لتزايد دخول أفراد المجتمع جراء ارتفاع أسعار البترول بشكل كبير ومفاجئ، فكانت السيولة متوفرة، وكانت طفرة اقتصادية نقلت المجتمعات الخليجية من مجتمعات عاملة مكتفية إلى حد ما بما تنتجه إلى

مجتمعات تسودها القيم الاستهلاكية المحمومة الرافضة للعمل اليدوي؛ ومن مجتمعات كانت تعيش حد الكفاف إلى مجتمعات تنعم بشروء طائلة لم تبذل جهداً كبيراً للحصول عليها. وفي الطرف الآخر أصحاب الأعمال، الذين يعملون في سباق محموم لإغراء الناس بالشراء حتى لو لم تكن ثمة حاجة حقيقة، ولا أدل على ذلك من رؤية مدى انتشار الأسواق والجمعيات التجارية بشكل غير طبيعي في المدن الخليجية، ولن يكون من الصعوبة يمكن أن نرى ظاهرة تسامي الأسواق وكثرة الطاغية جداً في بعض المدن الخليجية مثل: مدينة الرياض، أو جدة، أو دبي، على سبيل المثال.

فهذه الظاهرة نتيجة طبيعية لاقبال الناس على الشراء المحموم حتى لو لم تكن هناك حاجة حقيقة؛ وتزايد هذه الأسواق والتفسن في طريقة عرضها ومحطتها تجعل النزعة الاستهلاكية في تزايد، ويستمر الدوران في حلقة لا تنتهي ولكن مؤداتها المؤكد هو تحويل سكان هذه المدن وجعلهم يعيشون في مضمار تسابق للشراء والاقتناء في صورة سلبية من صور النزعة الاستهلاكية المذمومة. وما يؤسف له «أن تحسن الأوضاع الاقتصادية للفرد والمجتمع في الدول الخليجية لم يعكس أثره الاجتماعي على المجتمع إيجابياً، بل أكثر ما يظهر وكأن المجتمع لم يتطور اجتماعياً، بالمفهوم الموضوعي لل الاجتماع، وإذا ما استمر هذا التطور السلبي فإنه أول ما يعكس

آثاره السلبية أيضاً - في المستقبل - على النواحي التربوية والأخلاقية والدينية وبالتالي الاقتصادية والسياسية»^(١).

إن هذه الظاهرة لا يمكن أن توجد في غير المدن لسبب رئيس هو أن تزايد السكان في المدينة يغرى أرباب العمل بالتوسيع في العرض والتنمية فيه، ويصاحبه إقبال الناس على الشراء تبعاً لعادات اجتماعية قد تفرضها ظروف العيش في المدينة ومسيرة أهلها لبعضهم بعضاً، وإن ظاهرياً، وهذا في الغالب لا يظهر في التجمعات السكانية خارج المدن الكبرى، وحتى إن وجد خارجها فلا يمكن أن يكون بالشكل الكبير الذي يedo عليه في المدينة، ومن هنا يمكن النظر إلى هذه الظاهرة، وهي تزايد النزعة الاستهلاكية لدى سكان المدن، باعتبارها نتيجة من نتاج التوسيع الكبير فيها، ومحصلة متوقعة جراء الثقافة الاستهلاكية التي تصاحب مع الثقافة السائدة لدى سكان المدينة.

كما لا يمكن إغفال جانب آخر مسبب لتلك النزعة الاستهلاكية لدى سكان المدن، ألا وهو كون التسوق أصبح جزءاً من الترفيه المشترك للعائلة، وقد يكون هو المناح في ظل الضيق الترويحي الذي تعشه المدينة الخليجية، فالدوران في الأسواق يبدأ بغیر حاجة، ب مجرد الترفيه فحسب، ولكن جودة العرض وحسن الترتيب يغرى أحياناً كثيرة بالإقبال وشراء

(١) خضير عباس المهر، المجتمع الاستهلاكي وأوقات الفراغ (الرياض: دار العلوم للطباعة والنشر ، ١٤٠٧ هـ) ص ١٠٠.

الإنسان ما ليس له به حاجة^(١). ومكمن الخطورة هنا هو اصطدام والدين أبناءهم الصغار معهم، فيشاهد هؤلاء الأبناء أنموذجاً صارخاً لسيطرة الثقافة الاستهلاكية على الوالدين، فهما يقومان بشراء كميات هائلة من السلع. ومن المشاهد المألوفة حالياً أن العديد من الأسواق والمجمعات يوفر عربات صغيرة مخصصة لتسوق الأطفال، فتجد الكثير منهم يدفعون أمامهم العربات ويمارسون هواية الشراء على غرار آبائهم. ولاشك أن ذلك يؤثر بالسلب في التنشئة الاجتماعية لطفل الصغار، الذين يدرّبون على أن يصبحوا كائنات استهلاكية في المستقبل.

(١) ولعل من المناسب في هذا الصدد الإشارة إلى الكتاب الصادر مؤخرًا بعنوان: (توقف عن الشراء واسترد العادات الشخصية والعلاقات الاجتماعية) وهو يتناول استراتيجيات التخلّي عن الرفاهيات والقضاء على النزعة الاستهلاكية لدى الفرد، ويستعرض الكتاب التجربة الحية التي مرت بها الكاتبة عندما قررت التوقف عن التسوق والشراء إلا في أضيق الحدود وللضروريات فقط، حيث إنه لا يمكن التوقف تماماً عن عملية الشراء، من هنا كان أكثر العناصر تشويقاً هو عملية تحديد وتعریف ما هو ضروري. وعلى الرغم من أن الفكرة الأساسية للكتاب هي استكشاف تأثيرات الثقافة الاستهلاكية وليس التوفير، إلا أن الكاتبة تمكنت بنهاية العام من توفير ثمانية آلاف دولار. ومن أهم النقاط التي نجح الكتاب في إبرازها هو تعريف الفارق الدقيق بين الاحتياج إلى شراء المنتج والرغبة فيه. وعلى كل حال فالكتاب لا يقدم دعوة للحياة البسيطة والتخلّي عن الرفاهيات، وإنما يقدم اعترافات كانت الكاتبة كمعظم الناس تتخيّل أنه ليس في إمكانها التخلّي عن بعض السلع التي لا تتخيّل الحياة بدونها. كما يلقي الكتاب الضوء على تنشئي النزعة الاستهلاكية في العالم بشكل عام.

إن من المفارقات الغريبة ما أشار إليه استطلاع إلكتروني أجرته «إيه سي نيلسن»، المزود الأول لبيانات التسويق في العالم، وشمل نحو (٢٣) ألف مستهلك في (٤٢) دولة حول العالم، تحت عنوان «ثقة المستهلك»، وأظهر أن (٥٣٠٪) من المستهلكين في دولة الإمارات العربية المتحدة يذهبون للتسوق بغرض «الترفيه» مرة واحدة أسبوعياً على الأقل، ليحتلوا بذلك المرتبة الثانية على مستوى العالم بعد هونغ كونغ التي بلغت النسبة فيها (٥٣٦٪).

إن مما يزيد من تنامي النزعة الاستهلاكية ويفيد لها في الوقت نفسه هو تزايد ظاهرة الاقتراض من البنوك لسد جوانب كمالية في حياة الأسرة، فعلى سبيل المثال تزايدت قيمة القروض الاستهلاكية للأفراد من البنوك في المملكة العربية السعودية من (٧٣) مليار ريال عام ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م إلى (١٨٢) مليار ريال في عام ١٤٢٧هـ/٢٠٠٧م^(١). وهي قفزة شديدة، مما يؤكّد أن القروض الشخصية الاستهلاكية وصلت إلى مستويات حرجة تتطلب ضرورة تشديد القيود على منحها، ووضع معايير وضوابط جديدة لتحديد أجل وقيمة هذه القروض وبخاصة أن بعض البنوك الخليجية أصبحت تقدم قروضاً تعادل ٥٠ ضعف الراتب، فهي التي تفتح الباب على مصراعيه أمام عملاء الاقتراض من خلال حملات دعائية لا تهدأ وتسهيلات مغرية تقدمها لاستقطاب أكبر قدر ممكن من العملاء لتصدير أكبر حجم ممكن من

(١) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الرابع والأربعون ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٢٩هـ، ص ٥٤.

القروض الشخصية مما يغري الكثير من الناس ويوقعهم في حومة الاستهلاك المذموم الذي يصل بهم إلى حد الإسراف المنهي عنه شرعاً، وبخاصة عندما تكون القروض للحوانب الكمالية البحتة أو مجرد تقليد الآخرين في السفر إلى الخارج في أشهر الصيف.

إن ثقافة الاستهلاك باتت تنخر في عظام مجتمع المدينة الخليجية، وتمدد أمنه واستقلاله وهويته، بل وتلقي به في مصيدة التبعية الاقتصادية والثقافية، مما يهدد الذات والوجود والهوية الوطنية، وبخاصة أن الظاهرة لم تقف عند حد معين، وإنما امتدت إلى أنماط سلوكية أخرى في الحياة اليومية للمواطن، مما جعلها تشكل ثقافة حياتية يومية بكل ما تحمله من آثار وتداعيات خطيرة وذات تأثير واضح في عقلية واتجاهات الأفراد والجماعات، ومن ثم تشكل تحديداً خطيراً للبناء والكيان الاجتماعي. وما يزيد من عمق تلك المشكلة هو أن معظم المواد والأدوات والوسائل وحتى الوجبات الجاهزة، والأجهزة الاستهلاكية تأتي من الخارج، وبكل ما تنتهي عليه من أنماط وقيم ثقافية في معظمها غربية، وهذا يعني تكريس التبعية بكل صورها.

ومن الغرائب في هذا الشأن أن هذه الظاهرة «ظاهرة النزعة الاستهلاكية» استرعت انتباه عالم الاجتماع المسلم (ابن خلدون) في مقدمته، بل قد يكون هو من أول من أشار إليها من بين علماء الاجتماع، وإن كان يطلق عليها اسم آخر وهو «الفنون في الترف»، بل يجعل هذه الظاهرة شبه متلازمة مع ظاهرة التحضر أو الحضارة كما يسميها، فيقول:

«والحضارة كما علمت هي التفنن في الترف واستجادة أحواله والكلف بالصناعات التي تُؤثّق من أصنافه وسائر فنونه من الصناعات المهيأة للمطابخ والملابس أو المباني أو الفرش أو الآنية، ولسائر أحوال المنزل؛ وللتأنق في كل واحد من هذه صناعات كثيرة لا يُحتاج إليها عند البداوة وعدم التأنق فيها. وإذا بلغ التأنق في هذه الأحوال المنزلية الغاية تبعه طاعة الشهوات، فتتلذن النفس من تلك العوائد بألوان كثيرة لا يستقيم حالها معها في دينها ولا دنياهما. أما دينها فلاستحکام صبغة العوائد التي يعسر نزعها، وأما دنياهما فلكلثرة الحاجات والمؤونات التي تطالب بما العوائد ويعجز وينكب عن الوفاء بها»^(١). كما يُشير في موضع آخر من مقدمته إلى أن أهل البادية يعجزون عن سكناً المدن؛ لأن مصر الكثير العمران يكثر ترفة.. وتكثر حاجات ساكنه من أجل الترف، وتعتمد تلك الحاجات لما يدعوا إليها فتتقلب ضرورات.^(٢)

^(١) عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مرجع سابق، ص ٣٤٥.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٣٩.

رابعاً: العلاقات الاجتماعية في ظل التوسيع العمراني

قد يكون من المناسب قبل الحديث عن العلاقات الاجتماعية في ظل التوسيع العمراني للمدينة الخليجية التعرف على إحدى النظريات الحديثة، التي تحاول أن تفسر تطور المدن والأثر الاجتماعي المترتب جراء هذا التوسيع، وهي نظرية (ليوكلاسن) وهي تكاد تفسر وبشكل كبير واقع المدن الخليجية والتطور المنظور لها والمتوقع أن تنتهي إليه عمرانياً واجتماعياً، فعلى الرغم من ظهور العديد من النظريات التي تحاول أن تفسر نشأة المدن ونموها إلا أن نظرية (ليوكلاسن) تُعد الأحدث بينها، والأقرب إلى حد كبير لتفسير نمو المدينة الخليجية وتمددها وتوسعتها الرأسية والأفقية.. والنظرية تقسم نمو المدن ونشأتها إلى أربع مراحل^(١):

- 1 - مرحلة التحضر: حيث يؤدي التوسيع الصناعي إلى هجرة سكان الريف إلى المدن لأسباب عدة ومتداخلة، وبالتالي تزايد عدد سكان المدن بشكل مطرد، يقابلها في الغالب تناقص في عدد سكان الريف.

(١) محمد بن عبد الله الحماد، نشأة المدن ونموها ومشكلاتها في المملكة العربية السعودية، في ندوة (الهجرة من الريف إلى المدن في الوطن العربي: أسبابها - مشكلاتها - مستقبلها) (الرياض: المعهد العربي لإئماء المدن ، ٤٠٧هـ) ص ٤١١.

٢- مرحلة النزوح إلى ضواحي المدن: وهي تحدث عندما تنمو دخول الأفراد بشكل ملحوظ نتيجة لزيادة أجر العمل، ولكن على الرغم من زيادة الدخول فإن الحياة في المدينة تبدأ في فقدان جاذبيتها لتعقد المعيشة فيها نتيجة ارتفاع أسعار السكن وغلاء أسعار السلع والخدمات والأراضي واتساع حجم المدينة، وهنا يلحأ أصحاب الدخول العالية والمتوسطة إلى النزوح إلى الضواحي، ويصبح وسط المدينة مقصورةً على النشاط الاقتصادي وإدارة الأعمال والبنوك التجارية وإن تخل ذلك سكن بعض ذوي الدخول المحدودة في مبان سبق استئجارها منذ فترة طويلة بإيجارات زهيدة مما يدعو المالك إلى إهمال صيانتها، وقد تحول إلى مخازن ومستودعات، وأوكار للعمالة المخالفة، أو يُتجه في النهاية إلى هدمها^(١)، حتى تناح الفرصة للملاك لتحويلها إلى مكاتب أو متاجر أو غيرها من مستلزمات النشاط الاقتصادي التي تدر عليهم قيمة إيجارات مجذبة، وينصاخب مع ذلك زيادة في النزوح إلى الضواحي مما يؤدي إلى ارتفاع

(١) يصف أحد المختصين في التخطيط العمراني هذه الحالة بشكل درامي بقوله: «ولقد اختفت البيوت التقليدية من مدننا بصورة تدريجية مجردة على هذا الرحيل المرّ ضمن حالة درامية حزينة بعدها هجرها أهلها أولاً، ثم تحويلها إلى مخازن وسكن لغير أهلها فماتت مرتين لفراق سكنيها أو لأنّ هدمها أخيراً»، انظر: خالد بن عبد العزيز الطياش، مقال بعنوان: منازلنا الحديثة طمست شخصيات المناطق وألغت الهوية العمرانية، صحيفة الرياض، المملكة العربية السعودية، الرياض، العدد ١٤٣١١، الصادر في ١٧/٨/٤٢٨ هـ، الموافق ٣٠/٨/٢٠٠٨ م، ص ٣.

أجور المساكن وأسعار الأراضي بهذه الضواحي وتبدأ بعض مشكلات المدن في الظهور، ثم يتبع ذلك نزوح جديد من هذه الضواحي إلى المدن الصغيرة القرية والمحيطة بالمدن وهكذا، ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح في العديد من المدن الخليجية مثل: مدينة الرياض، ومدينة الكويت، ومدينة جدة، ودبي.

٣- مرحلة التفكك الحضري: وهي تابعة للمرحلة السابقة ونتيجة لها، حيث يبدأ سكان المدن في التناقض، ولم تعد هناك أهمية لقرب مكان السكن من محل العمل، ويساعد على ذلك شق الطرق وتعيدها والتطور في وسائل المواصلات وانتشار مراقب النقل العام والنمو النسيي للمدن المتوسطة الحجم والصغرى وبعض القرى.

٤- مرحلة إعادة التحضر: وهي مرحلة تالية لما سبقها وتظهر نتيجة لما يأتي:

- التدهور الشديد في حالة السكن وسط المدينة، حيث لم تُعد المباني القديمة تتماشى مع المطالب السكنية الحديثة.

- ظهور تجمعات سكنية كبيرة في بنايات ضخمة يسكنها أشخاص لا تربطهم صلات اجتماعية ومتفاوتون في الثقافة والأذواق والطبع، ويمكن ملاحظة ذلك في التنافس المحموم الآن في بعض المدن الخليجية لبناء الأبراج والبنيات الشاهقة وناطحات السحاب، كما في دبي خاصة.

- هدم المباني القديمة والأثرية وإحلال بنايات حديثة مكانتها مما يفقد المدينة طابعها التاريخي والثقافي المميز لها.

ولا شك أنه لا توجد حدود فاصلة وحدية بين المراحل الأربع، بل هي متداخلة بشكل كبير يتباين بين مدينة وأخرى وفق مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي الأخرى. وعلى كل حال فإنه من المؤكد أن المدن الخليجية ستشهد المزيد من التوسيع، حيث لا يتوقع أن يكون هناك توقف في التوسيع العمراني في المدينة الخليجية، سواء كان هذا التوسيع رأسياً، كما تشير له نظرية (ليوكلاسون) السابق ذكرها، أو أفقياً كما هو في بعض المدن الخليجية الأخرى، ويمكن تصور العلاقات الاجتماعية في كلا الشكلين، أي حين التوسيع الرأسى والذى أبرزه فقدان العلاقات الاجتماعية، أو التوسيع الأفقي التمددى وله مشاكله الاجتماعية الأخرى، التي سيتم الحديث عنها. فواقع العلاقات الاجتماعية في ظل المزيد من التوسيع في المدينة الخليجية يتوقع أن يأخذ المشهد الآتى:

- فقدان العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة والمجتمع بشكل عام: ويمكن أن يعبر عنه في أبرز مظاهره بضعف العلاقات بين سكان المدينة بشكل عام، وبين الجيران بشكل خاص، وهذا هو المشهد الأبرز الذي يمكن أن يلمسه كل راصد للظواهر الاجتماعية في أي مجتمع مدنى، وهذه ما تنبه له ابن خلدون قبل ستة قرون حيث أشار إلى أن المدن تطبع سكانها بطابع خاص، وتؤثر في ثقافتهم ونشاطاتهم، وعلاقاتهم الاجتماعية، كما أنها تتطور بسرعة من حيث الاتساع المكاني، وارتفاع معدلات نمو السكان، ومظاهر العمران المختلفة، وهذا التطور من شأنه أن يحدث تطوراً مشاهداً في

العلاقات والنظم الاجتماعية المميزة لسكان المدن، أما المناطق البدوية فهي تتطور، في رأيه، ببطء شديد، وتتسم الظواهر الاجتماعية السائدة فيها بطابع الثبات والاستقرار النسبيين^(١).

إنه على الرغم من تزايد عدد السكان في المدن بعد توسعها، وكان المتوقع أن تزيد العلاقات وتشابك إثر تزايد عدد السكان، إلا أن الدراسات أثبتت أن نسبة العلاقة الاجتماعية بين السكان لا تزيد بكثرة عددهم وإنما تعتمد على الزيادة في نسبة تقابلهم، إن سكان المباني العالية ذات الأدوار المتعددة، وهو ما يكثر في المدن نتيجة للتتوسيع، قد يجدون صعوبة في تكوين علاقات مع الجيران، أو قد تكون هذه العلاقة ذات عمر قصير، شكلاً ومضموناً، فهذه العلاقات تنمو عند الالتقاء في المدخل أو المصعد أو مواقف السيارات.. «وقد دلت الدراسات على أن جيرة المداخل الخارجية في المساكن المنفردة الأفقية تزيد من فرص التعارف أكثر من جيرة المداخل الداخلية في المباني العالية، فتظهر إحدى الدراسات أن (٢٠٪) من سكان المباني العالية لا توجد لهم أية علاقة مع الجيران من سكان الدور نفسه الذي يسكنون فيه، و(٣٠٪) منهم لا يوجد لهم علاقة مع الجيران في العمارة نفسها في أدوار أخرى، ولاشك أن المباني متعددة الأدوار التي حتمتها ظاهرة التوسيع في المدن للتغلب على مشكلة الإسكان في المدن بعد توسعها قد أدت

(١) محمود الكردي، التحضر: دراسة اجتماعية (اللوحة: دار قطري بن الفجاءة، ١٩٨٤م) ص ٣٣.

إلى قلة العلاقات وتقطعنها بين السكان الناس في المدينة على الرغم من وجودهم في مبني واحد^(١). وفي المدينة الخليجية تظهر إحدى الدراسات الميدانية أنه في الأحياء التي تكثر فيها الفلل أو العمائر المتعددة الشقق والتي يتردد عليها نزلاء كثر وبشكل سريع غالباً ما تكون تلك العلاقات رسمية وفاترة، بخلاف طبيعة العلاقات في الحي الشعبي أو أحياء وسط المدينة التقليدية^(٢).

ولقد تصاحب مع ذلك سبب آخر يمثل حجر الزاوية في جعل أفراد المجتمع يتلقون مع بعضهم بعضاً وبعد ذلك تعارفهم وتقاربهم ألا وهو الممارسات الترويحية لأفراد المجتمع، فمن المعلوم أن الغالبية العظمى من الممارسات الترويحية تتم بشكل جماعي، وهذه من خصائص الممارسات الترويحية في المجتمعات الخليجية قبل التوسع في المدن والانتقال إليها، إلا أن الأمر تبدل في المجتمع المدينة حيث حدث تغير في نمط الترويح، فتحول جزء كبير منه إلى الفردية أكثر منه إلى الجماعية، وليس ذلك عائد إلى طبيعة الممارسة الترويحية ذاتها وإنما إلى البيئة الترويحية، فلم يعد ثمة مكان للترويح في الأحياء كما كان الوضع سابقاً، حيث هذه العمارت الشاهقة لا تتيح

(١) نوبي محمد حسن، النمو الرأسي للعمارة والتقاسك الأسري والاجتماعي، في ندوة (الانفجار السكاني في المدن العربية وتحديات القرن الواحد والعشرين) المعهد العربي لأنماء المدن، الكويت، ٢٠٠٠م، ص ١٩٧.

(٢) طلعت إبراهيم لطفي، أثر الحضريّة في جماعات الجيرة: دراسة ميدانية لعينة من أرباب الأسر في مدينة الرياض، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، الكويت، المجلد ١٦، العدد ٤، ١٩٨٤م، ص ٨٩.

ثمة فسحات مكانية لالتقاء أطفال الحي الواحد أو نسائهم، بل ما يغلب عليهم نتيجة انعدام البيئة المكانية هو الانعزال في السكن الفردي واستجلاب ممارسات ترويجية تتناسب والمكان، غالباً ما تكون هذه الممارسات ذات طابع فردي، وهذا العملية غير المقصودة في الممارسة الترويجية أنتجت عزلة للفرد وبعدها عن حوالها دونما شعور منه، وهذا يكثر في المدن ذات العوائط متعددة الطوابق أو الشاهقة وهو ما تتجه له الآن الكثير من المدن الخليجية.

والحديث السابق يقودنا إلى الحديث بشكل عام عن التفكك الأسري الناتج عن هذا التحضر أو التوسع في المدن، وهو ما يمكن تقسيمه إلى أنواع ثلاثة، فهناك تفكك ظاهري للأسرة وهو فقدان أحد الوالدين بوفاة أو سجن أو طلاق فيتصدع البناء الأسري، وقد يُعرض بشكل أو باخر من خلال أحد الوالدين أو الأقارب أو غيرها، وهناك تفكك باطني وظاهري للأسرة وهو تفكك يحدث نتيجة لوفاة أو سجن أو طلاق أحد الوالدين فيتصدع البناء الأسري ولا يوجد من يعوضه، وهناك التفكك الباطني وهو «عملية نشطة متدرجة الفاعلية بحيث تصبح أعراضه مع مرور الزمن مزمنة..» فعلى الرغم من وجود أطراف الأسرة واكتتمالها الظاهر فإنها غير مترابطة بالأطراف.. بسبب انشغال كل من الزوجين عن الأولاد بأموره الذاتية.. ويمكن إلحاق الأسرة التي يربى نظامها وتضعف روابطها بسبب اشتغال الزوجة بالعمل خارج البيت بشكل يجعلها كثيرة التغيب عن المنزل بما

النوع من الأسرة المتكاملة ظاهراً المفككة باطناً^(١)، ولعل ما ينطبق على الوضع الأسري في المدينة هو التفكك الباطني، فالأسرة في ظاهرها مكتملة، فالوالدان موجودان، والأبناء يعيشون في كنفهم ولكن اشغالات الوالدين يجعل التفكك باطنياً وغير مرئي إلا من خلال آثاره البعيدة ونتائجها الاجتماعية والنفسية العميقة على أفراد الأسرة، وبخاصة الأطفال.

أما بالنسبة للكبار السن فإن الأمر أشد صعوبة، حيث يؤدي التوسيع في العمران الرأسي إلى ابعادهم عن الأماكن العامة لصعوبة الوصول إليها وبالتالي ابعادهم عن أقرانهم وتقليل فرص الالتقاء بهم إلى أقصى درجاته، وهذا يظهر مشكلة تتحت بشكل مباشر مع توسيع المدن، ولا يقتصر الأمر على المسن ذاته وتدور صحته النفسية والاجتماعية نتيجة لهذه العزلة بل يمتد الأمر إلى أسرته ومشاكله الاجتماعية أخرى لعدم القدرة على تفهم احتياجات المسن النفسية والاجتماعية، وبالتالي قد يؤدي الأمر إلى مشكلات في محيط الأسرة الواحدة، إضافة إلى أن عدم تواصل المسن مع المجتمع يؤدي إلى مشكلة اجتماعية أخرى وهي فقدان قيمة احترام كبير السن في المجتمع وعدم وجود نقاط احتكاك بين الأجيال بشكل يضمن استفادة كل جيل من الجيل الآخر بما يؤدي إلى تراكم الخرارة في المجتمع وانتقالها من جيل إلى جيل آخر.

(١) سامية حسن الساعاتي، دور القيم الدينية في تدعيم الأسرة، في المؤتمر الأول لصندوق الزواج، مؤسسة صندوق الزواج، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، ٣٨/١، ١٩٩٨.

إن مما يؤكد قلق المختصين من هذه الانعزالية في طبيعة مساكن المدينة الكبيرة والواسعة جغرافياً أن الناس أصبحوا من كثرة تأقلمهم على هذه الحياة المنغلقة داخل مساكنهم يجدون صعوبة كبيرة في العيش وممارسة الحياة خارجها، ففي إحدى الدراسات الاجتماعية وجد أن «الناس المنغلقين على أنفسهم في المساكن نفوسهم منكسرة وغير قادرين على النظر إلى الناس، ونتيجة لطول فترة بقائهم داخل مساكنهم أصبحت مشاكل العالم الخارجي أقل إلحاحاً عليهم من المسائل البسيطة التي يقابلونها داخل مساكنهم؛ وفي دراسة أخرى تم إجراؤها على فتيات فرض عليهم البقاء في الوحدة السكنية فرات طويلة معزولين عن المجتمع الخارجي تبين أن اختلالاً حدث في مقدارهن على التفكير في المستقبل والقيام بأنشطتهم اليومية، وأصبحن يتقبلن الحكم والسيطرة من المسؤولين عنهن»^(١).

كما أن هناك سبباً آخر لفقدان العلاقات الاجتماعية بين الناس، إثر التوسع في المدن، وهو عدم الاحتياج إلى بعضهم بعضاً، ففي السابق كانت الأدوات والمستلزمات قليلة على مستوى الحي الواحد مما يوجد حاجة للتواصل للاستفادة من بعض ما لا يوجد إلا عند الفرد الآخر، فجاجة بعضهم إلى بعض أوجدت نوعاً من التواصل وفرضته بشكل غير مباشر، كما أن عدم الاستقرار في المنزل من قبل الكثير من الساكدين بسبب صعوبة التملك أوجد مثل هذا الضعف في التواصل بين السكان بشكل عام،

(١) نوبى محمد حسن، مرجع سابق، ص ٢٠٠.

فالمستأجر يشعر أن وجوده في المنطقة مؤقت لذا قد لا يرى ضرورة لتكوين علاقات مع الجيران؛ لأنه يرى أنه سوف يرحل إن قريباً أم بعد مدة لمن تطول لكي يستقر في منزل مملوك له، فعلى سبيل المثال أكد أحد التقارير السكنية عن مدينة الرياض أن (٥٥٢٪) من سكانها في مبان مستأجرة، كما أظهر التقرير أن متوسط إقامة الأسرة بالمسكن بصفة إجمالية يبلغ (١٢) سنة، كما يشير التقرير إلى أن هناك حراكاً سكانياً كبيراً، ويرجع سبب الانتقال إلى تملك الأسرة لمنزل ملك^(١). ولا شك أن قصر مدة بقاء الأسرة في المنزل مدعاة إلى عدم التواصل الكبير مع من حولها، وبخاصة في ظل الانشغالات المتوقعة في حياة المدينة لجميع أفراد الأسرة.

وعلى كل حال لا يمكن أن نغفل أهمية استشعار حق الجار، الذي حث عليه الدين الإسلامي، وضرورة التواصل معه، وأن ذلك من مكارم الأخلاق ومن مبادئ ديننا الحنيف حيث أكد الله عز وجل ذلك في قوله: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَإِلَى اللَّهِ يُنْصَرِفُ الْقَرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينُ وَالْجَارُ ذُي الْقُرْبَى وَالْجَارُ الْجُنُبُ وَالصَّاحِبُ بِالْجَنْبِ وَابْنُ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا كَفَّحُورًا﴾ (النساء: ٣٦)، كما أكد المصطفى ﷺ حق الجار، ومن ذلك ما روتته أم المؤمنين السيدة

(١) تقرير صادر عن الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، منشور بالتفصيل في صحيفة الجزيرة، المملكة العربية السعودية، الرياض، العدد ١٢٩٥٧، الصادر في ١٤٢٩ هـ الموافق ٢٠٠٨/٣/١٢ م.

عائشة، رضي الله عنها، قالت: إن النبي ﷺ قال: «مَا زَالَ يُوصِّنِي جِبْرِيلُ بِالْجَارِ حَتَّىٰ ظَنَّتُ أَنَّهُ سَيُورْقَهُ»^(١)، وفي ظل وجود هذه القيم الإيمانية واستشعارها بين سكان الحي الواحد في المدينة حتى وإن كانت كبيرة سيؤدي ذلك إلى المزيد من التواصل والتلاحم والقرب الاجتماعي، وذلك بداعم الحث الإيماني والرغبة في الامتثال النابعة من روح التدين العام التي يتصرف بها المجتمع الخليجي عموماً.

وختاماً لكل ما سبق، فإن فقدان التواصل الذي نتج عن توسيع المدن الخليجية، يستلزم إيجاد بيئات وظروف تهيئ الالقاء بين أفراد المدينة الواحد، ولاشك أن هناك العديد من الخطوات العملية لتحقيق ذلك التقارب المنشود بين أفراد المجتمع الواحد في ظل توسيع المدينة وهي مشاريع اجتماعية مقتربة سيتم تناولها في الجزء التالي من الدراسة.

(١) أخرجه البخاري.

خامساً: مقتراحات عملية لتجاوز المشكلات الاجتماعية الناشئة عن التوسيع العمراني

ما ورد آنفًا يتضح أن المجتمعات الحضرية الكبيرة والمعقدة في التركيبة الاجتماعية والسكانية يظهر فيها ضعف الروابط الاجتماعية، والتعاون، والألفة، والتكاتف، والتكمال والتكافل الاجتماعي وكثير من صور عدم التلاقي الاجتماعي بين الأفراد نتيجة للاختلاف بين الأفراد في الحالات الاجتماعية والثقافية والتراثية، وكل يحاول الحفاظ على ما لديه ويدعى صحته، وهذا يظهر ضعف الروابط بين الأفراد في الأحياء والانعزال والخصوصية العالية وتنشأ المشكلات الكثيرة، ولاشك أن من أسباب ذلك عدم وجود فرصة وظروف مكانية وزمانية لتحقيق الالتقاء بين أفراد المجتمع الواحد مثلاً في الأحياء المتناثرة في المدينة، أو في العمائر الشاهقة متعددة الأدوار.

إن تصور السبب وتشخيصه يساعد على العمل على إيجاد الحل، فمما سبق يظهر أن جزءاً كبيراً من المشكلة الاجتماعية الناجمة عن توسيع المدن المتوقع لها أن تستمر إذا لم يتم تداركها من قبل المخططين الحضريين والاجتماعيين هو تقطيع صلات الناس، وعدم كفاية الظروف الملائمة للالتقاء الاجتماعي الحقيقي وليس الشكلي، ومن هنا فمن الوسائل التي تعين على

التحفيف من حدة هذه المشكلة الاجتماعية هو السعي لخلق فرص التقاء بين سكان الحي الواحد والعمارة الشاهقة الواحدة.

وهذا ما يتعلق بالآثار الاجتماعية البحتة، وهناك مقترن لعلاج الأثر الذي يلاحظ وهو ضعف الموية، أو انعدامها لأسباب سبق ذكرها ولا داعي لإعادتها مرة أخرى، ومن هنا سيتم سرد عدد من المقترنات التي يرى الباحث أن الأخذ بها أو بعضها سيعمل على تقليل الآثار الناجمة عن توسيع المدن، سواء ما كان منها اجتماعياً أم وطنياً وانتمائنا للوطن والوطنية، فمن ذلك:

١- التوسيع في إنشاء المساجد والمصليات في المدن الكبرى:

إن الحديث هنا لن يتعرض للجانب الشرعي وحكم بناء المساجد أو فضلها فذلك معلوم لكل مسلم، ولكن الحديث سيتركز حول أثيرها الاجتماعي، فالعمارات الشاهقة التي تحوي أعداداً كبيرة من الناس قد انفصمت عرها واهتز ترابطها الاجتماعي، ولم يعد الجار يعرف جاره في الغالب - والسبب الرئيس في ذلك عدم وجود فرصة التقاء زمانية ومكانية - بحاجة إلى إقامة مساجد فيها، ذلك أن المساجد تجيء ظروفاً مكانية وزمانية موحدة لاجتماع أفراد الحي الواحد أو العمارة الواحدة، مما يشجع على التعارف أولاً، ثم التاليف.. فمشكلة العمارات السكنية التي تمأخذها من نظام العمارة العربي يجعل الحياة الاجتماعية والروابط الاجتماعية فيها شبه معبدومة، فالذي يسيطر عادة على هذه التجمعات الخدر والحيطة وليس

الرغبة بالتعرف والتآلف باعتبار أن سكان هذه العمارات من منابت مختلفة، وبخاصة في البلاد العربية البترولية حيث يختلف الجوار، لذلك يعمق بين سكان الشقق في العمارات التباعد والقطيعة، فبعض العمارات يصل عدد سكانها إلى المئات ويطلب الصعود والخروج منها استعمال المصاعد، وهذه الحالة تفقد المسلمين الرغبة في حضور صلاة الجمعة، والخل في ذلك سهل ويسير، يتمثل في تحصيص مجموعة من الشقق المجاورة في العمارت متعددة الأدوار لتكون مسجداً للرجال وجزءاً منها مصلى للنساء، وسيكون الأمر سهلاً على السكان ليتجمعوا في بيئة زمانية ومكانية واحدة، والتكلفة البدنية متناسبة جداً إذا لا يحتاج الأمر إلا الخروج من باب الشقة إلى المصعد ليصل إلى المصلى في العمارة نفسها، و يجعله بالتالي يرى جاره ويتعارف عليه، وتنشأ بينهم فرص للحديث والتعريف والألفة تبعاً لذلك، بدلاً من القطيعة والخذر نتيجة التباعد، ولاشك أن بركة الله ستحل بإذنه عز وجل حينما يخرج ذكر الله من كل عمارة خمس مرات في اليوم الواحد، فضلاً عن أن المسلمين سابقاً لم يكن لهم مكان يجمعهم ويؤلف بينهم إلا المسجد، فلا السوق ولا المدرسة ولا النادي، فهذه الأماكن تجمع شرائح متخصصة من المجتمع، والمسجد فقط هو الذي يجعل قلوبهم جميعاً تخفوا وتحن إليه^(١).

(١) ياسين محمد نجيب غضبان، المسجد في تخطيط المدينة العربية الحديثة، في ندوة (النمو العمراني الحضري في المدينة العربية: المشاكل والحلول) المعهد العربي لإثناء المدن، الرياض، ١٤٠٦هـ، الجزء الأول، ص ٣٣٢.

وما تحسن الإشارة إليه في هذا المجال هو أن بعض الدارسين لتاريخ تنطيط المدن وعمرانها دائمًا ما يتناولون التجمع السكاني لأي مجتمع مسلم على اعتبار أنه تشكل في بدايته من خلال التجمع حول المسجد الذي يكون في حدود مسافات سير مناسبة على الأقدام، وليس هذا فحسب، بل حتى في المدن الكبرى نجد أن الأحياء تجتمع حول المسجد الرئيس (المسجد الجامع الكبير) والذي بدوره يجذب النشاطات ذات العلاقة بالناحية الدينية والتجارية كذلك^(١). الشاهد هنا هو أن المسجد كان ولا يزال محور التجمع البشري لأي مجتمع مسلم، سواء كان تجمعاً صغيراً كما في القرى الصغيرة أو كبيراً كما في المدن الكبرى، وكذلك ينبغي أن نطروح الأمر ليتناسب مع وضع العمارت الكبير ليكون نقطة تمركز رأسية، بدلاً من كونه نقطة تمركز أفقية كما في القرى أو المدن.

٢ - إنشاء مراكز اجتماعية في الأحياء:

إن غلو المدينة الخليجية ظاهرة لا يمكن إيقافها وإن كان يمكن الحد منها، ولا يتوقف ذلك على مقدار المتاح ليس من الظروف الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية فحسب بل أولاً وقبل كل شيء على مقدار الممارسة لأساليب التخطيط ومستوياتها وعلى مقدار الأخذ بأسلوب

(١) تشارلز كوجيل، ماهية المجاورة السكنية المستدامة، ضمن المسابقة العالمية للتصميم العمراني (الحي السكني: سكن وحياة)، الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٢٨هـ، ص ٦٠.

التخطيط كمنهج حتمي إذا كانت هناك رغبة في الخروج بالمدينة الخليجية مما هي مقبلة عليه من تزايد في ظهور مشكلات اجتماعية جديدة وتنامي القائمة حالياً، وبخاصة أن الدراسات تشير إلى أن النمو الحضري سريع جداً، بحيث وقفت الإدارات والهيئات المسؤولة عن هذه المدن عاجزة أمام الأزمات الناجمة من النمو السريع لأحجام المدن، ولا تشير الدلائل إلى أن اتجاه التحضر سيضعف أو يتوقف في المستقبل القريب أو البعيد، بل تشير بعض الدراسات وأبحاث المهتمين بدراسة المدن العربية إلى أن التحضر سيستمر في النمو، وأن أعداد سكان المدن العربية سيتضاعف^(١).

لذلك فإنه من المفيد وسط ذلك كله السعي الخيث من المسؤولين والمهتمين بالشأن الاجتماعي المسرعة والمبادرة في البحث عن طرق ووسائل مفيدة للتخفيف من المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها الكثير من أبناء المدن المتعددة، وذلك عن طريق إحداث نوع من المشاركة المجتمعية في إدارة وحل القضايا الاجتماعية التي تكون جزءاً من نتاج التفاعل الاجتماعي في ظل توسيع المدينة، سواء كان ذلك في محيط الأسرة أو محيط الجيران أو المحيط الاجتماعي للمجتمع المحلي المشترك، وذلك باستخدام مداخل

(١) تماضر محمد حسون وحسين علي الرفاعي، التحضر والتغيرات في التركيب الاجتماعي وأثر ذلك على الجريمة والانحراف، في ندوة (النمو العمراني الحضري في المدينة العربية: المشاكل والحلول) المعهد العربي لإلئاماء المدن، الرياض، ١٤٠٦هـ، الجزء الأول، ص ٢٣٢.

وقائية وعلاجية وتنموية. وفي هذا الإطار يأتي هذا المقترن لإيجاد مركز اجتماعي للحي للعمل على إعادة الترابط بين أفراد الحي الواحد، والتعامل مع هذه المراكز على اعتبار أنها تمثل إحدى المشروعات التنموية التي تسعى لإعادة روح الحي الواحد والتكاتف بين أفراده.

فتبيجة للهجرة من الريف والقرية والبادية والاستقرار في المدن، والاحتياك بثقافات وخلفيات اجتماعية متعددة ومتوعة، ونتيجة للاختلاف في التركيبة السكانية، تبرز مشكلات متعددة منها ما يتعلق بسوء التكيف الاجتماعي مع المجتمع الجديد، ومنها ما يتعلق بالخوف من فقدان الذات والضياع في ثقافة المجتمع الجديد، الذي يخالفه في الكثير من مكونات الثقافة الفرعية، ومنها ما يتعلق بالانغماس في الخطأ على اعتبار أن هذا هو المطلوب في المجتمع الجديد، ومنها ما يتعلق بسوء التقدير للكثير من المعطيات في جوانبها المتعددة، ومنها ما يتعلق بالتكوينات الشخصية للفرد، لذلك كله وجوب العمل على إيجاد صيغة تستوعب كل تلك المعطيات، ومن ذلك إيجاد مراكز للأحياء تستوعب أهل الحي بمختلف مستوياتهم العرقية والجنسية والثقافية، وتبرز حاجة المجتمع بمختلف فئاته وتعدد شرائحة إلى برامج عملية وتطبيقات واقعية تغذي احتياجاته الاجتماعية والتربوية والثقافية والخدامية وغيرها، وتتضاعح حاجة المدينة الخليجية إلى مشروع (مراكز الأحياء) من خلال النظر في الأوضاع بعمومها، سواء الاجتماعية منها، أم الأمنية، أم الاقتصادية، أم الخلقية التي يعيشها مجتمع المدينة الخليجية.

إن مشروع (مركز الحي) المشار إليه آنفًا يتطلب بالضرورة إيجاد فراغات مكانية في الأحياء السكنية لخدمة العلاقات الاجتماعية، مثلها مثل الحدائق والساحات المفتوحة، ومرات المشاة. وهذه الفراغات العمرانية والأماكن المفتوحة تُعد مجالاً رجباً لاحتواء أنشطة السكان الجماعية والاجتماعية في كل حي من الأحياء، وتكون أرضية مناسبة للقاءات بينهم^(١)، إلا أن الفارق أن (مراكم الأحياء) هي الأنسب كونها تتمتع بتجهيزات جاذبة، تباين وفق مختلف المستويات العمرية، والثقافية لسكان الحي، إضافة إلى وجود نوع من الضبط الذي يشجع الأهالي إلى دفع أبنائهم إلى ارتياحها بشكل مطمئن لهم تربوياً واجتماعياً.

وبتأمل هذا الأمر تتضح أهمية مثل هذا المشروع الاجتماعي، وال الحاجة الماسة إليه لا سيما في هذه الظروف التي تعصف بالمجتمعات والأفراد، فرسالتها تمثل في تكوين علاقة إيجابية بين الفرد ومحبيه الذي يعيش فيه، وتشجيع مشاركة السكان في جهود تنمية المدن وتطويرها، والمحافظة على مكتسباتها ومنجزاتها، وهذه الرسالة ت يريد أن تستنهض همم جميع أفراد الحي والمجتمع ليكونوا أعضاء فاعلين، أصحاب مبادرات ذاتية ومشاركة إيجابية، كل حسب طاقته وموهبتـه.

(١) علي بن سالم باهتمام، البيئة الطبيعية والحياة الاجتماعية، ضمن المسابقة العالمية للتصميم العمراني (الحي السكني: سكن وحياة)، البيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٢٨هـ، ص ٤٣.

إن من الضرورة بمكان أن نبدأ من حيث انتهى الآخرون، فمشروع (مراكز الأحياء) قد سبقت إليه دول عديدة، يرثى لدى بعضها الحاجة إلى هذه المراكز نتيجة لسوء أوضاعها الاجتماعية وتقطع الصالات بين أفرادها، كما هو الحال في دول الغرب كأمريكا وبريطانيا، فالأخبار تشير إلى وجود (٤) آلاف مركز في بريطانيا وحدها، يشترك فيها أكثر من (٤) مليون عضو، ويعمل فيها رسمياً (٢٣٠) ألف موظف، إن هذه التجربة رصيده يمكن تقويمه، ومن ثم الإفاداة من إيجابياته وتحبب سلبياته^(١).

٣- تفعيل العمل الخليجي المشترك لتفعيل حدة العمالة غير العريبية:
تُعدُّ منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية بشكل عام كياناً جغرافياً واحداً، وبخاصة أنها تمتلك جذوراً تاريخية وحضارية مشتركة، وخصائص اجتماعية وثقافية متماثلة أو متقاربة إلى حد كبير، فقد كانت القبائل والعشائر والعائلات على صلات وروابط متميزة، ولا تزال كذلك، كما أن النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية لدول المنطقة وشعوبها متتشابهة نسبياً، إضافة إلى أن مصالحها ومصيرها ومستقبلها مرتبطة ببعدي الحاجاج الذي يمكن تحقيقه بأقصى درجات التنسيق والتكميل على كل الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية، خصوصاً في ظل التزايد الكبير

(١) يحيى بن محمد زرمزي، مراكز الأحياء: تجربة واقعية، ونظرة مستقبلية، في ندوة المؤسسات المجتمعية والأمنية: المسؤولية المشتركة) كلية الملك فهد الأمنية، الرياض، ١٤٢٥هـ، الجزء الأول، ص ٥٤٥.

لأعداد الوافدين من خارج المنطقة ووصولهم في بعض المناطق إلى مرحلة الخطر على الهوية الوطنية^(١).

لقد كان وما يزال من أهداف مجلس التعاون لدول الخليج العربية حين قيامه وفق إعلان أبو ظبي الصادر عن الدورة الأولى للمجلس الأعلى في مجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقد عام ١٤٠١هـ/١٩٨١ تحقيق التنسيق والتكميل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها، وتعزيز وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.^(٢)

وهناك جهود بذلت ولا زالت تبذل من قبل المجلس لتحقيق هذه الأهداف بشتى الوسائل التي حددتها الأهداف، وهي: تحقيق التنسيق والتكميل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها، وذلك من خلال وضع أنظمة متماثلة في دول المجلس في المجالات الاقتصادية والمالية، والشئون التجارية، والتعليمية والثقافية، والاجتماعية والصحية، والإعلامية، والإدارية، وكل ذلك طلباً لتعزيز وتوثيق الروابط والصلات

(١) عبد الله بن ناصر السدحان، العمل الاجتماعي المشترك في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال ربع قرن: دراسة استطلاعية نقدية، مجلة التعاون، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، السنة الحادية والعشرين، العدد ٦٣، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، ص ١٥١.

(٢) النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، ١٤١٢هـ، الرياض، ص ٦.

وأوجه التعاون بين شعوب المجلس، التي تُعدُّ تجسيداً مؤسسيّاً لواقع تارخيٍّ ينادي واجتماعيًّا وثقافيًّا، حيث تميّز دول المجلس بعمق الروابط الدينية والثقافية، والتمازن الأسريّ بين مواطنها، وهي في مجملها عوامل تقارب وتوحد عززتها الرقعة الجغرافية المنبسطة التي يسرّت الاتصال والتواصل بينهم وأوجدت ترابطًا بينهم وتجانساً في الموربة والقيم.

ويتضمن العمل الاجتماعي المشترك، الذي يعزز من اللحمة الاجتماعية بين دول المجلس وشعوبه جوانب عدّة تشمل: المرأة والطفولة والأسرة، والشباب، وذوي الاحتياجات الخاصة، وكبار السن والعمل التطوعي والتعاوني، والتنمية الاجتماعية، وتم جهود التعاون والعمل المشترك بالتنسيق بين الأمانة العامة لمجلس التعاون للدول الخليجية والمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية ومن خلال سكرتариته الفنية (المكتب التنفيذي) في البحرين، وتسعى إلى تحقيق أهداف التعاون والتنسيق الجماعي بين الدول الأعضاء في كافة الحالات العمالية والاجتماعية عن طريق تنفيذ العديد من الأنشطة والفعاليات ورسم السياسات واعتماد القوانين والأنظمة الموحدة، ووضع اللوائح التموذجية والأدلة والأطر العامة للعمل بهدف توحيد المفاهيم والأسس والضوابط الفنية والعملية، مع تبني الخطط وتنفيذ المشاريع والبرامج الاجتماعية والعمالية الخليجية المشتركة.

ويُعدُّ مشروع (أسابيع العمل الاجتماعي) من أبرز الفعاليات المشتركة وأظهرها إعلامياً، وهي فعاليات جماهيرية، يتم الاحتفال دوريًا مرة واحدة

كل عامين من خلال تنظيم أسبوع للعمل الاجتماعي تحتضنه إحدى الدول الأعضاء وتشارك فيه وزارات العمل والشؤون الاجتماعية وكافة الجهات الرسمية الأهلية المعنية، ويكون لكل أسبوع شعار خاص به؛ ويهدف الاحتفال بالأسبوع إلى: التعريف بالعمل الاجتماعي في دول الخليج، وأهميته، والعمل على تكامله وتوسيعه، ودعم المساهمة الأهلية التطوعية في العمل الاجتماعي، وترسيخ فعاليتها، إضافة إلى تبادل الخبرات والمعلومات والتجارب الاجتماعية الرائدة.

وعلى الرغم من وجود العديد من الاتفاقيات الأمنية والقضائية والاقتصادية، التي تعمل على التقارب الاجتماعي بين مجموعات الدول الأعضاء في مجلس التعاون بشكل غير مباشر كما هو الحال في آلية التنقلات والسماح بتملك العقارات والمساهمة في الشركات الخليجية... الخ إلا أنها لازالت دون الطموح، كما يرى العديد من المراقبين، وبخاصة عندما تكون المقارنة مع الأهداف التي ارتكبها قادة الدول عشية إنشاء المجلس.

فعلى الرغم من كثرة الفعاليات الاجتماعية التي تمت على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية، إلا أنها لم تزل تدور في مجالات محدودة كما وكيفاً، وفي برامج مباشرة قد لا تؤدي الغرض المرجح منها، فلا يمكن إنكار الجهد الكبير الذي يبذل من المجلس، ولكن يؤخذ عليه النقطة؛ وما من شك أن الوحدة الخليجية التي ينتظرونها القادة السياسيون في دول المجلس لا يمكن أن تمر إلا من بوابة المجتمعات، فبدون وجود تقارب مجتمعي

فسيكتب للعديد من البرامج المشتركة الإخفاق أو عدم تحقيق حجم الأهداف المتوقعة أو كميتها، وبخاصة أن الأرضية الاجتماعية مناسبة للسعى في هذا المجال، فدول المجلس تمتلك وحدة جغرافية واحدة، وجذوراً تاريخية مشتركة، وعوامل تكوين اجتماعية متشابهة وهي الدين واللغة.

ومن هنا لابد من تفعيل كبير وواسع وشامل للعمل الاجتماعي الخليجي المشترك للسعى نحو تفعيل أكبر للهوية الوطنية وتعزيز الوحدة الوطنية من خلال التكيف الكبير من البرامج المشتركة وتوسيعها وعميمها، بالإضافة إلى إنشاء مركز إقليمي خليجي للبحوث والتدريب الاجتماعي، يختص بإعداد الدراسات الخاصة بالمشكلات الاجتماعية الخليجية من حيث حجمها وطبيعتها والعوامل التي تؤدي إليها ووسائل مواجهتها، ولا بد من اتخاذ المدخل الإعلامي لتمرير العمل الاجتماعي المشترك والمشروعات الاجتماعية التي تعمل على تحقيق التقارب الاجتماعي بين شعوب دول المجلس؛ ومن ذلك التوسيع الكبير في الإنتاج البراجي الإعلامي المشترك، وإنتاج البرامج ذات التقارب الاجتماعي بين شعوب دول المجلس؛ ومن ذلك أيضاً السعي الحثيث لإدراج الجمهورية اليمنية ضمن منظومة الفعاليات الاجتماعية للمجلس بشكل أكثر تسارعاً، حيث سيعطي عمقاً استراتيجياً اجتماعياً أكبر للمجلس، وائزاناً مجتمعياً بالنظر إلى إحلال العمالة اليمنية محل العمالة الوافدة، وبخاصة من كان من هذه العمالة الوافدة متباين في ثقافته وعقيدته، وهذه التوصية منطلقتها بعد الاجتماعي فحسب، وذلك من واقع

نتائج الدراسات الخليجية نفسها عن أثر العمالة الأجنبية على المجتمع الخليجي .. «فوجود العمالة اليمنية في دول المجلس وما تميز به هذه العمالة من وحدة الثقافة والعادات والتقاليد مع شعوب دول المجلس سيلعب دوراً هاماً في التخفيف من الآثار السلبية للعمالة الأجنبية وأحد هذه الحلول العملية والتطبيقية لمواجهتها قبل أن تتفاقم ويصبح من الصعب السيطرة على أبعادها المختلفة، التي يمكن أن تؤثر على كيانات دول المجلس ذاتها»^(١).

٤- إيجاد منافس سكني للمدن الكبرى:

من المعلوم أن الفترة الماضية كان التركيز فيها على التوسيع الإنساني، والتعليمي، والصحي يتجه إلى المدن الرئيسة بشكل كبير وواضح، ومن هنا لا بد من إيجاد منافسة لهذه المدن الكبرى بما تحويه من خدمات تعليمية وصحية وذلك من خلال تشجيع نمو المدن الصغيرة أو المتوسطة للحد من توسيع المدن الكبرى وتركز السكان فيها، وهذا يتآتى بتوجيهه بعض المشروعات الكبرى لها كالمستشفيات، أو الجامعات. وهذا ما بدأت تأخذ به بعض الدول الخليجية مثل المملكة العربية السعودية، حيث أنشأت حتى الآن أكثر من (٢٠) جامعة في مختلف مدن المملكة الصغرى لتحدد من هجرة الطلاب والطالبات وأسرهم للمدن الكبرى لمواصلة الدراسة. فقد كان هناك فقط سبع جامعات كبيرة في المدن الرئيسة، وهذا أدى بالفعل إلى نزوح

(١) أكرم عبد الملك الأغبري، اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي: دراسة أمنية استراتيجية (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٩) ص ٣٦٩.

أعداد كبيرة من مختلف المدن الصغرى إلى تلك المدن الكبيرة لمواصلة الدراسة، وغالباً ما كانت الأسرة تنسحب مع الابنة الطالبة لتسكن في المدينة لطمئن على ابنتها، ويترتب على ذلك البحث عن عمل في المدينة نفسها ثم الاستقرار النهائي، ولكن وجود الجامعة في مدينتهم نفسها أدى بالفعل إلى التقليل من نزوح العائلات لطلب الدراسة للأبنية.

٥- مراجعة الاستراتيجية السكانية المستقبلية للدول الخليجية:
ويتمثل ذلك في عدد من الخطوات العملية الصحيحة لواقع التركيبة السكانية في الدول الخليجية، بما يحقق نوعاً من التوازن في التركيبة السكانية بشكل عام، وما يعمل على تخفيف التدهور الكبير في استعمال اللغة العربية، والتخفيف من انتشار الثقافات الأجنبية وبخاصة غير المسلمة، ومن ذلك على سبيل المثال: تشجيع زيادة النسل وتکثیره بين المواطنين، وتقدم العديد من المحفزات التشجيعية والمادية، بسبب النقص الشديد في عدد السكان المواطنين بالنسبة للسكان الوافدين، كما هو في دولة الكويت على سبيل المثال^(١).
ومن الخطوات التصحيحية للتركيبة السكانية إعطاء الأفضلية للعمل للجنسيات الخليجية أولاً إن وجدت، ثم الجنسيات العربية ثانياً، ثم الجنسيات المسلمة ثالثاً إن كان من يتقن اللغة العربية، وليس في ذلك تفضيل لجنس العرب، مقابل الماوية الإسلامية، ولكن المرحلة في الدول الخليجية تتطلب

(١) عبد العزيز عبد الله الصرعawi، وعبد الله غلوم الصالح، مرجع سابق، ص ٢٢.

تداركًا سريعاً لواقع اللغة العربية وهذا من هذا الباب^(١). كما تتطلب هذه المراجعة لل استراتيجية السكانية أن يكون هناك توازن ومحاسبة بين أعداد الجنسيات الوافدة، بحيث لا تتضخم جنسية على حساب جنسيات أخرى أو على حساب أهل البلد الأصليين، كما هو في بعض الدول الخليجية، حيث طفت أعداد الجنسية الهندية على سبيل المثال، على عدد أهل البلد الأصليين. إضافة إلى منع الإقامة الدائمة للوافد، وتأكيد تحديد مدة لبقاء الوافد وعودته إلى بلاده، حتى لا يستوطن مع مرور الوقت، كما هو حاصل في بعض البلدان الخليجية.

٦- التوسيع في إيجاد حضانات للأطفال مأمونة اجتماعياً:

ويهدف هذا المقترن إلى تقليل ساعات تعرض الطفل لمعامل الخادمة أو المربية.. وجود مثل هذه الحضانات في مقر عمل المرأة العاملة، أو قرية من منزلها مع اشتراطات مشددة في جنسية ولغة من يعمل في هذه الحضانات بحيث تكون من المواطنات إن تيسر ذلك، أو من الجنسية العربية على أقل

(١) ولعل بوادر ذلك ما أعلنته دولة الإمارات العربية المتحدة من تشكيل لجنة وطنية للتركيبة السكانية برأسها وزير الداخلية، حيث اعتمد مجلس الوزراء في الإمارات في عام ٢٠٠٨م خمس مبادرات رفعتها إليه اللجنة المنكورة تهدف إلى تخفيض عدد العمال الوافدين، ومن هذه المبادرات على سبيل المثال: السماح للطلبة العرب من أبناء الوافدين العاملين في الإمارات بالعمل خلال فترة دراستهم. انظر: صحيفة الحرية، لندن، العدد رقم ١٦٥٨٧، الصادر في ١٤٢٩/٩/٢ الموافق ٢٠٠٨/٩/٢م، ص ١٣.

تقدير، سيعمل على جعل الطفل يتعرض في بداية مرحلة تكوينه اللغوي إلى من يتحدث اللغة العربية بدلاً عن اللغة المجينة، التي يستعملها بعضهم الآن مع الخادمات أو اللغة الأصلية للخادمة، فضلاً عن كون هذا الإجراء سيؤدي إلى مساهمة المرأة في سوق العمل، ويرفع من طاقتها الإنتاجية كلما توفرت الظروف المطمئنة لها في حضانة طفلها في مكان مأمون بيئياً وثقافياً، وحتى عقائدياً.

٧- تطوير التصميم العمراني للأحياء بما يتاسب والمجتمع الخليجي:
على الرغم من كون هذا المقترن قد يبدو من الصعوبة بمكان، لكنه من باب تدارك ما يمكن تداركه، وما لا يدرك كله لا يترك جله، فالمخططات العمرانية التي بدأت تنتشر في أطراف المدينة الخليجية، أخذت طابعاً شبه موحد، ويکاد يكون النموذج الشبكي هو السائد، حيث البساطة وأكبر استغلال للأرض من قبل ملاكها لزيادة عدد القطع المتاحة للبيع. ولكن هناك العديد من النماذج التخطيطية للحي السكني يمكن أن يُتاح من خلالها تحقيق الحياة الاجتماعية في الحي السكني، ومن واقع تجربة عملية في المسابقة التي أجرتها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض^(١) حول هذا الأمر بالذات تقدم أكثر من (٢٨٠) متسابق بنماذج تفنن مقدموها في عرض تصاميم لأحياء سكنية لها عنابة كبيرة بالجوانب الاجتماعية التي كانت مغفلة في المخططات

(١) الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، ندوة ومسابقة (الحي السكني أكثر من مجرد مساكن)، ١٤٢٨ـ٢٠٠٧م.

العمرانية السابقة بلا استثناء على مستوى مدن دول الخليج. ويمكن في هذا المجال أن يُؤكَّد على ضرورة وجود تصاميم تمكن من يرغب في تكوين مجتمعات سكنية بمساحات معقولة في متناول الجميع لتكوين النموذج الخليجي للأسرة، الذي سبق الحديث عنه، وهو المتمثل في مجتمعات سكنية تضم الأسرة الكبيرة لتحقيق الأسرة الممتدة، وفي الوقت نفسه تحوي وحدات سكنية تحقق الاستقلالية لتحقيق ما يُسمى الأسرة النووية، ولكن كان هذا النموذج المتطور موجود في بعض المدن الخليجية مثل: مدينة الرياض ومدينة جدة -على حد علم الباحث-، ولكنها تبقى اجهادات فردية لمن يمتلكون حسناً اجتماعياً في التصميم العمراني، وهم قلة بين آحاد أفراد المجتمع، مما يتطلب الأخذ بهذا التوجه بشكل رسمي من قبل أمانات المدن الخليجية، وقد يكون لبعض الأحياء ، أو يكون في جزء محدد سلفاً من بعض الأحياء الحديثة.

والله الموفق.

المراجع والمصادر

- (١) إبراهيم بشني، تعقيب على بحث (العمارة السكنية وعلاقتها بسلوك الفرد والمجتمع)، ضمن (دعم دور الأسرة في مجتمع متغير)، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، البحرين، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعملية، العدد ٢٨، ١٩٩٤ م.
- (٢) إبراهيم بن محمد العبيدي، و عبد الإله بن سعيد، اتجاهات طلاب الجامعات نحو العمل في المدن والقرى السعودية، مركز أبحاث مكافحة الجريمة، وزارة الداخلية، الرياض، ١٤١٥ هـ.
- (٣) إبراهيم بن محمد العبيدي، و عبد الله بن حسين الخليفة، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للأسر المستخدمة للعملة النسائية المترتبة: دراسة ميدانية بمدينة الرياض، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، العدد الثاني عشر، ١٤١٥ هـ.
- (٤) إبراهيم بن محمد المنصور آل عبد الله، التغير الاجتماعي في المملكة العربية السعودية: دراسة وصفية تحليلية لمسيرة التغير الاجتماعي، مجلة جامعة الإمام، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، العدد ٢٤، شوال ١٤١٩ هـ.
- (٥) إبراهيم خليفة، المربيات الأختصاصيات في البيت العربي الخليجي، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، ١٤٠٥ هـ.
- (٦) أبو بكر أحمد باقader، العمالة النسائية وأثرها على تربية الشء، في سلسلة محاضرات الثقافة الأمنية للموسم الثقافي الثالث، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٤١١ هـ.
- (٧) أبو بكر أحمد باقader، القضايا والمشكلات الزوجية في مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، البحرين، ٢٠٠٣ م.
- (٨) أبي عيسى الترمذى، سنن الترمذى، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٢١ هـ.

- ٩) احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت .٢٠٠٤
- ١٠) احمد سالم الأحمر، علم اجتماع الأسرة بين التظير والواقع المتغير، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ٤.٢٠٠٤
- ١١) اعتدال عطيري، أطفالنا والخدمات: دراسة علمية لأنّرها على تلميذة المرحلة الابتدائية، مطباع شركة دار العلم للطباعة والنشر، جده، بدون تاريخ.
- ١٢) أكرم عبد الملك الأغبري، اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي: دراسة أمنية استراتيجية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٩
- ١٣) الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٦، نيويورك، ٢٠٠٦
- ١٤) باقر سليمان النجار، الأسرة والتغير الاجتماعي في المرحلة الانتقالية لمجتمع الخليج العربي، ضمن (دعم دور الأسرة في مجتمع متغير)، المكتب التنفيذي مجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، البحرين، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعملية، العدد ٢٨ ، ١٩٩٤ م.
- ١٥) بدر عمر العمر، تعقيب على بحث (الأسرة والتغير الاجتماعي في المرحلة الانتقالية لمجتمع الخليج العربي)، ضمن (دعم دور الأسرة في مجتمع متغير)، المكتب التنفيذي مجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، البحرين، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعملية، العدد ٢٨ ، ١٩٩٤ م.
- ١٦) كيم جواد الجشي، نظرية على احتياجات ومتطلبات الأسرة الخليجية، ضمن (دعم دور الأسرة في مجتمع متغير)، المكتب التنفيذي مجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، البحرين، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعملية، العدد ٢٨ ، ١٩٩٤ م.
- ١٧) تشارلز كوجيل، ماهية المعاورة السكنية المستدامة، ضمن المسابقة العالمية للتصميم العرماي (البي السكني: سكن وحياة)، الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٢٨هـ.

- ١٨) تماضر محمد حسون و حسين علي الرفاعي، التحضر والتغيرات في التركيب الاجتماعي وأثر ذلك على الجريمة والانحراف، في ندوة (النمو العمراني الحضري في المدينة العربية: المشاكل والحلول) المعهد العربي لإ搦اء المدن، الرياض، ١٤٠٦هـ.
- ١٩) جريل، ن. س، التحضر في الجزيرة العربية، ترجمة: أبو بكر أحمد باقادر، مكتبة الجسر، جده، ١٩٩٠م.
- ٢٠) جليل وديع شكور، أمراض المجتمع: الأسباب - الأصناف - التفسير، السدر العربية للعلوم، بيروت، ١٤١٨هـ.
- ٢١) جيري لي، البناء الأسري والتفاعل: تحليل مقارن، ترجمة فهد عبد الرحمن الناصر، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ٢٠٠٦م.
- ٢٢) خالد احمد الشلال، الاغتراب الأسري وأثره في تنمية أفراد الأسرة الكويتية، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلس العلمي، جامعة الكويت، الكويت، الرسالة، ٢٦٤، ١ لحولية ٢٨، ١٤٢٨هـ.
- ٢٣) خالد بن عبد العزيز الطياش، مقال بعنوان: منازلنا الحديثة طمست شخصيات المناطق وألغت الهوية العمرانية، صحفية الرياض، المملكة العربية السعودية، الرياض، العدد ١٤٣١١، الصادر في ١٧/٨/٢٠٠٨هـ الموافق ٣٠/٨/٢٠٠٨م.
- ٢٤) خضرير عباس المهر، المجتمع الاستهلاكي وأوقات الفراغ، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ١٤٠٧هـ.
- ٢٥) خلف احمد خلف العصفور، قضايا الأسرة والزواج في دول مجلس التعاون الخليجي، في المؤتمر الأول لصندوق الزواج، مؤسسة صندوق الزواج، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، ١٩٩٨م.
- ٢٦) ذياب موسى البدائنة، التحضر والجريمة في المجتمع العربي، في ندوة (المدينة والسكن الشعوي)، المعهد العربي لإ搦اء المدن، الرياض، ١٩٩٨م.
- ٢٧) رابح بو دبابة، ظاهرة الطلاق بين الأسباب والآثار: الإمارات العربية المتحدة أنموذجاً، مجلة شؤون اجتماعية، عدد ٨٥، جمعية الاجتماعيين، الشارقة، ٢٠٠٥م.
- ٢٨) رجاء مكي طبار، عصر المدن الحديثة وأثره على بيئة الأسرة والمجتمع والمدينة، ضمن ندوة (الأسرة والمدينة والتحولات الاجتماعية بين التنمية والتحديث)، المكتب التنفيذي

- ١٤١٩ هـ. مجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، البحرين، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعملية، العدد ٣٦، ١٤١٩ هـ.
- ٢٩) رشود بن محمد الخريف، التحضر في المملكة العربية السعودية: دراسة في تعريف المدن وتوزيعها الحجمي ومعدلات نموها السكاني، مركز البحوث، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤١٩ هـ.
- ٣٠) رمزي بن احمد الزهراني، توزع المدن السعودية ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، دولة الكويت، ٢٠٠٦ م.
- ٣١) سامية حسن الساعافي، دور القيم الدينية في تدعيم الأسرة، في المؤتمر الأول لصندوق الزواج، مؤسسة صندوق الزواج، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، ١٩٩٨ م.
- ٣٢) سعاد العربي، دور التنشئة الاجتماعية في توطيد الاتباع الوطني، ضمن أعمال مؤتمر (علم في أسرة)، مؤسسة التنمية الأسرية، أبو ظبي، ٢٠٠٩ م.
- ٣٣) صالح بن إبراهيم الخضريري، المشكلات الاجتماعية للعمالة المنزلية (دراسة ميدانية)، مركز بحوث كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٢٤ هـ.
- ٣٤) صالح بن علي المذلوول و محمد عبد الرحمن، التأثيرات المتباينة بين النمو السكاني والتنمية الحضرية: استنتاجات وتوجهات لدول مجلس التعاون الخليجي، في ندوة (الانفجار السكاني في المدن العربية وتحديات القرن الواحد والعشرين) المعهد العربي لإغاثة المدن، الكويت، ٢٠٠٠ م.
- ٣٥) صحيفة الجزيرة، المملكة العربية السعودية، الرياض، العدد ١٢٩٥٧، الصادر في ١٤٢٩/٣/١٢ الموافق ٢٠٠٨/٣/٢٠ م.
- ٣٦) صحيفة الحياة، لندن، العدد رقم ١٦٥٨٧ الصادر في ١٤٢٩/٩/٢ الموافق ٢٠٠٨/٩/٢ م.
- ٣٧) طلت إبراهيم لطفي، اثر الحضرية في جماعات الجزيرة: دراسة ميدانية لعينة من أرباب الأسر في مدينة الرياض، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، الكويت، المجلد ١٦، العدد ٤، ١٩٨٤ م.
- ٣٨) طه احمد طه متولي، التحديات الحضرية وانعكاساتها الأمنية، ضمن أعمال ندوة (الأمن الحضري)، مركز البحوث والدراسات الشرطية، أبو ظبي، ١٤٢٢ هـ.

- (٣٩) عبد الإله أبو عياش و إسحاق يعقوب القطب، الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضورية، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٠ م.
- (٤٠) عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تحقيق: محمد الاسكندراني، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٢٥ هـ.
- (٤١) عبد الرزاق بن حمود الزهراني، ابن خلدون ونشأة المدن: دراسة في علم الاجتماع الحضري، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، العدد الخامس، ١٤٢١ هـ.
- (٤٢) عبد العزيز بن عبد الله كامل، خواطر في العمران، بدون ناشر، ١٤٢٤ هـ، ص ٣٩.
- (٤٣) عبد العزيز عبد الله الصراوي، عبد الله غلوم الصالح، دور مؤسسات رعاية الشباب وجمعيات النفع العام في توجيه الأسرة في المجتمع الكويتي، ضمن أوراق العمل المقدمة في مؤتمر (الأسرة في التغيرات الكويتية)، رابطة الاجتماعيين بالكويت، الكويت، ١٩٩٦ م.
- (٤٤) عبد اللطيف بن دبيان العوفي، دواع التعرض للقنوات الفضائية التلفزيونية المحلية والفضائية والإشعارات المتحققة منها، والأثار الناجمة عنها: دراسة ميدانية تتبعة لثلاث عينات من مدينة الرياض على مدى خمسة عشر سنة، مركز بحوث كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٢٨ هـ.
- (٤٥) عبد الله البنيان، و السيد شتا، تحليل اجتماعي لظاهرة الترويج وأهميتها في مجتمعنا المعاصر بالتطبيق على المجتمع السعودي في (الترويج في المدن العربية)، المعهد العربي لإماء المدن، الرياض، ١٤١٥ هـ.
- (٤٦) عبد الله الفائز، نظرة مستقبلية لمدينة الرياض عام ٢٠٢٠ م، صحيفة الاقتصادية، الرياض، العدد ٤٩٠٢ ، الأربعاء ٢٥ صفر ١٤٢٨ هـ، الموافق ٢٠٠٧/٣/١ م.
- (٤٧) عبد الله بن حسين الخليفة، الثوابت والمتغيرات في المجتمع السعودي، ضمن بحث مؤتمر المملكة العربية السعودية في مائة عام، الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة ، دارة الملك عبد العزيز، ١٤٢٨ هـ.
- (٤٨) عبد الله بن ناصر السبيعي، اكتشاف النفط وأثره على الحياة الاجتماعية في المنطقة الشرقية، بدون ناشر، ١٤٠٧ هـ.

- (٤٩) عبد الله بن ناصر السدحان، الترويج في المجتمع السعودي في عهد الملك عبد العزيز، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، سلسلة كتاب الدارة، الكتاب الرابع عشر، ١٤٢٨هـ.
- (٥٠) عبد الله بن ناصر السدحان، الترويج والتحصيل الدراسي، مكتب التربية لدول الخليج العربي، الرياض، ٢٠٠٤م.
- (٥١) عبد الله بن ناصر السدحان، العمل الاجتماعي المشترك في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال ربع قرن: دراسة استطلاعية تقدمة، مجلة التعاون، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، السنة الحادية والعشرين، العدد ٦٣، ٢٠٠٦م.
- (٥٢) عدنان الدورى، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، ذات السلسل، الكويت.
- (٥٣) علي بن سالم باهتمام، البيئة الطبيعية والحياة الاجتماعية، ضمن المسابقة العالمية للتصميم العمراني (الحي السككي: سكن وحياة)، الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٢٨هـ.
- (٥٤) علي بو عنانة، الشباب ومشكلاته الاجتماعية في المدن الحضرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧م.
- (٥٥) فاروق مصطفى إسماعيل وزملاؤه، الخادمات (المربيات الأجنبيات) وتأثيرهن على التنمية الأسرية للطفل القطري، مركز الوثائق للدراسات الإنسانية، جامعة قطر، الدوحة، ١٤١١هـ.
- (٥٦) فهد ثاقب الثاقب، التحضر وأثره على البناء العائلي وعلاقة العائلة بالأقارب في العالم العربي: عرض وتقدير لنتائج البحث، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الكويت، المجلد ١٤، العدد ٤، ١٩٨٦م.
- (٥٧) فهد عبد الرحمن الناصر، أساليب الحد من ارتفاع معدلات الطلاق في مجتمعات دول الخليج العربية، ضمن بحوث (المؤتمر الأول لصندوق الزواج)، مؤسسة صندوق الزواج، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، ١٩٩٨م.
- (٥٨) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الرابع والأربعون ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م)، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٢٩هـ.

- ٥٩) متزوك الفالح، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢.
- ٦٠) مجلة (المجلة)، تحقيق بعنوان (ناظمات السحاب والعولمة تفقدان مدن الخليج هويتها) لندن، العدد ١٤٨٦ في ٢٠٠٨/٨/٩.
- ٦١) مجلس التعاون للدول الخليج العربي، الأمانة العامة، النشرة الإحصائية، العدد الخامس عشر ٢٠٠٦م، الرياض.
- ٦٢) مجلس التعاون للدول الخليج العربي، دول مجلس التعاون: لحنة إحصائية، الرياض، ٢٠٠٨م.
- ٦٣) مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، التقرير الاجتماعي العربي، مطباع جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠٠١م.
- ٦٤) محمد إبراهيم المتصور، السكان في دول مجلس التعاون الخليجي: سياسات واحتمالات، في المؤتمر الأول لصندوق الزواج، مؤسسة صندوق الزواج، الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي، ١٩٩٨م.
- ٦٥) محمد بن إبراهيم السيف، المدخل إلى دراسة المجتمع السعودي، دار الخريجي، الرياض، ١٤١٨هـ.
- ٦٦) محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، دار السلام، الرياض، ١٤٢١هـ.
- ٦٧) محمد بن سليمان الوهيد، الهجرة من القرية إلى المدينة «دراسة تقويمية» (المملكة العربية السعودية نموذجاً)، مجلة الدارة، دارة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، الرياض، العدد الثالث، السنة الثانية والتلاتون، ١٤٢٧هـ.
- ٦٨) محمد بن عبد الله الحماد، نشأة المدن ونموها ومشكلاتها في المملكة العربية السعودية، في ندوة (الهجرة من الريف إلى المدن في الوطن العربي: أسبابها - مشكلاتها - مستقبلها)، المعهد العربي لأنماء المدن، الرياض، ١٤٠٧هـ.
- ٦٩) محمد بن مسفر القرني و سهير عبد الحفيظ الغالي، العلاج الأسري ومواجهة الخلافات الأسرية، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٥هـ.
- ٧٠) محمد بن معجب الحامد، التماسك الأسري: نظرياته، دراساته، مقاييسه، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٨هـ.

- ٧١) محمد ناصر الدين الالباني، صحيح الجامع الصغير وزياداته، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ٢٠١٤هـ.
- ٧٢) محمد ياسر شبل الخواجة، الفئات الهاشمية والتنمية المستدامة في مصر: دراسة اجتماعية تحليلية، مجلة شؤون اجتماعية، جمعية الاجتماعيين والجامعة الأمريكية بالشارقة، الشارقة، السنة ٢٦، العدد ١٠١، ٢٠٠٩م.
- ٧٣) محمود فهمي الكردي، التحضر: دراسة اجتماعية، دار قطري بن الفجاءة، الدوحة، ١٩٨٤م.
- ٧٤) محمود فهمي الكردي، المدينة في العالم الثالث ... قضايا ومشكلات، في ندوة (النمو العمراني الحضري في المدينة العربية: المشاكل والحلول) المعهد العربي لإنماء المدن، الرياض، ١٤٠٦هـ.
- ٧٥) مركز دراسات الوحدة العربية، العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي، بيروت، ٢٠٠١م.
- ٧٦) مشاري بن عبد الله النعيم، معايير نقدية لتصميم الحي السكني، ضمن المسابقة العالمية للتصميم العرائفي (الحي السكني: سكن وحياة)، الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٢٨هـ.
- ٧٧) مصطفى حجازي، التخطيط الاجتماعي لرصد وتلبية احتياجات الأسرة بين الأسس العلمية والتطبيقات العملية، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، البحرين، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعملية، العدد ٢٧، ١٩٩٤م.
- ٧٨) مصطفى حجازي، التنشئة الاجتماعية بين تأثير وسائل الإعلام الحديثة ودور الأسرة، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، البحرين، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعملية، العدد ٢٥، ١٩٩٤م.
- ٧٩) المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون، الدراسة التحليلية لأحكام الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، سلسلة الدراسات الاجتماعية، العدد (٥٠)، البحرين ، ٢٠٠٨م.

- ٨٠) موقع (العربية) على شبكة الانترنت (www.alarabiya.net) في تاريخ ١٧/٢/٢٩ هـ الموافق ٢٤/٢/٢٠٠٨ م.
- ٨١) نوبي محمد حسن، النمو الرأسى للعمان والتماسك الأسرى والاجتماعي، في ندوة (الانفجار السكاني في المدن العربية وتحديات القرن الواحد والعشرين) المعهد العربي لإثناء المدن، الكويت، ٢٠٠٠م.
- ٨٢) نور محمد أبو بكر باقدار العمودي، المиграة الريفية الحضرية: دراسة في تكيف المهاجرين إلى مدينة جده، دار المنتخب العربي، بيروت، ١٤١٤هـ.
- ٨٣) وزارة الاقتصاد والتخطيط: مصلحة الإحصاءات العامة، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
- ٨٤) وزارة التخطيط: مصلحة الإحصاءات العامة، النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن في المملكة، الرياض، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- ٨٥) وزارة الشؤون الاجتماعية، التقارير السنوية لوحدة الإرشاد الاجتماعي في المملكة العربية السعودية، الرياض.
- ٨٦) وزارة العدل، إدارة الاستشارات الأسرية، البيانات الإحصائية لمراجعى إدارة الاستشارات الأسرية السنوية، الكويت.
- ٨٧) ياسين محمد نجيب غضبان، المسجد في تخطيط المدينة العربية الحديثة، في ندوة (النمو العمراني الحضري في المدينة العربية: المشاكل والحلول) المعهد العربي لإثناء المدن، الرياض، ٦١٤٠هـ.
- ٨٨) يحيى بن محمد زرمزي، مراكز الأحياء: تجربة واقعية، ونظرة مستقبلية، في ندوة (المؤسسات المجتمعية والأمنية: المسؤولية المشتركة) كلية الملك فهد الأمنية، الرياض، ١٤٢٥هـ.

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٥	* تقديم: الأستاذ عمر عبيد حسنة
٢٥	* تمهيد:
٣٥	* أولاً: المجتمع الخليجي.. خصائصه وواقعه
٥١	* ثانياً: مظاهر التوسيع العمراني في دول الخليج العربي ..
٦٥	* ثالثاً: الآثار الاجتماعية الناشئة عن التوسيع العمراني
١١٣	* رابعاً: العلاقات الاجتماعية في ظل التوسيع العمراني
١٢٤	* خامساً: مقتراحات عملية لتجاوز المشكلات الاجتماعية الناشئة عن التوسيع العمراني
١٤١	* المراجع:
١٥٠	* الفهرس

وكالاء التوزيع

عنوانه	رقم الهاتف	اسم الوكيل	البلد
ص.ب: ٨١٥٠ - الدوحة فاكس: ٤٤٣٦٨٠٠٠ - بيوار سوق الجير	٤٦٢٢١٨٢ ٤٤١٣٤٧١	دار الثقافة دار الثقافة «قسم توزيع الكتاب»	قطـر
ص.ب: ٢٨٧ - البحرين فاكس: ٢١٠٧٦٦ (٢١٠٧٦٨)	٢٣١٦٦ ٢١٠٧٦٨ (٦٨١٢٤٣)	مكتـبـة الآدـاب	الـبـحـرـين
ص.ب: ٤٣٠٩٩ حـولـيـ شـارـعـ المـنـىـ رمز بـريـديـ: ٢٣٠٤٥ فاـكـسـ: ٢٦٣٦٨٥٤	٢٦١٥٠٤٥	مكتـبة دـارـ المـنـارـ الإـسـلـامـيـةـ	الـكـوـيـتـ
ص.ب: ١٩٦٠ روـيـ فاـكـسـ: ٧٨٣٥٦٨	٧٨٣٥٦٧٧	مكتـبة عـلـومـ القرـآنـ	سلطـةـ عـمـانـ
ص.ب: ١١١٨١ - عـمـانـ فاـكـسـ: ٥٣٣٧٧٣٣	٥٣٥٨٨٥٥	شـرـكـةـ وـكـالـةـ التـوزـيعـ الأـرـدـنـيـةـ	الأـرـدـنـ
ص.ب: ٥٤٤ - صـنـاعـهـ فاـكـسـ: ٢١٣١٦٣	٧٨٠٤٠-٧١٣٦٣ ٢٧٠٣٨-٧٥٨١١	مجـمـوعـةـ الجـيـلـ الـجـدـيدـ	الـسـيـمـينـ
ص.ب: ٤٦٦٩٥١ - الخـطـوـمـ فاـكـسـ: ٤٦٦٣٥٧	٤٦٦٣٥٧	دارـ الـرـيـانـ لـلـقـاـفـةـ وـالـشـرـ	الـسـوـدـانـ
ص.ب: ١٦١ غـورـيةـ ١٢٠ شـ الأـزـهـرـ - القـاهـرـةـ فاـكـسـ: ٢٧٤١٧٥٠	٢٧٤١٥٧٨ ٢٧٠٤٢٨٠ ٥٩٣٢٨٢٠	دارـ السـلـامـ لـلـطـبـاعـةـ وـالـشـرـ وـالـتـوزـيعـ وـالـتـرـجـمـةـ	مـصـرـ
مـخـ مـونـاسـتـيرـ رقمـ ١٦ـ - الـربـاطـ	٧٣٣٢٣٢٩	مـكـبـةـ منـارـ العـرـفـانـ لـلـشـرـ وـالـتـوزـيعـ	المـغـرـبـ
الـقطـعةـ رقمـ ١٤٢ـ بـ حيـ الثـانـوـيـ - الـرـوـيـةـ - الـجـازـرـ	٠٢١٣١٧٠١٣٦٤٦ ٠٢١٣٥٤٥١١٠١٥	دارـ الـوعـيـ لـلـشـرـ وـالـتـوزـيعـ	الـجـارـيـ
Muslim welfare House, ٢٢٣ Seven Sisters Road, London N٤ ٢DA. Fax: (٠٧١) ٢٨١٢٦٨٧ Registered Charity No: ٢٢١٦٨.	(٠١) ٢٧٢٠١٧٠/ ٢٦٢٣٧١	دارـ الرـعـائـيـةـ الإـسـلـامـيـةـ	إنـكـلـادـ

ثمن النسخة

الأردن	(٧٠٠) فلس
الإمارات	(٥) دراهم
البحرين	(٥٠٠) فلس
تونس	دينار واحد
السعودية	(٥) ريالات
السودان	(٥٠) قرشاً
عمان	(٥٠٠) بيسة
قطر	(٥) ريالات
الكويت	(٥٠٠) فلس
مصر	(٦) جنيهات
المغرب	(١٠) دراهم
الجزائر	(١٢٠) ديناراً
اليمن	(٤٠) ريالاً
* الأمريكية وأوروبا وأستراليا	
وباقى دول آسيا وأفريقيا: دولار	
أمريكي ونصف، أو ما يعادله.	

إدارة البحوث والدراسات

هاتف: ٤٤٤٧٣٠٠

فاكس: ٤٤٤٧٠٢٢

برقى: الأمة - الدوحة

ص.ب: ٨٩٣ - الدوحة - قطر

موقعنا على الإنترنت:

www.sheikhali-waqfiah.org.qa

www.Islam.gov.qa

البريد الإلكتروني:

E.Mail
M_Dirasat@Islam.gov.qa

صدر منها :

- مشكلات في طريق الحياة الإسلامية
- الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف
- العسكرية العربية الإسلامية
- حول إعادة تشكيل العقل المسلم
- الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري
- المذهبية الإسلامية والتغيير الحضاري
- الحرمان والتخلف في ديار المسلمين
- نظرات في مسيرة العمل الإسلامي
- أدب الاختلاف في الإسلام
- التراث والمعاصرة
- مشكلات الشباب: الحلول المطروحة والحل الإسلامي
- المسلمين في المستغال.. معالم الحاضر وآفاق المستقبل
- البنوك الإسلامية
- مدخل إلى الأدب الإسلامي
- المخدرات من القلق إلى الاستبعاد
- الفكر المنهجي عند الحداثيين
- فقه الدعوة: ملامح وآفاق.. في حوار
- قضية التخلف العلمي والتكنولوجي في العالم الإسلامي المعاصر
- دراسة في البناء الحضاري
- في فقه التدين فهماً وتنزيلاً
- في الاقتصاد الإسلامي
- د. رفعت السيد العوضى
- د. جمال الدين عطيه
- د. نجيب الكيلانى
- د. محمد محمود الموارى
- د. همام عبد الرحيم سعيد
- أ. عمر عبيد حسنه
- د. زغلول راغب النجار
- د. محمود محمد سفر
- د. عبد الجيد النجار
- د. يوسف القرضاوى
- اللواء الركن محمود شيت خطاب
- د. عماد الدين خليل
- د. محمود حمدى زقزوق
- د. محسن عبد الحميد
- د. نبيل صبحى الطويل
- أ. عمر عبيد حسنه
- د. طه جابر فياض العلوانى
- د. أكرم ضياء العمري
- د. عباس محجوب
- أ. عبد القادر محمد سيلا
- د. جمال الدين عطيه
- د. نجيب الكيلانى
- د. محمد محمود الموارى
- د. همام عبد الرحيم سعيد
- أ. عمر عبيد حسنه
- د. زغلول راغب النجار
- د. محمود محمد سفر
- د. عبد الجيد النجار
- الشیخ محمد الغزالی

- النظرية السياسية الإسلامية في حقوق الإنسان الشرعية
 - أزمنتنا الحضارية في ضوء سنة الله في الخلق
 - المنهج في كتابات الغربيين عن التاريخ الإسلامي
 - مقالات في الدعوة والإعلام الإسلامي
 - مقومات الشخصية المسلمة أو الإنسان الصالح
 - إخراج الأمة المسلمة وعوامل صحتها ومرضها
 - الصحة الإسلامية في الأندلس
 - اليهود والتحالف مع الأقواء
 - الصياغة الإسلامية لعلم الاجتماع
 - النظم التعليمية عند المحدثين
 - العقل العربي وإعادة التشكيل
 - إنفاق العفو في الإسلام بين النظرية والتطبيق
 - أسباب ورود الحديث
 - ففي السفرو الفكري
 - قيم المجتمع الإسلامي من منظور تاريخي
 - فقه تغيير المكـر
 - في شرف العربـية
 - المنهج النبوـي والتغيـير الحضاري
 - الإسلام وصراع الحضارات
 - رؤية إسلامية في قضايا معاصرة
 - المستقبل للإسلام
 - التوحيد والوساطة في التربية الدعوية
 - الإسلام وهمـوم الناس
 - التأصـيل الإسلامي لنطـريات ابن خـلدون
 - عمـرو بن العاص .. القـائد المسلم .. والـسفر الأمـين
 - وثـيقة مؤـتمر السـكان والـتسمـية .. رؤـية شـرعـية
 - في السـيرة الـبـوـية .. قـراءـة جـلوـانـب الـخـذـر وـالـحـمـاـية
- د. محمد أحمد مفتى و د.سامي
 د. أحمد محمد كتعان
 د. عبد العظيم محمود الديب
 نخبة من المفكرين والكتاب
 د. ماجد عرسان الكيلاني
 د. ماجد عرسان الكيلاني
 د. على المتصر الكتاني
 د. نعمان عبد الرزاق السامرائي
 أ. منصور زويد الطبرى
 أ. المكـى أـقـلـانـي
 د. عبد الرحمن الطيرى
 د. يوسف إبراهيم يوسف
 د. محمد رأفت سعيد
 د. أحمد عبد الرحيم السمايح
 د. أكرم ضياء العمـري
 د. محمد توفيق محمد سعد
 د. إبراهيم السامرائي
 أ. برغوث عبد العزيز بن مبارك
 د. أحمد القديـدي
 د. عمـاد الدين خـليل
 د. أحمد على الإمام
 أ. فـريـد الأـزـهـارـي
 أ. أحمد عـبـادي
 د. عبد الخـلـيـم عـوـيس
 اللـوـاء الرـكـن محمد شـيت خطـاب
 د. أـخـسـين سـليمـان جـادـ
- د. إبراهيم على محمد أـحمد

- أصول الحكم على المبتدعة عند شيخ الإسلام ابن تيمية
 - من مرتکرات الخطاب الدعوي في التبليغ والتطيق
 - عبد الحميد بن باديس "رحمه الله" وجهوده التربوية
 - تحطيط وعمارة المدن الإسلامية
 - نحو مشروع مجلة رائدة للأطفال
 - المنظور الحضاري في التدوين التاريخي عند العرب
 - من فقه الأقليات المسلمة
 - الاجتهد الجماعي في التشريع الإسلامي
 - النظم التعليمية الواقفة في أفريقيا.. قراء في البديل الحضاري
 - إشكاليات العمل الإعلامي.. بين التراث والمعطيات العصرية
 - الاجتهد المقادسي.. حجيته.. ضوابطه.. مجالاته
 - القيم الإسلامية التربوية والمجتمع المعاصر
 - أضواء على مشكلة الغذاء في العالم العربي
 - نحو تقويم جديد للكتابة العربية
 - دور المرأة في روایة الحديث في القرون الثلاثة الأولى
 - الإعلان من منظور إسلامي
 - تک وین الملکة الفقهیة
 - الظاهرة الغربية في الوعي الحضاري.. آنفوج مالك بن نبي
 - الترويج وعوامل الانحراف.. رؤية شرعية
 - فقه الواقع .. أصول وضوابط
 - دعوة الجاهير.. مكونات الخطاب ووسائل التسديد
 - استخدام الرسول ﷺ الوسائل التعليمية
 - المصطلح خيار لغوي وسمة حضارية
 - عالم إسلامي بلا فقر
 - نحن والحضارة والشهدود
 - القواعد الشرعية ودورها في ترشيد العمل الإسلامي
 - التفكك الأسري .. الأسباب والحلول المقترنة
- بمجموعة من الباحثين

- الارتفاع بالعربية في وسائل الإعلام
 - التفكك الأسري .. دعوة للمراجعة
 - ظاهرة العولمة .. رؤية نقدية
 - حقوق الإنسان محور مقاصد الشريعة
 - حقوق الإنسان بين الشريعة والقانون
 - البعد الحضاري هجرة الكفاءات
 - معلم تجديد المنهج الفقهي.. أنموذج الشوكاني
 - الطفولة.. ومسؤولية بناء المستقبل
 - في الاجتماع .. هدف التحويل
 - لا إنكار في مسائل الخلاف
 - من أساليب الإقناع في القرآن الكريم
 - الغرب ودراسة الآخر.. أفريقيا أنموذجاً
 - قضية المرأة.. رؤية تأصيلية
 - التعليم وإشكالية التميية
 - الحوار (الذات.. والآخر)
 - الخطاب التربوي الإسلامي
 - اللغة وبناء الذات
 - عمر فروخ (رحمه الله) .. في خدمة الإسلام
 - مهارات الاتصال
 - علوم حضارة الإسلام ودورها في الحضارة الإنسانية
 - إحياء الفروض الكفائية سبيل تنمية المجتمع
 - مهارات التربية الإسلامية
 - عولمة الجريمة.. رؤية إسلامية في الوقاية
 - ضوابط في فهم النص
 - في أدب الأطفال
 - وثيقة المدينة.. المضمون والدلالة
 - منهج السياق في فهم النص

- التقييات الحديثة.. فوائد وأضرار
- البعد المصري لفقه النصوص
- حقوق الإنسان في ضوء الحديث النبوى
- الدعاء.. سبيل الحياة الطيبة
- العربية تواجه التحديات
- النص الشرعي وتأويله.. الشاطبي أنموذجاً
- الحاكمة في الفكر الإسلامي
- أوقاف الرعاية الصحية في المجتمع
- فقه الوسائل في الشريعة الإسلامية
- الحضارة الإسلامية جذور وامتدادات
- حرية الرأي في الإسلام.. مقاربة في التصور والمنهجية
- الإدارة التربوية.. مقدمات لمظور إسلامي
- إنتشار الإسلام في كوسوفا
- توطين العلوم في الجامعات العربية والإسلامية
- استشراف المستقبل في الحديث النبوى
- من وسائل القرآن في إصلاح المجتمع
- تعامل الرسول ﷺ مع الأطفال تربوياً
- المشروع الخصاري لإنقاذ القدس
- إدارة الأزمة : مقاربة التراث.. والآخر
- نحو فقه للاستغراب.. مقاربة نظرية وتاريخية
- قيم السلوك مع الله عند ابن القمي الجوزية/ج ١
- قيم السلوك مع الله عند ابن القمي الجوزية/ج ٢
- إحياء دور الوقف لتحقيق التنمية

إدارة البحث والدراسات الإسلامية

جائزة الشيخ

عَلِيٌّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِي

للعلوم الشرعية والفكر الإسلامي

إسهاماً في تشجيع البحث العلمي والارتقاء الثقافياً
الفكري، والسعى إلى تكوين جيل من العلماء،

طرح موضوعها لعام ٢٠٠٨ م

«فقه السنن الإلهية ودورها في البناء الحضاري»

قيمة الجائزة (١٧٥) ألف ريال قطري

آخر موعد لاستلام البحث حزيران (يونيو) ٢٠١٠ م

• مدخل:

التعريف بالسنن وعلاقتها بأمانة التكليف والاستخلاف الإنساني، وإقامة العمران.

• المحاور:

دور القرآن في بناء الوعي بالسنن الإلهية.

أسباب غياب الوعي بهذه السنن وأثره في تخلف المسلمين (جدلية

القدر والحرية، الفهوم المغوجة والتدين المغشوش...).

فاعالية السنن:

- في مجال الكشف العلمي - قوانين العلم .. ، خصائص وصفات المادة (سنن الآفاق) .

- في مجال الاجتماع البشري وحركة التاريخ (سنن الأنفس).

• التكليف الإلهي باكتشاف هذه السنن وامتلاك القدرة على تسخيرها للتغيير ما بالأنفس، ومحاباة قدر بقدر.

• سبل استرداد الفاعالية وبناء الوعي بالمنهج السنني.

* ترسل البحوث بالبريد المسجل على العنوان التالي:

ص.ب: ٨٩٣ - الدوحة - قطر

لمزيد من الاستفسار حول الشروط، يمكن الاتصال على :

هاتف: ٤٤٤٧٣٠٠ - ٤٤٤٧٣٠١ - ٤٣٠٩١٠١ - فاكس: ٤٤٤٧٠٢٢ -

البريد الإلكتروني: E. Mail: M_Dirasat@Islam.gov.qa

صدر حديثاً:

المناسبة الاحتفال بإنجاز «مصحف قطر» وبدء تداوله، تحت شعار: «إن هذا القرآن يهدي للي هي أقوم» صدر حديثاً عن إدارة البحث والدراسات كتاب:



يتناول الكتاب (٦٢٤) صفحة من الحجم الكبير ، وهو الشامن في سلسلة «المشروعات الثقافية الجماعية»، المركزات الأساسية، التي تمحورت حولها الرسالة، بعمومها ومقاصدها، ويطرح كثيراً من الرؤى العلمية والاجتهادات الفكرية، ويقر مجموعة من الحقائق اليقينية، التي تضطلع بها «رسالة القرآن»؛ وهو بعمومه

جهد فكري ثقافي يواافق الإعلان عن الدوحة عاصمة للثقافة العربية.
ساهم في الكتاب (١٧) باحثاً أكاديمياً ومثقفاً وداعية، من أكثر من بلد ومدرسة فكرية، تقدم كلّ منهم برؤيته وتصوره لأبعاد «الرسالة»، مؤكدين أهمية:
- العودة بالأمة إلى القرآن.. والارتقاء بالأجيال إلى مستوى رسالته.
- إدراك أبعاد رسالة القرآن وكيفية التعامل معه.

* القرآن كان ولا يزال مصدر القيم ومحور النشاط الفكري والعلمي والثقافي للأمة المسلمة.. وهو أعظم ما تملك الأمة من إمكان حضاري لعاودة النهوض.

* القرآن هو الدافع والمحرض الحضاري للنمو والارتقاء والنهوض.. وهو المانع من السقوط والانهيار والانحراف والذوبان.

* الأمة المسلمة دون سواها تشكلت من خلال كتاب وانطلقت من خلال المحراب.. ولا تصلح إلا بما صلح به أولها.